الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية

العنوان: اسهام في دراسة العوامل المؤدية الى عمالة الاطفال بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المتغيرات

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاجتماعية

تخصص: ديموغرافيا

إعـداد الطالـب:

نصايبية رمزي

إشـراف الأستاذ الدكتــور:

سعـدي رابــح

السنة الجامعية 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية

العنوان: اسهام في دراسة العوامل المؤدية الى عمالة الاطفال بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المتغيرات

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في: العلوم الاجتماعية

تخصص: ديموغرافيا

إعداد الطالب:

نصايبية رمزي

أمام الجنة المشكلة من:

بدروني محمد	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
سعدي رابح	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
فراطسة سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا
عمراوي صلاح الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا
سالمي جيلالي	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا
بوعزيز كريمة	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

إهداء

إلى عائلتي الكريمة....

وإلى كل من جعل التعلم طريقا يهتدى به إلى نور العلم.

شكر وعرفان

أحمد الله أولا على ان وفقني لإتمام هذا العمل

أشكر الأستاذ الكريم رابح سعدي الذي لولاه لما تم هذا العمل

كما أتقدم بشكري أيضا لكل من كان عونا لي وسندا خلال مشواري هذا

الملخص

يعد موضوع عمالة الأطفال من بين المواضيع الهامة التي تناولتها دراسات عديدة عالمية وعربية ومحلية. لهذه الظاهرة أهمية كبيرة كونها تمس أهم شريحة في المجتمع وهم الأطفال.

لذا تهدف هذه الدراسة في تشخيص واقع عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري وتحليل الجوانب المتعلقة بالظاهرة، وإلى الوقوف على أهم العوامل المؤدية لها وذلك من خلال استغلال معطيات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات (**MICS4**) الجزائر 2012-2013.

أشارت نتائج الدراسة الوصفية أن الظاهرة منتشرة في وسط المجتمع الجزائري، ويعتبر الذكور أكثر إقبالا على العمل في سن الطفولة مقارنة بالإناث، ومنتشرة أكثر في المناطق الريفية، كما تبين ارتفاعها نسبيا لدى الأطفال الغير متمدرسين والمنحدرين من أسر فقيرة، فيما أشارت النتائج التحليلية الأهمية الإحصائية لمتغيرات مثل " جنس الطفل، عمر الطفل، مؤشر الثروة، مستوى تعليم الوالدين، وسط الإقامة، وضعية الطفل بالنسبة للدراسة، حجم الأسرة" في تقرير احتمال خروج الطفل للعمل في المجتمع الجزائري.

Abstract

The issue of child labor is among the important topics covered by many international, Arab and local studies. This phenomenon is of great importance as it affects the most important segment of society, namely children.

Therefore, this study aims at diagnosing the reality of child labor in Algerian society and analyzing the aspects related to the phenomenon, and to identify the most important factors leading to it, through the exploitation of the data of the Multiple Indicator Cluster Survey (MICS4) Algeria 2012-2013.

The results of the descriptive study indicated that the phenomenon is widespread in the midst of Algerian society, and males are more inclined to work in childhood compared to females, and it is more prevalent in rural areas. Such as "the sex of the child, the child's age, the wealth index, the parents' education level, the middle of the residence, the child's position in relation to the study, the size of the family" in determining the probability of the child leaving to work in Algerian society.

قائمة المحتويات

أ- الإهداء

ب- الشكر والعرفان

ت- الملخص

ث- قائمة المحتويات

ج- قائمة الجداول

ح- قائمة المخططات

مقدمة... 14

1. الإطار النظري و المنهجي للدراسة 18

1.1. الإشكالية 18

2.1. فرضيات الدراسة 23

3.1. أسباب اختيار الموضوع 23

4.1. أهمية الدراسة..... 24

5.1. أهداف الدراسة..... 24

6.1. مفاهيم الدراسة.. 25

1.6.1. مفهوم العمل 25

2.6.1. مفهوم الطفل 27

3.6.1. عمل الأطفال 28

7.1. الدراسات السابقة 30
2. ظاهرة عمل الأطفال في العالم 37
1.2. الإمتداد التاريخي لعمل الأطفال 38
2.2. حجم ظاهرة عمل الأطفال في العالم..... 44
1.2.2 عمل الأطفال في العالم حسب الفئة العمرية 45
2.2.2 الأطفال العاملون في العالم حسب الجنس..... 46
3.2.2. . توزع الأطفال العاملين إقليميا..... 47
.3.2. مجالات عمالة الأطفال..... 49
1.3.2الزراعة..... 49
2.3.2. عمل الأطفال في المنازل..... 50
4.3.2 عمل الأطفال في المناجم..... 53
5.3.2 عمل الأطفال في صفوف القوات والجماعات المسلحة..... 54
6.3.2. عمل الأطفال من أجل سداد الديون..... 55
7.3.2.استغلال الأطفال جنسيا 56
4.2. الآثار المترتبة عن عمالة الأطفال..... 57
1.4.2 الأثار الجسدية والصحية..... 58
2.4.2. الأثار النفسية..... 60
3.4.2. الأثار الاقتصادية 62
4.4.2. الأثار التربوية..... 63
5.2. . الواقع القانوني والتشريعي لعمالة الأطفال..... 64

1.5.2. لمحة تاريخية لتشريعات عمالة الأطفال..... 65
2.5.2. تشريعات منظمة الأمم المتحدة 68
3.5.2. تشريعات المنظمة العالمية للعمل..... 69
4.5.2. تشريعات عمالة الأطفال على الصعيد العربي..... 75
5.5.2. تشريعات عمل الأطفال في إفريقيا..... 77
6.2. المشاريع الدولية للقضاء على عمالة الأطفال..... 78
1.6.2. البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال..... 78
2.6.2. المسيرة العالمية لمناهضة عمل الأطفال (Global March Against Child Labor) 81
3.6.2. استراتيجية الحد من الفقر 84
3.ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر..... 87
1.3. لمحة تاريخية عن ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر..... 87
2.3. حجم ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر 90
3.3. أهم المجالات التي يعمل بها الأطفال في الجزائر..... 93
4.3. العوامل المؤدية لعمل الأطفال في الجزائر..... 96
1.4.3. الخصائص الديموغرافية..... 97
2.4.3. الواقع الاقتصادي..... 101
3.4.3. أسباب تربوية تعليمية..... 107
4.4.3. العوامل الاجتماعية..... 115
5.3. تشريعات عمالة الأطفال في الجزائر 121

4. مصدر المعطيات والمقاربة الإحصائية المعتمدة..... 128
1.4. مصدر المعطيات..... 128
1.1.4أهداف المسح..... 129
2.1.4. -أدوات جمع المعطيات..... 129
4-1-3- العينة..... 130
4-1-3-1-قاعدة المعاينة..... 130
4-1-3-2-تصميم العينة..... 130
4-1-3-3-توزيع العينة..... 131
4-1-4-المجتمع المستهدف بالدراسة..... 133
4-2-التعريف بالمتغيرات..... 133
4-2-1-المتغير التابع..... 133
4-2-2- المتغيرات المستقلة..... 134
4-2-2-1-. المتغيرات المميزة للطفل..... 135
4-2-2-2-. متغيرات بخصائص الأسر 135
4-2-2-3- المتغيرات المتعلقة بالخصائص الجغرافية 136
4-3-أساليب التحليل المستخدمة في الدراسة. 137
4-3-1-التحليل الوصفي..... 137
4-3-2- التحليل متعدد المتغيرات..... 138
4-3-2-1- ماهية الانحدار اللوجستي..... 138
4-3-2-2-تقدير وتفسير معاملات الانحدار اللوجستي 140

5-1- مستويات عمل الأطفال في الجزائر حسب معطيات MICS4 145
5-2- مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة 146
5-2-1-مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب بعض الخصائص الفردية 146
5-2-2- مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب المتغيرات المتعلقة بخصائص
الأسرة 148
5-2-3- مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب المتغيرات المتعلقة بالإقامة..... 151
5-3- عمل الأطفال في المنازل..... 152
5-3-1- مستويات عمل الأطفال في المنازل حسب بعض الخصائص الفردية 152
5-3-2-مستويات عمل الأطفال في المنازل حسب المتغيرات المتعلقة بخصائص
الأسرة 154
5-3-3-مستويات عمل الأطفال في المنازل حسب منطقة ووسط الإقامة 156
5-4- أعمال عائلية أخرى يسخر فيها الأطفال للعمل 157
5-4-1-مستويات الأعمال العائلية الأخرى الموكلة للأطفال حسب بعض الخصائص
الفردية 157
5-4-2-مستويات عمل الأطفال العائلة الأخرى حسب بعض خصائص الأسر 159
5-4-3-مستويات تسخير الأطفال في أعمال عائلية أخرى حسب منطقة ووسط الإقامة 161
5-5 - محددات عمل الأطفال 163
5-5-1- محددات عمل الأطفال لدى شخص أخر 163
5-5-2- محددات عمل الأطفال في المنازل..... 166
5-5-3- محددات عمل الأطفال لدى الأسرة (خارج الأعمال المنزلية)..... 170

6.5. النتائج العامة 174

الخاتمة 178

قائمة المصادر والمراجع 180

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
2-1	الأطفال العاملين في العالم حسب الفئة العمرية 2016.....	45
2-2	توزيع عمل الأطفال في العالم حسب الجنس لسنة 2016.....	46
2-3	توزيع عمل الأطفال حسب المنطقة 2016.....	48
2-4	السن الدنيا للعمل حسب الاتفاقية 138.....	72
3-1	تطور معدلات المواليد، الوفيات والزيادة الطبيعية.....	98
3-2	تطور مؤشر الخصوبة الكلي (طفل/ امرأة).....	99
3-3	توزيع السكان حسب السن والجنس (إلى غاية 2018/07/01).....	100
3-4	تطور أمل الحياة عند الولادة.....	101
3-5	تطور عدد المعلمين والأساتذة حسب السنوات.....	110
3-6	توزيع عدد الهياكل القاعدية حسب السنوات.....	111
3-7	نسب التلاميذ الذين تسربوا من المدرسة عند نهاية السنة الدراسية	113
3-8	احصائيات الطلاق في المجتمع الجزائري	120
5-1	عمل الأطفال خارج الأسرة حسب بعض الخصائص الفردية	148
5-2	نسب عمل الأطفال خارج الأسرة حسب خصائص الأسر	150
5-3	نسب عمل الأطفال خارج الأسرة حسب خصائص وسط الإقامة ومناطق السكن	152
5-4	نسب عمل الأطفال في المنازل حسب بعض الخصائص الفردية	154

5-5 نسب عمل الأطفال في المنازل حسب المتغيرات المتعلقة بالأسرة 155

6-5 نسب عمل الأطفال في المنازل حسب متغيرات الإقامة 157

7-5 نسب عمل الأطفال الأخرى لصالح العائلة حسب بعض الخصاص الفردية 159

8-5 تسخير الأطفال في أعمال عائلية أخرى حسب بعض خصائص الأسر 161

9-5 نسب قيام الأطفال بأعمال أخرى لصالح العائلة حسب متغيرات الإقامة.... 162

10-5 عمل الأطفال لدى شخص آخر (نموذج الانحدار اللوجستي)..... 164

11-5 عمل الأطفال في المنازل: نموذج الانحدار اللوجستي..... 167

12-5 عمل الأطفال لدى الأسرة (خارج الأعمال المنزلية): نموذج الانحدار اللوجستي 170

قائمة المخططات

الرقم	عنوان المخطط	الصفحة
1-5	مستويات عمل الأطفال خلال المسح MICS4	146

مقدمة

تعد الثروة البشرية من أثمن ما في الأمم من ثروات، لذا تهتم المجتمعات المتحضرة اليوم بأفرادها اهتماما كبيرا، فهي تسعى جاهدة الى بناء الانسان فيها بناء متكاملا، وقد أدركت هذه المجتمعات ان تحضرها وتقدمها ورقيها يجب ان يكون مبنيا على الاهتمام بأطفالها لأنهم يمثلون مستقبلها وامالها، وعليهم يتوقف بناء امجادها وحضاراتها، فبقدر ما يوفر المجتمع العناية والرعاية اللازمة للأطفال يكون عطاؤهم.

والجزائر كباقي الدول تولي اهتماما كبيرا بمواردها البشرية على وجه العموم وبالأطفال على وجه الخصوص، فالاهتمام بالطفولة هو صانع المستقبل الأفضل، لذا تعمل جاهدة من اجل الاستفادة من طاقاتهم في المستقبل، وذلك بتوفير الرعاية الكافية لهم وضمان النمو السليم والتربية والتعليم.

وبالرغم من الجهود المبذولة لحماية الطفولة في العالم والتشريعات الدولية التي وضعت لذلك نجد شريحة كبيرة من الأطفال يعانون من شتى أنواع الاستغلال، ولعل اهمهم الأطفال العاملون الذين يتعرضون للمخاطر داخل الورشات والمزارع وفي الشوارع، اذ تقدر اخر الاحصائيات من طرف المنظمة العالمية للعمل بوجود حوالي 152 مليون طفل عامل ما يمثل 10% من أطفال العالم، منهم ما يقارب 73 مليون طفل ينشطون في اعمال خطرة[1]. رغم وجود اتفاقيتين دوليتين لمنظمة العمل الدولية بشأن عمالة الأطفال هما اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (رقم 182)، سنة 1999م، واتفاقية الحد الأدنى لسن عمل الأطفال (رقم 138)، سنة 1973م.

[1] - International Labour Office (ILO) Global estimates of child labour: Results and trends, 2012-2016, Geneva, 2017,p09..

وبالنسبة للجزائر يصعب في الوقت الحالي رصد العدد الحقيقي لحجم عمل الأطفال، وذلك لاعتبارات اجتماعية وثقافية وتشريعية، حيث تشير أخر الإحصائيات الخاصة بعمل الأطفال من دون بلوغ السن القانوني، إلى وجود ما يقارب 4.7% طفل عامل تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة[1] حسب مكتب تقرير التنمية البشرية العربي لسنة 2014. إلا ان الخبراء والمختصين يشيرون الى تغلغل الظاهرة بشكل أكبر من الاحصائيات التي تقدمها الجهات الرسمية.

فظاهرة عمل الأطفال في الجزائر بدأت في الانتشار والتغلغل في أوساط الأسر، نتيجة تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبمرور الوقت بدأت الظاهرة تلفت الانتباه خاصة بعد انجاز مجموعة من الدراسات والمسوح.

لحد الأن يعتبر الاهتمام بظاهرة عمل الأطفال من حيث الدراسات والبحوث العملية غير كاف، وهو ما استرعى اهتمامنا لمحاولة الكشف عن حجم الظاهرة في الجزائر والوقوف على أهم العوامل المؤدية إليها، ومن ثم اتخاذ التدابير المناسبة للحد منها. في سبيل هذا وإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية والفرعية تم تقسيم البحث إلى خمسة فصول.

يأتي الفصل الأول كإطار عام لهذه الدراسة، يتضمن أهمية الدراسة إشكالياتها، فرضياتها بعض الدراسات المشابهة محليا وعربيا.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى كل ما يحيط بعمل الأطفال في العالم (المتقدم، النامي والعربي)، من حيث الحجم ومحددات عملهم، المجالات التي يعملون بها، إطارها التشريعي، وكذا الآثار المترتبة عنها.

[1] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، تقرير مكتب التنمية البشرية في الجزائر، 2014.

يأتي الفصل الثالث ليوضح واقع عمل الأطفال في الجزائر، حيث سنتطرق فيه إلى لمحة تاريخية عن عمل الأطفال في المجتمع الجزائري، حجم الظاهرة، أهم المجالات التي يعمل بها الأطفال، العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال في الجزائر، أهم التشريعات المناهضة للظاهرة.

أما الفصل الرابع فتناولنا فيه مصادر المعطيات والمقاربة الإحصائية المعتمدة، من خلال التعريف بمصدر معطيات الدراسة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4). تطرقنا إلى أساليب التحليل المستخدمة في الدراسة، التحليل الوصفي والمتعدد المتغيرات متمثل في الانحدار اللوجستي.

في الفصل الخامس سنعرض فيه مستويات عمل الأطفال في الجزائر حسب معطيات MICS4، وكذا محددات عمل الأطفال في الجزائر بالاعتماد على الانحدار اللوجستي

الفصل الأول

الفصل الأول

الإطار النظري والمنـهجي للدراسة

1.1. الإشكالية:

في الواقع، رغم التشريعات الدولية المجندة والجهود المبذولة لحماية الأطفال، تعاني شريحة كبيرة منهم من أنواع استغلال شتى، ولعل إقحامهم في عالم الشغل عند أعمار مبكرة يكرس أهم ظاهرة استغلال الأطفال، بحيث يتعرضون للمخاطر داخل الورشات، المزارع وفي الشوارع.

تقدر آخر احصائيات المنظمة العالمية للعمل عدد الأطفال العاملين بحوالي 160 مليون طفل لسنة 2020، ما يمثل 9.6% من مجموع أطفال العالم. يمارس 79 مليون طفل من بينهم أعمالا خطرة. يشغّل قطاع الزراعة 70% من الأطفال العاملين (112 مليوناً) يليه 20 % في الخدمات (31.4 مليوناً) و10 % في الصناعة (16.5 مليوناً[1] .

رغم مؤتمرات وبرامج الحكومات والمنظمات الدولية، تبقى هذه الجهود غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة المستعصية التي أخذت في التزايد من سنة إلى أخرى، بسبب تزايد معدلات البطالة والفقر وتراجع الأوضاع المعيشية والاقتصادية .

كما تعتبر عمالة الأطفال مشكلة حقيقية في المنطقة الإفريقية والأدلة على تناميها تكثر يوم بعد يوم وخاصة عمل الأطفال في أسوأ أشكاله (في القطاع غير الرسمي، في الأعمال الموسمية الزراعية،

[1].OIT, TRAVAIL DES ENFANTS ESTIMATIONS MONDIALES 2020, TENDANCES ET LE CHEMIN À SUIVRE ,juin 2021.

العمل في الشوارع، العمل في المنازل،.... إلخ)، حيث تشير التقديرات إلى وجود 86.6 مليون طفل عامل في إفريقيا جنوب الصحراء .

يعتبر الفقر واتساع الفوارق في توزيع الدخل وأنظمة التعليم التي لم تعد تنسجم مع متطلبات سوق العمل والفجوة الجندرية بين الجنسين في المدارس التي يتم تقليصها ببطء شديد وانتشار الأمية والجهل من الأسباب المؤدية لذلك، علاوة على ما يعانيه الأطفال العاملين من عدم الاهتمام بإعادة تأهيلهم وتكوينهم وضمان سلامتهم وصحتهم خلال العمل، هذا ورغم ما تنص عليه أغلبية قوانين العمل الإفريقية من منع تشغيل الأطفال بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الطفل. وتبقى الحاجة ملحة في المنطقة الإفريقية إلى زيادة التوعية حول عمالة الأطفال ومخاطرها والحصول على المعلومات والإحصاءات الحقيقية التي ترصد بشكل فعلي عمالة الأطفال وأماكن تواجدها وأنواعها ونشرها على الجمهور وأصحاب القرار ليتم وضع السياسات والخطط اللازمة لمكافحتها.

شهد المجتمع الجزائري ظاهرة عمالة الأطفال منذ الاستعمار نتيجة الفقر وسياسة التجويع التي انتهجها الفرنسيون. بعد الاستقلال، سعت الدولة جاهدة للقضاء على هذه الظاهرة من خلال إجبارية ومجانية التعليم وسن القوانين التي تمنع تشغيل الأطفال، إلا أن الهزات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري أواخر الثمانينيات وبداية التسعينات عجل بانتشار الظاهرة من جديد، حيث أشارت التقديرات إلى وجود حوالي 500 ألف طفل يعملون في الجزائر في مجالات مختلفة[1]، قدر تقرير المكتب العربي للتنمية البشرية (سنة 2014) نسبة العاملين بين أطفال الفئة العمرية 5–14 سنة عند المستوى 4.7%، إلا أن الخبراء والمختصين يشيرون إلى تفشي أوسع للظاهرة، بشكل يتجاوز ما تقترحه إحصائيات الجهات الرسمية.

[1] - Ministère de la solidarité nationale et de la famille, Le travail de l’enfant en Algérie, Unicef, 1999, p 117.

وهذا رغم اهتمام المشرع الجزائري بموضوع عمالة الأطفال عن طريق سن قوانين تنص صراحة على منع عمالة الأطفال، ولاسيما القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990م المتعلق بعلاقات العمل في المادة 15 أنه " لا يمكن، في أي حال من الأحوال، ان يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة إلا في الحالات التي تدخل في اطار عقود التمهين، التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما"، كما صادقت الجزائر على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال أبرزها: الاتفاقية رقم 138 المتعلقة بالسن القانونية للعمل والاتفاقية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

إن للعوامل الاقتصادية دورا في خروج الطفل للعمل، فإن استمرار الفقر في أجزاء كثيرة من العالم يجبر الأسر على مواصلة ارسال الأطفال إلى العمل، وأشارت نتائج الكثير من الدراسات أن معظم الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تعيش عند خط الفقر أو دونه، حيث تهدف الأسرة من خلال عمل أطفالها إلى رفع مستوى دخلها، مما يمكنها من سد احتياجاتها، وغالبا ما يتضح أن الفقر وعمالة الأطفال هي ذات علاقة تبادلية بمعنى أنه بوجود الفقر تتولد عمالة الأطفال وأيضا بسبب عمالة الأطفال فإن حالة الفقر تصبح حالة مستديمة ومستمرة[1]، حيث يمكن ملاحظة أن ظاهرة عمل الأطفال تكاد تنحصر بالفئات المهمشة من المجتمع التي تعيش عند خط الفقر أو دونه وهذا مما يجعل الوالدين يدفعون أبنائهم للعمل في مختلف الأعمال والنشاطات الاقتصادية وتحت أسوأ الظروف وأشدها قسوة .

1- رائد احمد محمود زيد، ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس- فلسطين، 2002.

وقد اتجهت دراسات أخرى لإلقاء الضوء على العوامل الديموغرافيا، فقد أوضح (Aptekar ,1994) أن الهجرة من الريف إلى المدينة أدت إلى زيادة أعداد السكان فيها، مما أدى إلى نشأة مشكلات قلة فرص العمل والبطالة بين الشباب، مما نتج عنها دفع الأطفال إلى سوق العمل، وممارسة مهن لا تتفق مع مرحلتهم العمرية. ويعد الانفجار السكاني بازدياد معدلات الولادة وانخفاض نسبة الوفيات، والهجرة القسرية في بعض الدول نتيجة الأوضاع السياسية أو الكوارث الطبيعية أو المجاعات، سببا في تزايد نسبة القوى العاملة من الأطفال[1].

تلعب العوامل التعليمية دورا كبيرا في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة، لأن التسرب المدرسي يمكن أن يكون سببا مباشرا في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة، حيث أظهرت معظم الدراسات المتعلقة بعمالة الأطفال في الجزائر انخراط معظم الأطفال في العمل كان نتيجة تسربهم من المدرسة (58.2% من الأطفال العاملين متسربين)[2]، بالإضافة إلى ذلك فإن عجز النظام التربوي والتعليمي وانخفاض مستواه وبعد المدرسة عن مكان السكن كلها عوامل يمكن أن تلقي بالطفل إلى خارج أسوار المدرسة وبالتالي التوجه إلى العمل.

كما أن للأسرة دور مهم في استمرار الطفل في الدراسة وابتعاده عن العمل، إذ أن انخفاض مستوى تعليم الوالدين وقلة إدراكهم لأهمية التعليم أو عدم امتلاكهم الموارد التي تسمح بتوفيره لأطفالهم، فان الأطفال بدورهم يكونون أيضا غير متعلمين، مما قد يعزز من استمرار الفقر من جيل إلى أخر

---

[1]-رابعة ن، إبراهيم القاعود، أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والأربعين، كانون الثاني، 2017.

[2] - MAACHE Fayçal, Estimation du volume et des déterminants du travail des enfants en Algérie, Mémoire de magister en économie et statistique appliquée, prometteur M. HAMMOUDA N, INPS, Alger, 2007, p 70.

ضمن العائلة الواحدة[1]، بحيث تشير نتائج الكثير من الدراسات أن الأطفال العاملين غالبا ما ينتمون إلى اسر ذات مستوى تعليمي متدني، كما بينت هذه الدراسات على وجود علاقة طردية ما بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل في أغلب المجتمعات مما يؤثر بالتالي على وضع الأطفال في الأسرة، وبما أنه اغلب أولياء أمور الأطفال العاملين هم من ذوي المستوى التعليمي المتدني. تأكد "اليونيسيف" في دراسة لها إلى أن الأطفال المولودين لأمهات غير متعلمات هم أكثر عرضة لترك المدرسة مبكرا بنسبة تفوق ضعفي عدد الأطفال المولودين لأمهات كن قد تلقين نوعا من التعليم[2].

إذن وفي ظل كل هذه الظروف التي عصفت بالأطفال إلى سوق العمل يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي العوامل المؤدية إلى خروج الطفل للعمل في الجزائر؟

إذا وفي سبيل ذلك، سنقترح إجابات لتساؤلات قد تصاحب السؤال السابق، بحيث نستطيع التساؤل عن:

- إلى أي مستويات وصلت عمالة الأطفال وما هي أهم مميزاتها في الجزائر؟
- هل تؤدي الظروف الاقتصادية الأسرية إلى خروج الطفل للعمل؟
- هل للتسرب المدرسي علاقة بخروج الطفل للعمل؟
- هل تتدخل العوامل التربوية الأسرية من حيث المستوى التعليمي في خروج الطفل للعمل؟
- هل للمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية دورا في خروج الطفل للعمل؟

1- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 82.

2 - Unicef, Gender achievements and prospects in Education: The Gap report [Part 1], NewYork, 2005?, p 09.

سيتم مناقشة وتحليل كل ذلك باستغلال معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات الرابع (MICS4).

2.1. فرضيات الدراسة:

لقد حاولنا الإجابة على التساؤلات التي تم طرحها في إشكالية البحث من خلال وضع الفرضيات التالية:

- يساهم المستوى الاقتصادي الأسري المتدني في دفع الأطفال للعمل.
- يلعب التسرب المدرسي دورا في خروج الطفل للعمل.
- يؤدي المستوى التعليمي المنخفض للأبوين إلى خروج الطفل للعمل.
- يلعب الوسط المعيشي للطفل دورا في خروج الطفل للعمل.
- للمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية دورا في خروج الطفل للعمل.

3.1. أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا للموضوع لعدة اعتبارات:

- انتشار الظاهرة بشكل ملفت للانتباه في الأسواق ومحطات الحافلات في ظروف سيئة لا تليق بأعمارهم خلال كل أيام السنة.
- تزايد الاهتمام الدولي بالظاهرة من منظمات وحكومات، وذلك بما خصتها من تشريعات وقوانين للحد منها.
- كونها ظاهرة غير طبيعية في المجتمع لأن مكان العمل ليس المكان الطبيعي للطفل.
- المساهمة في اثراء موضوع ظاهرة عمالة الأطفال والقاء الضوء عليها، كونها تمس اهم شريحة في المجتمع وهم الأطفال.

4.1. أهمية الدراسة:

- مرحلة الطفولة تعتبر من اهم المراحل في حياة الفرد، والتي تستوجب الرعاية والاهتمام لأنها مستقبل الأمم وعمادها.
- قد تتوصل الدراسة الى الكشف عن ابعاد ومقومات عمل الأطفال وعوائدها على المستوى الفردي والمجتمعي.
- التعمق في الجوانب المختلفة لظاهرة عمالة الأطفال، والتقليل من حجم الاثار الضارة لهذه الظاهرة.

5.1. أهداف الدراسة:

يمكن تحديد اهداف هاته الدراسة فيما يلي:

- معرفة العلاقة بين عجز النظام الأسري عن إشباع حاجات أطفاله وبين توجه الأطفال إلى العمل من أجل مساعدة أسرهم.
- التعرف عن الأسباب الأساسية التي تجعل الأطفال يتجهون إلى سوق العمل مبكرا.
- التعرف على حجم ظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع الجزائري.
- التعرف على الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لهذه الظاهرة دوليا ومحليا وتقريبها من القراء.
- الوصول إلى توصيات من شانها أن تحد من انتشار الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول وقائية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال.

6.1. مفاهيم الدراسة:

ان تحديد المفاهيم من أهم خطوات البحث العلمي في شتى المجالات، لذا لابد من تحديد المفاهيم المرتبطة بدراستنا، والمفاهيم الأساسية في هذه الدراسة هي كالاتي:

1.6.1.مفهوم العمل:

يشير مفهوم العمل إلى كل مجهود إداري، عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية والغير مادية لتحقيق فيها شخصية الفرد[1]

اعتبر ادم سميث العمل مصدر من مصادر الثروة قائلا ان العمل السنوي الذي يقوم به كل شعب هو الرصيد الذي يمده بكافة ضروريات الحياة وكمالياتها مما يستهلكه كل سنة، وتتكون دائما اما من الناتج المباشر لذلك العمل او مما يشتريه ذلك الناتج من الخارج[2].

وعرف كار ماركس العمل على أنه عقدا قائما بين الإنسان والطبيعة، حيث يلعب الإنسان ذاته تجاه الطبيعة دور إحدى القوى الطبيعية، فيساهم في الوقت ذاته بتغيير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة منميا مواهبه الكامنة فيه[3].

بينما تبرز أهمية العمل عند ابن خلدون كوسيلة منتجة حقيقية، اذ يجعل العمل هو العنصر الرئيسي للقيمة، حيث يقول: أعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد في التحصيل فلابد في

1- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان: بيروت، 1982، ص 87.

2- راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 381.

3- جورج فريدمان، وبيار نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة بولاند كمانو فيل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 12.

الرزق من سعي وعمل ولو في تناوله وابتغائه .... إن المكاسب إنما هي قيم الاعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها[1].

كما ينظر علماء الاجتماع إلى العمل بأنه ظاهرة عامة في حياة الانسان والمجتمع وسمة هامة يتميز بها الفرد والجماعات في كل المجتمعات الإنسانية، باعتباره يمثل مظاهر السلوك اليومي الذي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع، وهو أسلوب من أساليب معيشة الانسان بهدف تحقيق غايات الفرد والجماعات[2]، ويمثل العمل عملية ديناميكية تنجز بين الانسان والطبيعة يتم تحقيقها عبر استخدام التقنية، فهو بمثابة جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينفذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويديه وعبر استخدام الالة، وتسهم تلك المجموعة من الأنشطة المنفذة بدورها في تطوير أوضاع الانسان[3].

مما سبق، يمكن أن نقول بأن العمل جهد يبذله الإنسان في إطار ممارسة نشاط معين لتلبية حاجاته المادية والنفسية والاجتماعية، كما يمكن اعتباره وظيفة لأنه قد يتمثل في مجموعة من المهام التي توكل لفرد مقابل أجر معين.

1- المقدمة، دار القلم بيروت، 1976، ص ص 381، 382.

2- كمال محمد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 124.

3 - George Friedmann, Pierre Naville, Traité de sociologie de travail, Armand Colin, Tome1, Paris 1961 p3.

2.6.1. مفهوم الطفل:

اختلف علماء الاجتماع في تحديد مفهوم الطفل تبعا لاختلاف وجهات النظر، فمنهم من يرى ان الطفولة هي المرحلة التي يكون فيها الطفل المستجيب دوما لعمليات التفاعل الاجتماعي، أو هي المدة التي يعتمد فيها الطفل على والديه حتى النضج الاقتصادي[1].

وتعرف أيضا بأنها الفترة ما بين نهاية الرضاعة وسن البلوغ وتنقسم الى ثلاثة مراحل وهي الطفولة الأولى بين نهاية الرضاعة وسن السادسة، والطفولة الوسطى بين السادسة والعاشرة، والطفولة المتأخرة بين سن العشرة والثانية عشر، وهي ما تسمى قبل المراهقة[2].

بينما يرى علماء النفس الطفولة بأنها المدة التي يقضيها صغار الحيوان والإنسان في النمو والترقي، حتى يبلغوا مبلغ الناجحين، ويعتمدوا على أنفسهم في تدبير شؤونهم وتامين حاجاتهم البيولوجية والنفسية، بحيث يعتمد خلالها الصغار كل الاعتماد على ابائهم وذويهم في تأمين هذا البقاء[3].

كما تولي الشريعة الإسلامية اهتماما بالغا للطفل يبدأ قبل خروجه من بطن امه في مرحلة تكوين الجنين وتنتهي بالبلوغ[4].

---

[1]- أميرة منصور يوسف علي، محاضرات في قضايا السكان والاسرة والطفل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص ص 138، 139.

2- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص ص 58، 59.

3- عدنان سبعي، جميل محفوظ، الموجز في سيكولوجيا الأطفال، مكتبة عرفة بدمشق، 1952، ص 10.

[4]- خالد مصطفى فهمي، حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 09.

وعرفت اتفاقية حقوق الطفل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1989 الطفل في المادة الأولى بأنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد.

في بحثنا نربط مفهوم الطفولة بالمرحلة العمرية الممتدة بين 5 و16 سنة، ذلك لأن المشرع الجزائري لا يسمح بعمل الأطفال الذين لم يتجاوزوا سن السادسة عشر.

3.6.1. عمل الأطفال:

من الصعب إعطاء تعريف واضح ودقيق لعمل الأطفال، إذ يعتبر مجموعة من النشاطات الاقتصادية التي تفقد الطفل طفولته وتؤثر على نموه النفسي والفيزيولوجي والاجتماعي كما تؤثر على تعليمه في حالة مزاولته التعليم فقد يتعرض للتسرب المدرسي[1].

كما جاء في تعريف منظمة العمل الدولية هو العمل بأجر أو بدون أجر، والقيام بالنشاطات التي تؤثر على الأطفال جسديا وعقليا واجتماعيا، وتحرمهم من حقهم في التعليم، وتكون خطيرة عليهم، وهو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل ويهدد سلامته وصحته ورفاهيته، والعمل الذي يستفيد من ضعف الطفل وعدم قدرته عن الدفاع عن حقوقه، وهو العمل الذي يستغل عمالة الأطفال كعمالة رخيصة وبديلة عن عمل الكبار، والذي يستخدم وجود الأطفال ولا يساهم في تنميتهم، والذي يعيق تعليم الطفل وتدريبه ويغير حياته ومستقبله[2].

وفي المسح المتعدد المؤشرات الرابع، تم الاستقصاء عن عمل الأطفال من خلال ثلاث أسئلة مهمة. حيث أن عمالة الأطفال المدروسة هنا يقصد بها النشاط الذي يقوم به الطفل لصالح شخص

---

[1] - kamel Boucheref, le travail des enfants en Algérie, Alger, 2004, p 4.

[2]- مكتب العمل الدولي؛ عمل الأطفال إساءة لكرامة الانسان وتبديد هائل للموارد البشرية، مجلة عالم العمل، العدد 4، 1993، ص 20.

خارج الأسرة. في الواقع، يصعب قياس عمل الأطفال لأسباب مفاهيمية وإحصائية ونظرية، فبعض الدراسات تستبعد الأعمال المنزلية، مما يقلل مستوى الظاهرة. في حين يصنف البعض الآخر جميع أطفال الفئة العمرية المختارة كعمال.

حتى نحدد المجتمع الموضوع تحت الملاحظة، نورد فيما يلي الأسئلة الثلاثة المشار إليها:

- خلال الأسبوع الماضي هل قام/قامت (الاسم) بأي عمل لشخص لا ينتمي إلى هذه الأسرة؟ وهو ما يمثل الأطفال العاملين في دراستنا.
- خلال الأسبوع الماضي هل ساعد/ساعدت (الاسم) في الأعمال المنزلية مثل التسوق والطبخ والتنظيف والبحث عن الخشب والماء أو مراقبة الأطفال؟
- خلال الأسبوع الماضي، هل قام/قامت (الاسم) بأي عمل آخر لصالح العائلة (في مزرعة أو عمل تجاري، أو قام ببيع سلع في الشارع)؟

إضافة إلى هذه الأسلة الثلاثة، يتم تحديد عدد الساعات التي قضاها الطفل في العمل خلال الأسبوع. تبنى المسح توصيات اليونيسف، بحيث يُعتبر الطفل عاملاً إذا:

- كان سنه، خلال الأسبوع السابق لتاريخ الملاحظة، بين 5 و11 عامًا، وعمل لساعة واحدة على الأقل مقابل أجر أو أنجز عملا ميدانيا أو عملا تجاريا أو أي عمل لشخص ليس عضوًا من عائلته أو قام بأعمال منزلية لمدة 28 ساعة خلال الأسبوع نفسه؛
- كان سنه، خلال الأسبوع السابق لتاريخ الملاحظة، بين 12 و14 عامًا، وقام الطفل (البنت) بعمل ما، لمدة لا تقل عن 14 ساعة، مقابل أجر أو أنجز عملا ميدانيا أو عمل لدى شخص ليس من عائلته أو قام بأعمال منزلية لمدة 28 ساعة خلال الأسبوع نفسه.

7.1. الدراسات السابقة :

للدراسات السابقة أهمية كبيرة ي بناء بحثنا هذا، وذلك من خلال أخذ رؤية واضحة عن التراكم المعرفي في مجال الدراسة، وكذلك للتحكم في الموضوع وفق تجارب سابقة، وبالتالي فقد وقع اختيارنا على بعض الدراسات الهامة وهي كالتالي.

أولا: دراسة لـ "سوالمية فريدة" بعنوان "**مساهمة في دراسة العوامل النفسية والاجتماعية لعمل الأطفال – دراسة ميدانية في مدينة قسنطينة–**"، وهي دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس العيادي، في عام 2007، حيث كان تساؤلات الدراسة كما يلي:

- ماهي العوامل التي تساهم في خروج الأطفال إلى العمل في الجزائر؟
- هل هي عوامل اقتصادية اسرية؟ وهل تتدخل العوامل التربوية الأسرية من حيث المستوى التعليمي ومهنهما في خروج الطفل للعمل؟ هل تتدخل العوامل التربوية المدرسية في خروج الطفل للعمل؟

قامت الباحثة بدراسة ميدانية في مدينة قسنطينة على مجموعة من الأطفال العاملين والتي قدرت بـ 222 عامل تتراوح أعمارهم بين 06 إلى 16 سنة والذين شكلوا مجتمع الدراسة، وقد خلصت النتائج إلى:

- أشارت نسبة معتبرة من الأطفال الذين شملتهم الدراسة أنهم بدأوا العمل بين 6 إلى 11 سنة.
- بينت النتائج المتحصل عليها أن 86.3% من الأطفال غير متمدرسين وقد تركوا مقاعد الدراسة بين 6– 11سنة ويتوزع مستواهم التعليمي بين الابتدائي والمتوسط بنسب متفاوتة مع تسجيل غياب كلي للمستوى الثانوي.
- أظهرت النتائج من خلال عينة الدراسة التفوق الكبير للجنس الذكري فيما يخص القيام بالأنشطة الاقتصادية التي تمارس في الخارج.

- إن النتائج المتحصل عليها من طرف الباحثة بينت أن تدخل العامل الاقتصادي في الظاهرة يبدو نسبيا، لأن الوضعية الاقتصادية للعائلة من حيث المستوى المعيشي وعدد الاخوة ومهنة الاخوة لم تكن بالقدر الكافي الذي يجعل الطفل في حاجة ماسة للعمل تاركا المدرسة، فالحاجة المادية لم تبدو حيوية وأولية هنا وخاصة وأن الأسرة لا تستفيد في معظم الحالات من دخل الطفل.
- دلت النتائج المتحصل عليها على وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين وعمل الأطفال إذ لم يتجاوز المستوى التعليمي لهم المستوى المتوسط في كل الحالات مع غياب كلي للمستوى الثانوي والجامعي.

ثانيا: دراسة لـ "معاش فيصل" تحت عنوان" **Estimation du volume et des déterminants du travail des enfants en Algérie** "[1]، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، في عام 2007، وجاءت إشكالية الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- كم يبلغ عدد الأطفال العاملين اليوم في الجزائر؟
- ما هي طبيعة النشاطات التي يمارسونها؟
- ما هي الأسباب التي تدفع بالطفل للعمل في سن مبكرة؟

اعتمد الباحث على معطيات التحقيق الوطني الذي أجري سنة 2004 حول عمالة الأطفال من طرف المعهد الوطني للعمل بالشراكة مع منظمة العمل الدولية. غطى التحقيق 981 أسرة في 12 ولاية على مستوى القطر الوطني يعيش فيها 7937 فردا منهم 2877 طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و 17سنة، وقد خلصت نتائج الدراسة للاتي:

1 - MAACHE Fayçal, Estimation du volume et des déterminants du travail des enfants en Algérie, Ibid.

- أوضحت الدراسة أن أغلب الأطفال العاملين ينشطون في مجال البيع والزراعة بنسبة 37.3% و22.9% على التوالي.
- بينت الدراسة أن أغلب الأطفال العاملين متسربين من المدرسة 58.2%.
- أشارت الدراسة إلى أن المستوى التعليمي المنخفض للولي له علاقة في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة.
- أوضحت الدراسة أن أغلب الأطفال يشتغلون مع أباءهم بنسبة 43.15%.

ثالثا: تقرير أنجزته وزارة العمل والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية بعنوان " **دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن**"[1]. يقدم هذا التقرير نتائج المسح الميداني الذي أجري في العام 2008 في المناطق الشرقية من العاصمة عمان، بهدف التعرف على خصائص الأطفال العاملين الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية والتربوية. غطى المسح 2150 طفل عامل تتراوح أعمارهم بين 7و 17 عاما من الذكور والإناث، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بين هذا المسح أن نسبة الذكور من الأطفال العاملين بلغت 96%، ونسبة الاناث 4%، وذلك عائد إلى بعض العادات والتقاليد السائدة في الأردن، حيث أن معظم الأسر لا ترغب بدخول الفتيات إلى سوق العمل. وبلغت نسبة الأطفال العاملين من الفئة العمرية (15-17) سنة حوالي 70%، ومثل الأطفال العاملين في سن 14 فما دون 30%.
- أشارت الدراسة إلى نحو 76% من الأطفال العاملين ينتمون لأسر يبلغ عدد أفرادها (6-10).
- تبين الدراسة أن 96% من أمهات الأطفال العاملين لا يمارسن أية مهنة، ونسبة العاملات منهن (4%) يعملن في مهن بسيطة تتناسب مع مستوياتهن التعليمية المتدنية، إما كعاملات نظافة أو مراسلات أو في بعض المهن الإدارية البسيطة.

1- وزارة العمل الأردنية والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية الاجتماعية /مركز الدعم الاجتماعي، 2010.

- أفاد 65% من الأطفال العاملين بأنهم يساهمون في دخل الأسرة، و35% منهم أفادوا بأنهم ينفقون ما يتقاضونه على مصاريفهم الخاصة، اذ بينت الدراسة أن هؤلاء الأطفال يعملون ليعيلوا أنفسهم نظرا لتردي أوضاع أسرهم الاقتصادية، وغياب حصة الطفل من المصروف الشهري للعائلة.
- بينت الدراسة أن حوالي 24% من الأطفال العاملين أنهوا دراستهم حتى الصف السادس الأساسي، وما نسبته 21% من الأطفال العاملين قد انهوا الصف السابع، وبلغت نسبة من أتموا الصف الثامن أو التاسع أو العاشر 32%. وأفاد 52% من الأطفال العاملين أن السبب الرئيسي وراء تسربهم من المقاعد الدراسية يعود إلى مساعدة أسرهم ماديا، في حين يتسرب ما نسبته 28% لعدم رغبتهم بالدراسة.
- بالنسبة للخصائص التعليمية لأباء الأطفال العاملين، فإن نسبة التحصيل العلمي للنصف منهم لم تتجاوز المرحلة الأساسية. وكذلك الحال بالنسبة لخصائص الأمهات، حيث أن تحصيل ما نسبته النصف لم يتجاوز المرحلة الأساسية كذلك.

رابعا: تقرير أنجزه الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية، بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية بعنوان " **الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية: نتائج المسح الوطني حول عمل الأطفال للعام 2010** "[1]. نفذ للمرّة الأولى مسحاً وطنياً حول عمالة الأطفال في اليمن. وقد صمّم هذا المسح لتوفير مؤشرات حول ثلاثة أوجه أساسية من حياة الأطفال وهي: النشاط الاقتصادي، التعليم، والخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر. وقد غطّى

1- الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية: نتائج المسح الوطني حول عمالة الأطفال للعام 2010، منظمة العمل الدولية، الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013.

المسح 9.571 أسرة معيشية تتضمّن 67.617 فرداً من بينهم 23.535 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاماً، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يبلغ عدد الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عاما 1.6 مليون بنسبة 21% من الأطفال، ويبلغ نسبة العمل 39.1% في صفوف الأكبر سنا بين سن 15 و17 عاما. غير أن انتشار العمل مرتفع حتى في صفوف الأطفال الأصغر سنا، بنسبة 11% للأطفال بين 5 و11 عاما و28.5% للأطفال بين 12و14 عاما. ويبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأطفال 23ساعة.
- يبلغ معدل عمل الأطفال الذكور 21.7% وهو أعلى بقليل فقط من معدل عمل الأطفال الاناث البالغ 20.1%. غير أن نسبة أكبر من الفتيات (60.5%) يشتغلون في خدمات منزلية غير مدفوعة الأجر مقارنة مع الأولاد (42.2%).
- يعمل الأطفال المشتغلون غالبا في الزراعة (56.1%) وفي منازل خاصة (29%) وكعمال زراعيين بدون أجر أو كعاملين في مهن أولية. وتعمل نسبة أدنى من الأطفال العاملين (7.9%) في التجارة بالجملة والتجزئة، ويظهر تصنيف تسلسلي للمخاطر أن 50.7% من الأطفال العمال يؤدون عملا خطرا.
- تظهر مقارنة للنتائج الدراسية للأطفال العاملين وغير العاملين والأطفال العمال أن معدلات متابعة الدراسة في صفوف الأطفال العاملين والعمال أدنى بشكل ملحوظ مقارنة مع الأطفال غير العاملين. كما أن خطر عدم الالتحاق بالمدرسة على الاطلاق أعلى أيضا في صفوف الأطفال العاملين والأطفال العمال، ونجدهم كذلك متخلفين من حيث أعلى مؤهلات دراسية تم تحقيقها. ففي صفوف الأطفال في سن السابعة عشر 48.6% من الأطفال غير العاملين لا يتمتعون بمؤهلات دراسية

(ولا حتى شهادة تعليم ابتدائية)، ترتفع هذه النسبة إلى 65.8% في صفوف الأطفال العاملين و75.6% في صفوف الأطفال العمال.

- تظهر تحاليل متعددة المتغيرات حول عمل الأطفال وعمالتهم ودراستهم أن مجموعة من العوامل تزيد من خطر عمل الأطفال وعمالتهم وتقلص من احتمال متابعتهم للدراسة. حيث يواجه الأطفال الأكبر سنا بشكل خاص والمنحدرين من أسر فقيرة تتضمن أرباب أسر غير متعلمين وعدد كبير من الأطفال صغار السن (بين صفر وأربعة أعوام) الذين يعيشون في مجتمعات ريفية، خطر عمل الأطفال، وعدم متابعة الدراسة بمعدلات أعلى بكثير. كما تزيد ملكية الأسرة للأرض من احتمال عمل الأطفال بفعل توفر عمل لهم.

الفصل الثاني

ظاهرة عمل الأطفال في العالم

تمهيد

تمثل ظاهرة عمل الأطفال في الآونة الأخيرة أهم المشكلات التي تواجه شعوبا ومجتمعات كثيرة، شعوبا متقدمة ونامية، على حد سواء، بحيث تعتبر من الظواهر الأكثر انتشارا. حقيقة، تفاقمت بشكل غير عادي، وخاصة منذ أواخر القرن العشرين. أصبحت من أبرز قضايا الطفولة في كل دول العالم الحديث، بحيث باتت تمثل مصدر قلق الحكومات، مما أجبرها على سن قوانين وتشريعات تحمي الأطفال من كل اشكال الاستغلال (الاقتصادي، المعنوي أو الأخلاقي)، وتبني أنشطة وبرامج تهدف إلى الحد من الظاهرة، نظرا لما لها من مخاطر اجتماعية ونفسية وصحية على الطفل.

في هذا الفصل، سوف نحاول إعطاء لمحة تاريخية عن الظاهرة في العالم ثم نتطرق لها بالتفصيل في بعض الدول من مختلف القارات لمعرفة حجمها ومدى انتشارها.

ولتصنيف الأنشطة التي يمارسها الأطفال في العالم، سوف نتعرض إلى أهم مجالات عملهم في العالم.

ولكون الظاهرة خارجة عن الأطر القانونية، ارتأينا وضعها في ضمن إطارها التشريعي وذلك من خلال التشريع الدولي والإفريقي والعربي.

لأن كل التشريعات الدولية تحضر استغلال الأطفال القاصرين اقتصاديا ل قبل سن معينة وتعتبره جريمة في حقهم، فسوف نتطرق في نهاية هذا الفصل إلى الآثار الناتجة عن ممارسة الأطفال لنشاط اقتصادي في سن مبكرة.

1.2.الإمتداد التاريخي لعمل الأطفال

كان العمل الزراعي أكثر أشكال عمل الأطفال انتشارًا في المجتمعات التقليدية وفي مجتمعات ما قبل الثورة الصناعية، بحيث يلعب الأطفال دورا في العمل الزراعي، بحيث يشارك جميع أفراد الأسر في جمع المحاصيل. في هذه المجتمعات، يبدأ الأطفال العمل مبكرا . وكثيراً ما افترض أن مشاركة الطفل في اقتصاد الأسرة الزراعية تنطوي على اعتراف إيجابي بالتقدم الذي أحرزه سواء في السن أو في القدرة على ذلك.

كما كان للشركات الزراعية الكبيرة فترات ذروة لطلب العمالة، ألجأتها للأطفال، كاحتياط مهم خلال هاته الفترات. في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لا يزال الأطفال يعملون في المزارع. يختارون محاصيل مختلفة، ويجمعون الخضروات حسب الحجم والجودة على ظهر آلات الحصاد. يشاركون في أعمال تغذية، تنظيف، تربية ونقل الحيوانات. يتم توظيفهم كذلك لأداء مجموعة من مهام الإصلاح والتنظيف والفرز في المزرعة.

أشارت دراسات عديدة نفذت في المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى أن المزرعة مكان غير آمن للأطفال.

في الولايات المتحدة، قدر تايلور، أوائل السبعينيات، مساهمة الأطفال (الأولاد والبنات) بما يصل إلى ربع عمال المزارع، بحيث كان كثيرين من بينهم يعملون بشكل غير قانوني، يرفض كل تصور مثالي يرى بأن العمل الزراعي هو نشاط صحي، يتم في ظل عالم صحي، خالٍ من الاستغلال والأذى.

خلص تايلور إلى إشراك الأطفال في الأعمال الزراعية أمر صعب للغاية، بعد أن أورد عدداً من الحالات التي كان فيها الأطفال مغطين بالمبيدات الحشرية التي حملتها الرياح من الحقول المجاورة، مما يعرضهم لعواقب صحية مرعبة على المدى الطويل.

يشير أليك فايف، في كتابه "عمالة الأطفال"، إلى أن الأطفال في بريطانيا العظمى يتعرضون للأذى بفعل الحوادث التي يتعرضون لها في المزارع: غالبًا ما يقود الأطفال الجرارات ويقفون على المقطورات ويعملون حول مجموعة من الآلات الزراعية.

في ظل هذه الظروف كانت العائلات تنجب عددا كبيرا من الأطفال، لخدمة الأرض التي تمتلكها أو لخدمة أراضي الإقطاعيين، الذين يلزمون جميع أفراد عائلات الفلاحين بالعمل بما في ذلك الأطفال، إضافة إلى أشكال أخرى من مظاهر استغلال الطفولة، مثل استخدامهم كخدم منزليين من عائلات ذات قرابات بعيدة أو مقابل ديون يقع فيها الآباء، بحيث يؤخذ منهم طفل كخادم في منزل الدائن إلى حين سداد الديون[1].

في أوروبا، ساد مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي تطور تكنولوجي سريع، ساير الثورة الصناعية وساهم في هيمنة العمل المأجور، ففي بريطانيا كانت الأجور تنخفض كلما تطورت تقنيات

[1] Rodgers (G), Standing (G), Child work: poverty and under developement, Geneva, ILO, 1981, p. 24.

إنتاج جديدة. ونتيجة لذلك، أُجبرت أسر بأكملها –رجال، نساء وأطفال – على العمل لساعات طويلة لتلبية احتياجاتهم.

أدى دافع التنافس بين مالكي المصانع والمصنعين إلى توظيف أرخص فئات العمال (الأطفال). هذا لا يعني أن الأطفال كانوا يعملون في كل مناصب العمل، فنقص قوامهم وقدراتهم جعلهم غير مناسبين لبعض الوظائف. ومع ذلك، فقد تم توظيفهم بشكل مكثف لمدة 10 أو 12 أو حتى 15 ساعة في اليوم في قطاعات صناعية عديدة.

في كندا، غيرت الهجرة نحو المراكز الصناعية بشكل أساسي اقتصاديات الأسر في المدن، بحيث لم تعد قادرة على إنتاج معظم طعامها ولباسها، فاعتمدت على العمل مقابل أجر لشراء ضروريات المعيشة، لأن الألة تعوض حتى عمل الحرفيين. تعتمد إذن معظم العائلات على مزيج من الأجور التي يكسبها رب الأسرة والأطفال. يدخل أطفال الأرامل والنساء المهجورات وأطفال العاطلين المصانع عند أعمار مبكرة للغاية. دخل معظم الأطفال المصانع عندما كانوا في الثانية عشرة من العمر، بحيث كان متوسط يوم العمل من عشرة إلى اثنتي عشرة ساعة. عمل عدد كبير من الأطفال في الطباعة وصنع السلال وصناعة الطوب والزجاج والأعمال الخشبية وصنع المكانس.

في مصانع السيجار في مونتريال (كندا) في ثمانينيات القرن التاسع عشر، يكسب الأطفال دولارًا واحدًا في الأسبوع خلال عامهم الأول، وارتفعت أرباحهم بمقدار دولار واحد في العامين التاليين. يتم تخفيض هذه الأجور بفرض عقوبات على التأخر والكلام والسلوكيات الأخرى التي يعتبرها المديرون جامحة. بالإضافة إلى الغرامات، استخدم المدراء والملاحظون العقاب البدني لتأديب العمال الأطفال بسبب العصيان وبطء العمل. في شهادة سجلت في تقرير اللجنة الملكية حول علاقات العمل ورأس المال (1889)، أبلغ الأطفال عن الضرب القاسي والشديد. ونفى المديرون العقاب المفرط، ودافعوا

عن أفعالهم بالإصرار على أنه ينبغي أن يتمتعوا بنفس الحق في معاقبة الأطفال بوصفهم آباء ومدرسين[1].

لم يعمل الأطفال كلهم في المصانع، بحيث تعاقد مالكو صناعة الملابس والمنسوجات مع العائلات، عمل بموجبه الفتيات مع أمهاتهن في المنازل، التي تحولت إلى ورشات صغيرة. بينت دراسة خصت عمل أطفال كندا عام 1896أنهم كانوا يعملون في الغالب أكثر من ستين ساعة أسبوعيا، وكانت ظروف العامل في المنازل شبيهة لظروف العمل في المصانع. وكان هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للاستغلال، لأنهم لم يخصوا بتشريعات عمل.

شارك الأطفال كذلك في تجارة الشوارع، مثل تلميع الأحذية وبيع الصحف وغيرها من الأدوات الصغيرة.

تمتعت هذه الفئة من الأطفال باستقلالية أكبر، مقارنة بالصغار العاملين في المصانع. جاء عام 1913 قانون أونتاريو ليحظر عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا وعمل الفتيات تحت سن السادسة عشرة في أي تجارة شارع، بعد الساعة 10 مساءً[2].

كما عمل الأطفال في المناجم. كان عملهم يستمر أحيانا حتى أربعة عشر أو خمسة عشر ساعة، بحيث يستمر من الساعة الرابعة أو الخامسة صباحا حتى الساعة الرابعة أو الخامسة مساء.

[1] Nancy Janovicek, Child Labor in Canada, The World of Child Labor, An Historical And Regional Survey, New York, 2009, p. 444.
[2] - Ipid, p. 446.

يعمل البالغون في دوامين، مدة كل منهما ثماني ساعات، جون سيغة تناوب بالنسبة للأطفال، بدافع التوفير. يعمل الأطفال بصفة أساسية في فتح وغلق أبواب مختلف أقسام المنجم[1]. أشار الباحث Villerme في تقرير عن ظروف عمل الأطفال في المناجم أن ساعات عملهم هي نفسها ساعات عمل الراشدين: ثلاثة عشرة ساعة ونصف يوميا، في دهاليز ضيقة. قدرت الإحصائيات عدد الأطفال العاملين في المصانع والمناجم سنة 1840 بـ نسبة قدرها 12% من مجموع العمال.و وتم إحصاءسنة 1847 113000 طفلا، تقل أعمارهم عن 13 سنة في مؤسسات صناعية. وقدر عدد العاملين في المناجم بحوالي 8300 طفلا، تتراوح أعمارهم بين 12 و13 سنة[2].

في الولايات المتحدة الأمريكية، شكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و12 عاما ثلث قوة العمل في مصانع أوائل القرن التاسع عشر. ساعد على تجسيد هذا الواقع نقص عدد الذكور البالغين، الذين يحتاجهم العمل الزراعي آنذاك، فضلا عن الأفكار التي كان يعتنقها بعض البالغين (استغلال أطفال الأسر الفقيرة في المصانع أفضل من الآثام والشرور).

بعد الحرب الأهلية الامريكية، زاد الطلب على عمالة الأطفال، تبعا للتوسع الصناعي. بلغت نسبة الأطفال العاملين، الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و16 سنة نحو خمس الأطفال الأمريكيين[3].

---

[1] كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، ج. 1، ترجمة محمد عيتاني، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، 1981، ص. 707.

[2] غنام صليحة، عمالة الأطفال وعلاقتها بظروف الأسرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع العائلي، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص. 89.

[3] محمد عبد الفتاح محمد، ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص. 218.

وفي النصف الأخير من القرن التاسع عشر، أصدر البرلمان البريطاني أول تشريع لحماية الطفل. كان هدفه منع استغلال الأطفال الذين زُج بهم في المصانع والمناجم. عند صدوره، اعتبر القانون تدخلا في حقوق رب الأسرة وواجه مقاومة.

ولمُ يجسد الاهتمام برعاية الأطفال في المنزل والمدرسة والمجتمع بشكل عام سوى في القرن العشرين[1].

في أعقاب الثورة الصناعية، وبعد مرحلةُ استغل خلالها الطفل، ظهرت الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة، التي تتطلب تدريبا نوعيا، مع التمدرس الإجباري، بالإضافة إلى عوامل أخرى ترتب عنها الانسحاب التدريجي للطفل. بشرت الإجراءات الجديدة بتغيير جذري لمفهوم الطفولة. أصبح الطفل شيئا فشيأ مسؤولية اقتصادية بديلا عن مظاهر الربح الاقتصادي.

بعد ما استغلوا في القطاع الإنتاجي وبعدما كانوا تحت سيطرة الوالدين المطلقة، حاز الأطفال مكانة، جعلت منهم ميدان أبحاث علمية وتحت مظلة التشريعات الحكومية.

لقد أصبح عمل الأطفال في المصانع في الدول الأوروبية والمتقدمة من الماضي، لكنها لازالت ضاربة بأطنابها في دول العالم الثالث والمتخلفة، وما لذلك من أثار وخيمة على الصحة النفسية والجسمية للطفل.

---

[1] علا مصطفى، عزة كريم، عمل الأطفال في المنشآت الصناعية الصغيرة، المركز لقومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، 1996، ص. 4.

2.2. حجم ظاهرة عمل الأطفال في العالم

تنتشر ظاهرة عمالة الأطفال في مختلف أنحاء العالم، خاصة في دول العالم الثالث. كما أن الدول المتقدمة لا تخلوا من بعض أحداث الظاهرة.

لا توجد إحصاءات دقيقة عن حجم الظاهرة. يشير المكتب العالمي للعمل إلى عدم مطابقة الأرقام الرسمية مع الواقع. في هذا المجال، مازالت التحقيقات محدودة، لأسباب عديدة كعدم استجابة بعض الحكومات والدول لطلب الهيآت الدولية، ممثلا في تقديم المعطيات وإن حدث واستجابت هذه الدول فإنها ستبادر بإعطاء أرقاما خاطئة، كما أن التحقيقات لا يشمل عادة كل الأطفال العاملين وخاصة الذين يعملون في القطاعات غير المهيكلة[1].

في تقرير سنة 2017، قدر المكتب العالمي للعمل عدد الأطفال العاملين سنة 2016، الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة بحوالي 152 مليون طفل، يتوزعون على الشكل التالي:

- حوالي 114 مليون طفل عامل، تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة؛
- حوالي 73 مليون طفل أعمالهم خطرة، تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة

(Global estimates of child labor: Results and trends, 2012–2016, International Labor Office, ILO, Geneva, 2017)

[1] Bonnet (m), Regards sur les enfants travailleurs, cahiers libres, 2ème édition, p. 109.

1.2.2. عمل الأطفال في العالم حسب الفئة العمرية

جاءت تقديرات عدد الأطفال العاملين حسب الفئة العمرية متباينة. أشارت إلى أن 47.87% من الأطفال العاملين ينتمون للفئة العمرية 5–11 سنة وأن 27.63% من مجموعهم تتراوح أعمارهم بين 12–14 سنة ومثل الأكبر سنا (15–17 سنة) نسبة منخفضة قدرها 24.50%.

لما نميز الأعمال الخطرة، سوف نلاحظ أن النسبة الأكبر من الأطفال العاملين (51.22%) تنحصر أعمارهم بين 15 و17سنة. في مقابل هذا، نلاحظ أن 48.78% تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة (الجدول رقم 2–1).

جدول رقم 2–1: الأطفال العاملين في العالم حسب الفئة العمرية 2016

الفئة العمرية	الأطفال العاملون (بالآلاف)		الأطفال في الأعمال الخطرة (بالآلاف)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المجموع	151622	100	72525	100
5–11 سنة	72585	47.87	19020	26.23
12–14 سنة	41887	27.63	16355	22.55
5–14 سنة	114472	75.50	35375	48.78
15–17 سنة	37149	24.50	37149	51.22

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات Global estimates of child labor: Results and trends, 2012-2016, International Labor Office, ILO, Geneva, 2017.

2.2.2.الأطفال العاملون في العالم حسب الجنس

في مجال عمل الأطفال، يبدو أن الذكور يواجهون مخاطر أكبر، لما نقارن النسب حسب النوع، اذ تشير الاحصائيات (الجدول رقم 2-2) إلى فائض من الذكور قدره 23 مليون ولدا بالنسبة لعدد الإناث وفائض قدره 17 مليون صبي في الأعمال الخطرة، مقارنة بعدد البنات.

من منظور مختلف، يمثل الأولاد 57.72 في المائة من مجموع الأطفال العاملين و61.74 في المائة من مجموع الأطفال العاملين في أعمال خطرة. قد تقلل هذه الأرقام من مستوى عمل الفتيات، لأن التقارير العالمية السابقة، تذكر بأن الفتيات قد يكن أكثر تواجدًا، لكن في شكل أعمال أقل وضوحاً، تحول أشكالها دون الإبلاغ عنها، مثل الخدمة المنزلية في المنازل الخاصة. إضافة إلى أن الفتيات أكثر عرضة لاحتمال القيام بالأعمال منزلية في أسر انتمائهن، وهو شكل من أشكال الأعمال، التي لا تضمنه تقديرات عمالة الأطفال.

جدول رقم 2-2 : توزيع الأطفال العاملين في العالم حسب الجنس، 2016:

الجنس	الأطفال العاملون (بالآلاف)		الأطفال في الأعمال الخطرة (بالآلاف)	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المجموع	151622	100	72525	100
ذكر	87521	57.72	44774	61.74
أنثى	64101	42.28	27751	38.26

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات Global estimates of child labor: Results and trends, 2012-2016, International Labor Office, ILO ,Geneva, 2017

3.2.2. توزع الأطفال العاملين إقليميا

تعرف المناطق الفقيرة في العالم أعلى نسب الأطفال العاملين وهذا راجع لتميزها بأهم عوامل انتشار الظاهرة (الفقر). لم تسلم من هذه ظاهرة حتى الدول الغنية، العاملين بسبب عدم التوازنات الاقتصادية التي أحدثها اقتصاد السوق.

نورد فيما يلي عدد الأطفال العاملين في بعض دول العالم .

- **اسيا والمحيط الهادي**

تضم قارة آسيا أكبر تعداد سكاني على الأرض وحسب أخر التوقعات، يعمل حوالي 62 مليون طفل في مختلف القطاعات. عموما، يعمل طفل من كل ثمانية في هذه المنطقة. ويعمل في الأعمال الخطرة زهاء 28 مليون طفل.

- **افريقيا**

تتفاقم الظاهرة في إفريقيا، تبعا لانتشار الفقر على نطاق واسع، لارتفاع النمو السكاني ولانتشار الأمراض والأوبئة ، فضلا عن الأزمات الغذائية المتكررة، عدم الاستقرار، والصراعات السياسية المتكررة. تنتشر إذن الظاهرة بشكل رهيب، بحيث تشير تقديرات المنظمة العالمية للعمل إلى مشاركة 72 مليون طفل في سوق العمل. تشير الإحصائيات إلى توظيف حوالي 32 مليون طفل في أسوأ أشكال العمل أي ما يمثل 43.49% مجموع الأطفال العاملين.

رغم سياسات مكافحة عمالة الأطفال المجندة، شهدت أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى، ارتفاع نسب عمل الأطفال خلال الفترة 2012- 2016، على نقيض المناطق الرئيسية الأخرى التي شهدت انخفاض.

- **الأمريكيتان**

يشير المكتب العالمي للعمل (الجدول رقم 3-2) إلى أن عمالة الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية شهدت انخفاضا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، رغم ذلك ما زالت نسبة قدرها 7% من مجموع الأطفال العاملين تمارس أنشطة اقتصادية في هذه المنطقة.

جدول رقم 2-3 : توزيع عمل الأطفال حسب المنطقة، 2016 :

المنطقة	الأطفال العاملين (بالآلاف)		الأطفال العاملين في أعمالخطرة (بالآلاف)	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
المجموع	151622	100	72525	100
افريقيا	72113	47.56	31538	43.49
الدول العربية	1162	0.77	616	0.85
آسيا والمحيط الهادي	62077	40.94	28469	39.25
الأمريكيتان	10735	7.08	6553	9.04
أوروبا ووسط أسيا	5534	3.65	5349	7.37

المصدر : Global estimates of child labour: Results and trends, 2012-2016, International Labour Office, ILO, Geneva, 2017.

تعمل الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال في الزراعة، غير أن حوالي 7 ملايين طفل ينشطون في أعمال خطرة. نذكر على سبيل المثال، آلاف الفتيات والفتيان الذين يعملون في قطاعات عالية المخاطر كالتعدين، فرز القمامة، العمل المنزلي، تصنيع الألعاب النارية وصيد الأسماك.

3.2. مجالات عمالة الأطفال

ينشط الأطفال في كل القطاعات، في إطار العائلة وخارجه: في القطاع الصناعي، الفلاحي حتى في الأنشطة الخطرة. غالبا ما يكثر عمل الأطفال في القطاعات غير المهيكلة.نتطرق فيما لأهم المجالات التي يعمل بها الطفل.

1.3.2. الزراعة

تعد الزراعة أهم قطاع يوظف الأطفال. توظف 71 في المائة من مجموع الأطفال العاملين، ما يمثل 108 ملايين طفل، تقل أعمارهم ا عن 17 سنة. يرتبط عمل الأطفال في الزراعة بالدرجة الأولى بالزراعة التجارية وتربية الماشية وإلى الصيد والغابات وتربية الأحياء المائية.

نشير إلى أن معظم عمل الأطفال الزراعي ل غير مدفوع الأجر، لأنه يتم داخل الأسرة وغالباً ما تكون أعمار خطرة بطبيعتها للظروف التي تنفذ فيها[1].

لا يقتصر هذا الوضع بأي حال على العالم النامي فقط، فأسر كاملة من العمال المهاجرين (العمال المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة) تساعد في مجال الزراعة. يعمل في الولايات المتحدة ما يقدر بنحو 300،000 طفل في الزراعة وتمثل 8 في المائة من الأطفال العاملين وتشكل 40 في المائة من الوفيات المرتبطة بالعمل. يعمل الأطفال في المزارع الأمريكية غالباً 12 ساعة في اليوم ويأتون من أسر ملوّنة: 70 في المائة من بينهم من أصل إسبتني وأقليات عرقية أخرى[2].

---

[1] Global estimates of child labor : Results and trends, 2012-2016, International Labor Office, ILO, Geneva, 2017, p. 34.

[2] Alec Fyfe, Worst Forms of Child Labor: Agriculture, The World of Child Labor, An Historical And Regional Survey, New York, 2009, p. 82.

المزرعة الأسرية –العنصر العالمي في الزراعة المرتبط بالثقافة والتقاليد– تجعل عمل الأطفال غير مرئي إلى حد كبير، بحيث يصعب الاعتراف بتعرض الأطفال في ظلها للخطر ، بل ينظر لعملهم في المزارع الأسرية وفي الأنشطة الزراعية بصفة عامة كمساعدة، مشاركة وتضامن أسري. علاوة على ذلك، يُنظر إلى مثل هذا العمل كجزءً مهمًا من التنشئة الاجتماعية. حتى وإن كان ذلك، من المهم لا بد بفحص ظروف العمل الفعلية، التي قد يكون بعضها خطيراً، وقد يحرم المعنيين الاستفادة من التعليم.

يبدأ أطفال الريف العمل في وقت مبكر. ينطبق هذا بشكل خاص على الفتيات اللائي يبدأن العمل في سن الخامسة، السادسة أو السابعة. في بعض البلدان، يقدر أن الأطفال دون سن العاشرة يمثلون 20 في المائة من عمالة الأطفال في المناطق الريفية[1].

عموما، ويتم العمل في الزراعة في ظل ظروف قاسية وشاقة، قد تعرّض الطفل للتقلبات المناخية وطول ساعات العمل، إضافة إلى ما يواجه من حشرات سامة وحيوانات مفترسة، خاصة إذا كانت المزرعة بعيدة عن المنزل، وهكذا يتعوّد الطفل منذ نعومة أضافره على حياة قاسية وصعبة[2].

2.3.2.عمل الأطفال في المنازل

تعتبر المهام المنزلية التي يؤديها الأطفال في ظل ظروف معقولة وبرعاية الوالدين جزء لا يتجزأ من الحياة الأسرية وبناء شخصية الطفل، فالعمل هنا يعتبر إيجابيا، إلا أن بعض حالاتها قد تعليم الطفل يعيق وقد يمثل خطرا على صحته النفسية والبدنية.

---

[1] Alec Fyfe, Worst Forms of Child Labor: Agriculture, The World of Child Labor, An Historical And Regional Survey, New York, 2009, p. 82.

[2] Bonnet (M), Regards sur les enfants travailleurs, cahiers libres, édition page deux, 1998, P. 41-47.

تشكل عمالة الأطفال المنزلية نسبة كبيرة في العالم. حسب آخر تقديرات منظمة العمل الدولية، شارك خمسة عشر مليون طفل ونصف المليون، تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة في الأعمال المنزلية، بأجر أو بدونه. في هذه الأنشطة، يمكننا تصنيف 10.5 ملايين في خانة عمالة الأطفال، وتشكل الإناث دائما النسبة الأكبر، بحيث تمثل 71.26% من مجموع هذه العمالة[1].

الأطفال العاملين في المنازل أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر. يعملون في أسر أشخاص الآخرين. ينجزون الأعمال المنزلية، يرعون الأطفال، يديرون المهمات ويساعدون أرباب عملهم في إدارة أعمالهم الصغيرة. تشمل هذه المجموعة الأطفال الذين يتقاضون أجوراً مقابل عملهم والذين لا يتقاضون أجورًا أو يتلقون تعويضات عينية.

تشكل عاملات المنازل أعدادا كبيرة، ومع ذلك، يظللن غير مرئيات ومهمشات اقتصاديا واجتماعيا بسبب التقاليد التي تحيط بالعمل. تقليديا، يعتبر العمل المنزلي شكلاً "آمناً" من العمالة، إلا أن مجموعة كبيرة من الإساءات – بما في ذلك العنف البدني واللفظي والجنسي – تصاحب هذا النوع من العمل بشكل روتيني. هناك من يعتبر هذه الممارسة ت عادية، بل ومفيدة للفتيات اللاتي سوف يصبحن زوجات وأمهات في يوم من الأيام. يعتقد الآباء، على سبيل المثال، أن الإبنة التي تعمل في أسرة ثرية قد تجلب لها ولعائلتها فرصًا. من جهة أخرى، قد يسلم على نطاق واسع بأن العمل المنزلي أقل شراسة من أنواع العمل الأخرى وأن العمل في المنزل يوفر بيئة واقية للفتيات والأطفال الصغار[2].

---

[1] IPEC, Eliminer le travail des enfants contre les conditions de travail abusives, Première édition, 2013, p. 22.

[2] Blagbrough Jonathan, Worst Forms of Child Labor: Child Domestic Labor,The World of Child Labor ,An historrical and regional Survey, New York, 2009, p. 86.

قد ترتبط خطورة العمل المنزلي بالمهام المنفذة وبظروف العمل، بحيث اشارت لجنة من خبراء منظمة العمل الدولية (CEACR) من خلال معطيات مسح ميداني بأن الأطفال العاملين في المنازل في "مجموعة عالية المخاطر": من بينها العمل لساعات طويلة، سوء التغذية، إرهاق ومخاطر مرتبطة بظروف العمل[1].

تنفذ عاملات المنازل، بانتظام، مجموعة متنوعة من المهام، مثل حمل الأحمال الثقيلة (بما في ذلك المياه، الغسيل، الوقود والأطفال الآخرين) وتتعامل مع المواد الكيميائية المنزلية السامة والبستنة، الزراعة والعمل بالسكاكين والمقالي الساخنة والمكاوي.

تعتبر ساعات العمل الطويلة شائعة، بصفة خاصة بين عمال المنازل الذين يعيشون مع أصحاب عملهم. ويتوقعون منهم الحظور الدائم. وقد وجدت دراسة لمنظمة العمل الدولية في إندونيسيا سنة 2004 أن عمال المنازل من الأطفال يقومون بنفس القدر من العمل الذي يقوم به العمال البالغون، وهو ما يضر بقدرتهم المادية والقدرة على التحمل.

أشارت الدراسة أيضا إلى أن ساعات العمل الطويلة والراحة المحدودة كما للترفيه أو التنشئة الاجتماعية آثار على نمو الأطفال العقلي والبدني والاجتماعي والفكري.

وثقت هيومن رايتس ووتش في كل من غينيا، المغرب وعدة بلدان أخرى عمل فتيات ما بين 12 و18 ساعة في اليوم لسبعة أيام في الأسبوع[2].

[1] - IPEC, Eliminer le travail des enfants contre les conditions de travail abusives, p 32.
[2] IPEC, Eliminer le travail des enfants dans le travail domestique et protéger les jeunes travailleurs contre les conditions de travail abusives, Bureau international du Travail, Programme international pour l'abolition du travail des enfants, Genève, 2013, p. 32.

قدرت دراسة لمنظمة العمل، خصت عاملات المنازل (الأطفال) في الفيتنام (مدينة هوشي منه) سنة 2006 أن المرض أو الإصابة أثناء العمل يمس 36 في المائة من مجموعهم، مع نسبة أعلى بين العمال الأصغر سنا (الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و12 سنة). تشمل الأمراض الشائعة التي يتم التبليغ عنها من قبل هؤلاء الأطفال العاملين في المنازل السعال ومشاكل التنفس، الصداع النصفي، آلام الظهر والجروح.

في البرازيل، أكدت دراسة أجريت على 3269 طفل، تراوحت أعمارهم بين 10 و17 عامًا معاناة الأطفال المكلفين بأعمال منزلية من آلام عضلية تفوق نسب المصابين بنفس الآلام العاملين في القطاعات الأخرى. لا شك في أن هذه الآلام تعيق النمو البدني وتؤدي إلى ضرر طويل الأمد[1].

4.3.2.عمل الأطفال في المناجم

رغم كل القوانين والتشريعات الدولية، لا يزال الأطفال يعملون في المحاجر والمناجم ويتعرضون لمخاطر كبيرة. يحملون قدرا من الفحم يفوق أوزانهم ويعملون لساعات طويلة تحت الشمس لسحق الصخور والحصى.

تعتمد دول كثيرة من العالم الثالث على مثل هذه الصناعات الاستخراجية في صناعاتها، والتي تحتاج إلى عمالة كثيرة ورخيصة تؤدي أعمالا شاقة ومضنية، بحيث يلجأ أرباب العمل إلى الأطفال المحتاجين والفقراء للقيام بمثل هذه الأعمال، كتجهيز أدوات الحفر اليدوي، وقطع الصخور في المناجم، وتجريف الصخور والأتربة المقطوعة وتحميلها في عربات النقل[2].

---

[1] -Ibid, p. 33.

[2] حافظ هارون نعمت، رؤية تربوية لمقومات عمالة الأطفال عوائدها وآليات ترشيد مسارها، المؤتمر العلمي الخامس، التربية العربية وتحديات المستقبل، جامعة القاهرة، 9–10 مارس 2004، ص. 119.

يعمل الأطفال تحت الأرض في أعماق قد تصل إلى أكثر من 5 آلاف متر، دون أية حماية فلا قبعات واقية ولا أحذية خاصة. ينزلون إلى الأعماق بأجساد عارية ويعملون في الظلمة وفي الرطوبة لأكثر من 12 ساعة في يوميا[1].

5.3.2.عمل الأطفال في صفوف القوات والجماعات المسلحة

يجد عشرات آلاف الأطفال أنفسهم في الحروب والقتال، حسب تقارير المكتب العالمي للعمل. يستخدم بعض الأطفال كمقاتلين ويشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، في حين يستخدم آخرون في وظائف الدعم اللوجستي كجواسيس أو حمالين وطباخين.

خلال الحرب العالمية الأولى، كان السن الرسمي للتجنيد في القوات المسلحة في جميع أنحاء أوروبا ثمانية عشر عاما، لكن تم تجنيد الأطفال الأصغر سنا في جميع البلدان المشاركة في الحرب. في بريطانيا، ترك أطفال كثيرون المدرسة في سن الرابعة عشرة والتحق نحو 250،000 من القاصرين بالجيش البريطاني. وشهدت الحرب العالمية الثانية تعبئة هائلة للأطفال في أوروبا. في ألمانيا، انضم ما يقارب 9 ملايين دون سن الثامنة عشرة إلى شباب هتلر، مستلهمين أو مجبرين على الإيديولوجية النازية[2].

تقدر منظمة العمل الدولية وجود حوالي 300.000 جندي من الأطفال يقاتلون في ستة وثلاثين دولة في العالم. يعمل هؤلاء الأطفال كمقاتلين وجواسيس وأتباع المعسكرات. يعتبر الأطفال على نطاق واسع مطيعين نسبياً، لذلك فهم يصنعون مقاتلين جيدين في الخطوط الأمامية. كما أن وفرة الأسلحة

---

[1] سوالمية فريدة، مرجع سابق، ص. 140.

[2]- Zoë Marriage, Worst Forms of Child Labor: Children and War, The World of Child Labor, An historrical And Regional Survey, New York, 2009, p. 102.

الخفيفة وقابليتها يعنيان تسليح الأطفال بسهولة وبتكلفة منخفضة ويجعلهم قادرين على حمل الأسلحة وتشغيلها، وخاصة البنادق الآلية والمسدسات وقاذفات القنابل اليدوية[1].

ونظرا لما يشكله انخراط الطفل في الحروب من اثار وخيمة تبنت الأمم المتحدة وصادقت سنة 2000 على قانون يمنع تجنيد الأطفال الأقل من 18 سنة، غير أن العائق أمام فاعلية هذا القانون تتراجع عندما في يجند الأطفال في جيوش غير نظامية. من جهة أخرى، كثيرا ما يداس على جميع المواثيق والقوانين الدولية في حالة الحروب، مما يبيح استخدام الأطفال.

6.3.2.عمل الأطفال من أجل سداد الديون

في مثل هذه الحالات، يعتبر الأطفال مدينين فيعملون كالعبيد لدى أسر أخرى، نتيجة تراكم ديون عائلاتهم، ما يوجب عليهم العمل حتى تسديد الديون. ينتشر هذا العمل بشكل كبير في آسيا وعلى وجه الخصوص في الهند ونيبال وباكستان وبنغلادش وسيريلانكا ومعظم دول أمريكا اللاتينية (كغواتيمالا، كولومبيا والبرازيل).

يتسبب الأولياء في هذا النوع من العمل، بحيث يتعهدون بعمل بعض أفراد أسرهم – الكبار أو الأطفال – مقابل القروض التي يطلوبنها، لغياب أصول أخرى. في الهند، على سبيل المثال، يتراوح متوسط القرض بين 500 و500 7 روبية، حسب عمر ومهارة الطفل (Human Rights WatchAsia 1996). يضطر أفراد هذه الأسرة للعمل حتى يتم سداد الدين مقابل يفترض أن يتلقونه من أجورهم. ونذكر أنه عادة ما يتقاضى أرباب العمل أسعار فائدة عالية جدا ويدفعون أجورا منخفضة، كما يستقطعون مدفوعات مقابل المعدات المستخدمة. ونتيجة لذلك، يزيد في كثير من الحالات الدين في الواقع بدلاً من أن يتخفض. وإذا لم يُستوف الدين، يُنقل الدين إلى أحفاد المدينين، وهكذا[2].

---

[1] Ibid, p. 102.

[2] Garance Genicot, Worst Forms of Child Labor: Child Bonded Labor, The World of Child Labor, An historrical and regional Survey, New York, 2009, p. 106.

من هذا المنظور تبقى الأنشطة التي يقوم بها الأطفال غير محددة، إذ عليهم الاستجابة لأوامر أسيادهم: العمل المنزلي، العمل في الحقل إن كان في الريف، العمل في الورشة الذهاب إلى السوق. ومساعدة أصدقاء أسيادهم لوطلب منهم ذلك وربما سيوف يكون الأطفال محظوظين لوعملوا في مصنع أو في ورشة، لأن ذلك قد يمكنهم من تعلم صنعة ما، لكنهم سيضطرون للقيام بالعديد من الأعمال الأخرى إلى جانب عملهم في المصنع أو في الورشة[1].

7.3.2.استغلال الأطفال جنسيا

حسب المكتب العالمي للشغل يتمثل الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في استخدام الأطفال أو المراهقين –البنات أو الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، في أنشطة جنسية مقابل أجر، ما يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الأطفال والمراهقين وشكلا من أشكال الاستغلال الاقتصادي الشبيهة للرق.

يشكل الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال انتهاكا صارخا للغاية وانتهاكاً جسيماً للسلطة على الطفل، وينبغي اعتباره جريمة ضد الإنسانية. وتتجلى هذه الجرائم في شكل بغاء الأطفال، والسياحة الجنسية، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية. ويمكن أن تشمل أيضًا الزيجات، بحيث يتقاضى أجر مقابل دخول الأطفال كشركاء جنسيين. يمثل الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بجميع أشكاله مظهراً من مظاهر القهر.

ليس استخدام الأطفال (دون سن الثامنة عشرة) في إشباع الغريزة الجنسية لدى الآخرين بالأمر الجديد، فمنذ أن بدأ الإنسان تدوين الحياة البشرية، جاءت أخبار عن كيفية استغلال الكبار . الذين كانوا عادة من الرجال وإن كانوا في بعض الأحيان من النساء . الأطفال من أجل المتعة،

---

[1] سوالمية فريدة، مرجع سايق، ص. 132.

باسم الدين، لإرضاء نزعات مَرضية، في محاولة لاستغلال علاقة من علاقات السلطة أو لمجرد اعتقادهم النجاة من العقاب. أشارت دراسة أشرفت عليها الأمانة العامة للأمم المتحدة (عام 2002) بشأن العنف ضد الأطفال إلى ما ذكرته منظمة الصحة العالمية من تعرض 150 مليون بنت و83 طفل دون الثامنة عشر لجماع جنسي قسري أو لأشكال أخرى من أشكال العنف الجنسي والاستغلال التي تضمنت اتصالاً جسديا.

تضمنت قاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (2002) صوراً عن الاعتداءات على الأطفال. تحتوي هذه القاعدة أدلة فوتوغرافية تثبت حدوث استغلال جنسي لما يزيد عن 20000 طفل، تدخل في إنتاج صور إباحية للأطفال، وكانت غالبية هذه الصور من الصور الجديدة، مما يدل على وقوع استغلال منذ وقت قريب أو وجود استغلال قائم ومستمر. أظهرت هذه البيانات كذلك أن المجتمعات الدينية والقبلية في قارات عديدة تواصل تبرير استغلال الأطفال جنسيا على يد زعماء القبائل أو القسيسين لأسباب تتعلق بالطقوس الدينية أو المراتب الاجتماعية أو الشؤون الرعوية للكنائس[1].

4.2. الآثار المترتبة عن عمالة الأطفال

مما لا شك فيه أن الطفل العامل يعاني مختلف أشكال الحرمان الاجتماعي، النفسي والصحي، نتيجة خروجه من البيئة الأسرية التي يجب أن ينشأ فيها إلى بيئة لا تتناسب مع تركيبه البدني، العقلي والنفسي.

---

[1] –World congress 3, Againts sexual exploitation of children and adolescents, Rio de Janeiro, Brazil, 2008, p. 01.

1.4.2. الأثار الجسدية والصحية

يتعرض الأطفال العاملون في مختلف الأنشطة لمخاطر صحية عديدة، التي تترك آثارها الواضحة في حياة الأطفال، سواء على المدى القريب أو البعيد. كما أن عمل الأطفال لا تقتصر على الأخطار المباشرة، بل تتضمن أيضاً العوامل التي قد تهدد نموهم وتطورهم. من الآثار المترتبة عن عمل الأطفال، نذكر ما يلي:

. الضوضاء الشديدة: ينتج عن مصانع النسيج وورشات ميكانيكة المختلفة صمم وعدم تركيز وتأثير سلبي على الجهاز العصبي؛ .

. التعرض للحرارة الشديدة في بعض الصناعات مثل :الحديد والصلب، الزجاج والأفران وما ينتج عنها من التهابات جلدية وحروق[1].

تكمن كذلك مصادر الخطورة الصحية في عمل الأطفال في كون أنشطة إنتاجية كثيرة تستعمل آلات معقدة ومواد كيماوية سامة، فتعرض بذلك الأطفال لإصابات جسدية مختلفة. كما أنهم عرضة لبعض الأمراض المستعصية بسبب الظروف غير الصحية التي يعملون فيها، يضاف إلى ذلك نقص الغذاء، الذي من شأنه مضاعفة احتمالات إصابتهم الجسدية والمرضية[2].

أشارت دراسة أجريت في البرازيل إلى أن 12% من حالات التسمم بمبيدات الآفات بين عامي 2007 و 2011 شملت أطفالاً تتراوح أعمارهم بين 10 و 19 سنة (Santana et all،2017). كما أكدت دراسة أوروبية نتائج دراسة كندية سابقة (. Breslin et al, 2005) التي أشارت إلى انتشار أعلى لمرض الرئة بين العمال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 مقارنة بالعمال كبار السن (, EU OSHA,

---

[1] أماني عبد الفتاح، عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية ريفية، ط. 1، عالم الكتب، القاهرة، 2001، ص. 92.

[2] نور الدين ومحمد عباس، تشغيل الأطفال وصمة في جبين الحضارة المعاصرة، مجلة الطفولة والتنمية، العدد 3، 2001، ص. 21.

2007). ربطت هذه الدراسة القطاعات المهنية التي تنتج مواد مثل الغبار (المخابز والسجاد وقلم الرصاص والأثاث وتصنيع المنسوجات) مع حالات تنفسية مثل الربو (Breslin et al. 2005). وقد وجدت أيضًا أن الضوضاء والمذيبات (الموجودة في مواد التنظيف) والمخاطر البيولوجية (البعوض) ومسببات الأمراض (HIV) والتعرض للأحوال الجوية القاسية والحروق الكيماوية والمهيجات الجلد هي مصادر شائعة للأمراض المهنية بين الشباب (بولاك، 2001)[1].

نشرت منظمة العمل الدولية عام 2013 التقدير الدولي الأول والوحيد عن عدد الأطفال المصابين في العمل (منظمة العمل الدولية– IPEC, 2013): على مدى سنة واحدة، كان هناك 106.4 ملايين طفل، عامل تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة، من بينهم 15.1 مليون طفل بحاجة إلى رعاية طبية.

كما تؤكد المعطيات الواردة من أمريكا الشمالية وأوروبا بأن العاملين الأطفال والشباب يصابون أكثر من البالغين (EU-OSHA, 2007). يقترب معدل الإصابة بين الأطفال الذين هم بين 15 إلى 17 لديهم معدل من ضعفي معدل إصابة العمال الذين تزيج أعمارهم عن 24 (CDC, 2010). في الولايات المتحدة، أبلغ عام 2009 أرباب عمل القطاع الخاص عن 4350 إصابة (مرتبطة بالعمل) تسببت في ضياع يوم واحد على الأقل من عمل الأطفال الأقل من 18 سنة. وتم علاج 26600 طفل في أقسام طوارئ المستشفيات تحت عنوان إصابات العمل (Vautin, Davis, 2013)[2].

كما أن الأخطار الجسدية المرتبكة بعمل الأطفال تصل حتى الموت، بحيث أشارت التقديرات إلى أن معدل وفيات الأطفال في القطاع الزراعي تفوق أربع مرات تلك المسجلة في القطاعات الأخرى (الصلبة، مايرز، 2006). بالإضافة إلى هذا، تحدث حوالي 60 في المائة من وفيات الأطفال العاملين

[1] Bureau international du travail, Vers l'abolition urgente du travail dangereux des enfants, Service des principes et droits fondamentaux au travail (FUNDAMENTALS), Genève : BIT, 2018, p. 33.
[2] Ibid, p. 30.

في الزراعة في المزارع العائلية. يعرف قطاع البناء أيضا معدلات عالية من حوادث العمل المميتة. كان من المرجح أن يفقد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 سنة حياتهم في العمل بموجب مستوى يفوق سبعة أضعاف مستوى وفاة نظرائهم في القطاعات الأخرى (Barkume, 2000،)[1].

2.4.2. الأثار النفسية

لمرحلة الطفولة أهمية بالغة في بناء شخصية الفرد، لذا فإن عملهم في سن مبكرة يترك آثارا قوية. قد يتعرض الطفل للزجر والإيذاء النفسي من صاحب العمل ومن الذين يعملون معه، وتجده يقلد الكبار في لعبهم ولهوهم، وقد يتعرض للتحرش الجنسي من بعض العاملين الرجال. في ظل هذه الأجواء، قد ينمو الطفل نموا نفسيا غير سوي قد يرهن كل مستقبله[2].

قد يتعرض الطفل العامل للحرمان العاطفي والإهانة من قبل صاحب العمل أو من قبل زملائه، وقد يتعرض للعنف النفسي، إذا ما تحرش به صاحب العمل جنسيا وهذا يؤثر على نموه الجسدي والنفسي. يتجلى تأثر العاطفي الطفل في فقدان أطفال عاملين عديدين احترامهم، لارتباطهم الأسري وتقبلهم للأخرين سوى من منطلق الربح أو الخسارة من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى التقليل من الإحساس من خصوصية المرحلة العمرية وغياب مرحلة طفولتهم[3].

استخدمت رائدة فتحي عينة من الأطفال غير العاملين، وعينتين أخريين من االذين يعملون في أعمال متفاوتة الخطورة. بينت الدراسة فروق جوهرية بين العاملين في أعمال خطرة ونظرائهم من

---

[1] Bureau international du Travail, Vers l'abolition urgente du travail dangereux des enfants, Service des Principes et droits fondamentaux au travail (FUNDAMENTALS), Genève : BIT, 2018, p. 30.

2 علاوة فوزي، مساهمة في دراسة الأسباب السوسيو اقتصادية لظاهرة عمل الأطفال، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص. 54.

[3] يحي مهملات، عمالة الأطفال دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة حلب، 2011، ص. 68.

العاملين. أظهر الذين يكلفون بأعمال خفيفة تماسكا أسريا يتساوون فيه مع الأطفال غير العاملين. كما أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج تتعلق بسمات الشخصية، من أهمها أن الأطفال العاملين بوجه عام كانوا أكثر استقلالية وشعورا بالكفاءة، وقدرة على الكفاح. كما كانوا في ذات الوقت أكثر عدوانية مقارنة بغير العاملين[1].

كما أن دفع الآباء أبنائهم إلى العمل يؤدي إلى إصابتهم بنوع من البلادة الانفعالية (الرغبة في المقاومة السلبية). والأهم من ذلك قد يؤدي الدفع بالطفل للعمل دون مراعاة قدراته إلى الإحساس بالفشل، وهذا الشعور له أضراره، فهو يؤدي إلى الشعور بالنقص والعدوان والتخريب. والملاحظ أيضا أن لدى معظم الأطفال العاملين نوع من العند والعدوانية، نتيجة الإحباط النفسي الذي يصيبهم من جراء فقدانهم للحب داخل أسرتهم، والذي يسببه البعد عن الجو الأسري والتأثر بجو العمل. يزيد الميل الى العدوانية مع زيادة المدة التي يقضيها الطفل في العمل بعيدا عن المدرسة والمنزل، بحيث يتعلم العنف كلغة حياة، بحيث يمارس الأطفال العاملون العنف بعضهم مع بعض[2].

على ضوء ما سبق، يمكن القول بأن لعمل الأطفال تأثير نفسي، يرتبط بطبيعة العمل وظروفه، خاصة عندما يكون في أجواء غير محمية.

---

[1] ناصف رائدة، صورة الأسرة لدى الطفل العامل، أطروحة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1994، ص. ص. 93، 230.

[2] يحي مهملات، مرجع سابق، ص. 68.

3.4.2. الأثار الاقتصادية

يؤدي خروج الأطفال للعمل في وقت مبكرة إلى ظهور طبقة من المحرومين من المهارات الأساسية، لا يقدرون على المساهمة في مجال التطور الاقتصادي، إضافة إلى أن الطفل لن يتمكن من اكتساب عادات اقتصادية حسنة كالادخار وعدم الإسراف وتنظيم وترشيد الاستهلاك[1].

يتسبب عمل الأطفال في سن مبكرة في أعمال لا تناسب أعمارهمفي ضعف إنتاجيتهم وقت نضوجه، لما قد يكون أصابهم من تعب، فعمل الأطفال كقطف ثمرة قبل نضوجها. ولكن للأسف فإن أهالي كثيرين لا يقدرون ذلك ولا يدركون أنهم لو يتركون الأطفال حتى النمو السليم سيعود عملهم عليهم بمردود كبير[2].

وتوجد أدلة على أن الأطفال الذين أصيبوا في العمل يكسبون أقل بكثير بعد عودتهم إلى العمل من أقرانهم غير المصابين (Breslin et al. 2007)[3].

لعل شح أو انعدام فرص العمل المتاحة لمن هم سن العمل من أبرز المشكلات التي ربما تترتب عن عمل الأطفال ، بحيث يفضل أصحاب العمل صغار السن لعديدالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، مثل انخفاض الأجور والطاعة العمياء وعدم المطالبة بالحقوق وغير ذلك من العوامل التي تجعل أصحاب العمل لا يرغبون في تشغيل البالغين ويفضلون عليهم صغار السن. مثل هذه الحقيقة تؤدي

---

1 منتدى الحوار والمشاركة من أجل التنمية في مصر، عمالة الأطفال بين واقع ومستقبل التنمية في مصر، ص. 68.

2– يحي مهملات، مرجع سابق، ص 73.

3 Bureau international du Travail, Vers l'abolition urgente du travail dangereux des enfants, Service des principes et droits fondamentaux au travail (FUNDAMENTALS) – Genève : BIT, 2018, p. 33.

إلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع في صفوف البالغين، الأمر الذي يتسبب في ظهور قد مشكلات اجتماعية واقتصادية عديدة[1].

يؤثر وجود عدد كبير من الأطفال العاملين بالسلب على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يتماشى هذا العدد الهائل مع متطلبات سوق العمل من حيث السن والمهارات، لأن التنمية الاقتصادية تعتمد على يد عاملة كفؤ وليس على الأطفال، إلى جانب جملة من الآثار التي يمكن حصرها فيما يلي[2]:

. عمالة الأطفال تؤدي إلى ضعف إنتاجية الفرد وعدم قدرته على البحث عن فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى البطالة المقنعة؛

. عدم وعيهم بأهمية صيانة الأدوات وحماية أنفسهم من مخاطر العمل.

4.4.2. الأثار التربوية

هناك علاقة واضحة بين المدرسة وبين ظاهرة تشغيل الأطفال، لأن التشريعات لا تحرم عمل الأطفال أو لأن أرباب العمل لا يأبهون لهذه التشريعات إن وجدت[3]. أشارت أبحاث ودراسات عديدة إلى وجود علاقة عكسية بين عمل الأطفال ومسارهم الدراسي، لأن ذهاب الطفل للعمل يساهم في استمرار وزيادة تغيبه عن المدرسة، ذلك لأن الإرهاق والتعب والعمل لساعات طويلة، إضافة الى مستوى تحصيل الطفل المتدني، والذي يساهم في تغيبه، لاعتقاده أنه لا جدوى من تواجده في المدرسة

---

[1] يحي مهملات، مرجع سابق، ص. 74.

2- سعدة فؤاد عبد الرحمن، "عمالة الأطفال . كتاب العمل "، ملحق مجلة العمل، العدد 545، ديسمبر،2004، ص. 15.

3- نور الدين ومحمد عباس، مرجع سابق، ص. 19.

لأنه لا يحقق نتائج إيجابية بحضوره في الصف[1]. كما يفضل بعض الأطفال العمل عن التعليم من الناحية الاقتصادية لأن استمرارهم في التعليم لن يغير شيء في تصورهم. يمثل هذا الموقف استجابة لحقائق بعينها بشأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية لبيئاتهم ومنها نقص الأعمال المحلية التي يمكن أن تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين المتعلمين وتدفع لقاءها أجوراً مجزية[2].

والملاحظ كذلك أن التطور المعرفي والعلمي للطفل يتأثر نتيجة تسربه من التعليم، من خلال تركه للمدرسة والتوجه للعمل، حيث أن انقطاع الطفل عن الدراسة وانهماكه في اعمال متواصلة صباحا ومساءا كفيل بأن يؤثر على تحصيله العلمي، والذي ينتج عنه انخفاض في قدرته على القراءة، الكتابة، الحساب، إضافة إلى انهيار الجانب الإبداعي لدى الطفل[3].

يمكننا القول بأن لعمل الأطفال أثار تربوية وخيمة، أهمها الفشل المدرسي ، ما ينعكس سلبا على المجتمع نتيجة زيادة أعداد الأفراد غير المدركين لواجباتهم وحقوقهم وعدم تسلحهم بالوعي اللازم للمساهمة في بناء المجتمع.

5.2. الواقع القانوني والتشريعي لعمالة الأطفال

زاد حجم ظاهرة عمل الأطفال وانتشارها وما رافق ذلك من أثار سلبية على الطفل والمجتمع من أهمية التصدي للظاهرةعالميا من الناحية القانونية. تجلى ذلك من خلال إصدار اتفاقيات ومواثيق، تصب في مجملها في مجال حماية الطفل والدفاع عن حقوقه.

---

[1] رابح بن عيسى، مرجع سابق، ص. 364.

[2] Boyden Jo, Birgitta Ling, William Myers, ibid, p. 118.

[3] يحي مهملات، ص. 65.

1.5.2. لمحة تاريخية لتشريعات عمالة الأطفال

يجمع المؤرخون على أن المحاولات التشريعية الأولى لعمل الأطفال ارتبطت بالقرن التاسع عشر مع بداية الثورة الصناعية الأولى. لم يطرق القانون الدولي حينها لمسائل حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأطفال بصفة خاصة.

في ظل هذه الظروف، أدى تغير النظم والأوضاع في المجتمع الإنساني إلى انشار الفقر وانخفاض المداخيل، الشيء الذي وضع أسر عديدة في أمس الحاجة للمساعدة. وهكذا زج بأفواج عديدة من الأطفال في سوق العمل داخل الورشات والمصانع في إطار مكشوف، رفع نسب الحوادث المهنية والإصابات بالأمراض.

أعطت ظروف العمل الدول حق مراقبة ما يجري داخل المؤسسات، مما ساعد عاى وضع حد لعديد التجاوزات، كتشغيل الأطفال في إطار غير قانوني واستغلالهم[1].

سنة 1827، رفع عامل في مصنع قطن في بريطانيا (Bourcart)تقريرا لمؤسسة عمله بها وصف فيه ظروف العمل في المصانع وطلب من المؤسسة التدخل لصالح كل العمال بما فيهم الأطفال، مذكرا بالقانون البريطاني لمنظم لدخول الأطفال في المصانع للعمل. خلصت تقارير اللجنة المكلفة بدراسة الموضوع، رغم مشروعية الطلب، لم تتبن مقتراحات Bourcart. أعاد نفس العامل (Bourcart) عام 1828 محاولة أخرى، لكنه دعم طلبه بتقارير أطباء واقتصاديين. ركز التقرير هذه المرة على ظروف عمل الأطفال. أقرت اللجنة هذه المرة بضرورة تحديد ساعات العمل (12 ساعة يوميا) بالنسبة للعمال الذين تقل أعمارهم عن 21 سنة[2].ا

---

[1] حاج سودي محمد، التنظيم القانوني لتشغيل الأطفال (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص. 89.

[2] سوالمية فريدة، مرجع سابق، ص. 170.

صدر عام 1941 في فرنسا قانون، يحرم تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الثامنة من العمر وتضمن كذلك مجموعة من الأحكام من بينها:

- لا يمكن تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ثماني واثني عشر سنة ، أكثر من 8 ساعات في اليوم، مع منحهم فترات استراحة؛
- لا يمكن تشغيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين اثنتي عشر وستة عشرة سنة أكثر من 12 ساعة في اليوم، مع منخهم فترات استراحة؛
- يحظر عمل الأطفال الأقل من 13 عاما طول الليل؛ ؛
- خلال أوقات إصلاح المحركات، يمكن دمج الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 13 عاما في العمل الليلي، لكن بين ساعتين وثلاث ساعات، بين الساعة التاسعة مساء والخامسة صباحا؛
- لا يمكن استخدام الأطفال الأقل من ستة عشرة سنة أيام الأحد وأيام العطل القانونية؛
- لا يجوز قبول أي طفل يقل عمره عن 12 عامًا، ما لم يثبت والداه أو ولي أمره انتمائه لإحدى المدارس العامة أو الخاصة الموجودة في المنطقة . يجب أن يلتحق كل طفل بالمدرس حتى سن الثانية عشرة؛ ة.
- يمكن إعفاء الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 12 سنة من الذهاب إلى المدرسة، عندما يشهد رئيس بلدية سكنهم بأنهم تلقوا التعليم الأساسي[1].

[1] Travail des enfant employés dons les manufactures, usines et ateliers (Bulletin des lois, 1841, n° 795, loi n° 9203), pp. 461-462.

لم تكن معظم أحكام قانون 1841 شاملة، إذ يعيب عليها خفض السن الذي يسمح بتشغيل الأطفال، إضافة إلى اختلالات عديدة أخرى. لهذا جاء قانون 19 ماي 1874[1] ليرفع الحد الأدنى لسن التشغيل من ثمانية إلى اثني عشر عامًا، مع مدة عمل ثابتة قدرها اثنتي عشرة ساعة، تتخللها أوقات للراحة. عند ، ومع ذلك، رخص مرسوم الإدارة العامة (27 مايو 1875) إمكانية عمل أطفال العشر سنوات، لمدة سة ساعات يوميا، في مصانع الغزل وغيرها من الصناعات ذات الصلة بالنسيج.

عملت دول غربية عديدة على تحسين ظروف عمل الأطفال. جاء في تقرير غرفة النواب الخاص بعمل الأطفال، القاصرات والنساء والذي ورد عن Manier (1999) ما يلي[2]:

' كانت العتبة 9 سنوات أدنى سن للعمل في إيطاليا في ظل قانون 1886 وحددت ساعات العمل اليومية بثماني (8) ساعات.

في ألمانيا، حدد قانون 1883 سن العمل باثني عشرة (12) وعدد ساعات العمل باثني ساعة يوميا. في روسيا، يستطيع الأطفال الذين بلغوا 12 سنة العمل في المصانع وحدد مرسوم 1882–1885 ساعات العمل بسة (6) ساعات عمل.

رغم انتقاد هذه التشريعات القانونية، تجدر الإشارة إلى أنها ساهمت بشكل فعال أنذآك في تأسيس اللبنة الأولى لقواعد وقوانين مجابهة الظاهرة والحد من انتشارها.

---

[1] Décret portant règlement d'administration publique pour l'exécution de l'article 2 de la loi du 19 mai 1874, relative au travail des enfants dans les manufactures. Bulletin des lois de la République française, XII^{ème} série, Paris, 1875, p. 539.

[2] سوالمية فريدة، مرجع سابق، ص. 174.

تواصلت جهود المختصين ومطالبتهم بتحسين القوانين المؤطرة لعمل الأطفال ، مع وضع قواعد عملهم لاعتبارات إنسانية، هدفها حماية الطفل صحيا وتربويا، بإبعاده عن مخاطر العمل. على هذا الأساس، تظافرت كل الجهود من أجل تبني اتفاقيات والمصادقة على مواثيق دولية عديدة. جاءت منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية لتتوج هذه المجهودات.

2.5.2. تشريعات منظمة الأمم المتحدة

اتفاقية حقوق الطفل من أهم التشريعات التي عملت منظمة الأمم المتحدة على تجسيدها. تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 20 نوفمبر سنة 1989.. . تتكون هذه الاتفاقية من 54 مادة، عالجت عددا من القضايا المتعلقة بحقوق الطفل في العالم، من بين قضايا عمالة الأطفال.

استهدفت المادة الأولى الأطفال الأقل من 18 سنة. خصت المادة 32 من الاتفاقية عمل الأطفال وحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي. احتوت بنودها على ما يلي: :

1. تعترف الدول الموقعة على الوثيقة بحق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي وألا يجبر على القيام بعمل فيه خطورة ومن شأنه أن يتعارض مع تعليمه أو أن يضر بصحته، نموه الجسمي، العقلي، الديني، الأخلاقي والاجتماعي؛

2. على كل الدول الموعقة اتخاذ الإجراءات القانونية، الإدارية، الاجتماعية والتربوية لضمان تطبيق مادة الاتفاقية. ولهذا الغرض، تقوم الدول الأطراف بموجبه بما يلي:

أ- تحديد عمر أدنى أو أعمار دنيا للالتحاق بالعمل؛

ب-وضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه؛

ت-فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان تنفيذ هذه المادة بفعالية.

لم تتطرق المادة 32 من الاتفاقية الدولية لحماية الطفل من الاستغلال فقط ولكن تطرقت أيضا إلى حمايته من الأخطار الناتجة عن العمل مع مطالبة الدول المصادقة بضرورة اتخاذ الإجراءات التشريعية والعقابية ضد كل من يخرق هذه البنود.

إن جل القوانين الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لحماية الأطفال لم تفصل كثيرا في الموضوع. كما لم تقترح آليات جديدة لحمايتهم من الاستغلال المؤثر سلبا على نموهم وسلامتهم. جاءت قوانين المنظمة العالمية للعمل لتسند قانون حماية الأطفال، خاصة في مجال العمل.

3.5.2. تشريعات المنظمة العالمية للعمل

أولت المنظمة العالمية للعمل منذ تأسيسها عام 1919 اهتماما كبيرا بحماية عمل الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال الاستغلال. جعلت من محاربة عمل الأطفال أولوية. تشجع منظمة العمل الدولية الدول على المصادقة وتنفيذ الاتفاقيات، كما تعمل على تعبئة القطاعات الرئيسية في المجتمعات لمناهضة عمل الأطفال على المستوى العالمي، إذ رسمت المنظمة عدة اتفاقيات لمعالجة موضوع تشغيل الأطفال نذكر منها ما يلي:

– الاتفاقية رقم 5 لعام 1919: تعتبر هذه الاتفاقية من أول الاتفاقيات التي أبرمت في إطار منظمة العمل الدولية. جاءت لتحرم تشغيل الأطفال في المنشئات الصناعية قبل سن الرابعة عشر (المؤتمر العالمي للعمل سنة 1919). تتكون هذه الاتفاقية من 14 مادة، لصبحت نافذة سنة 1921. صادقت 17 دولة على هذه الاتفاقية. . عدلت عام 1937 بالاتفاقية رقم 59، بحيث منعت تشغيل الأطفال في المنشئات الصناعية قبل بلوغ 15 سنة (عوض 14 سنة).

– الاتفاقية رقم 6 لعام 1919: اهتمت هذه الاتفاقية بتنظيم عمل الأطفال ليلا، بحيث منعت عمل الأطفال في قطاع الصناعة ليلا. أصبحت نافذة سنة 1921، وعدلت عام 1948 بموجب الاتفاقية رقم 90.

– الاتفاقية رقم 7 لعام 1920: حددت هذه الاتفاقية السن الأدنى لعمل ب الأطفال في العمل البحري، بحيث منعت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشر في السفن، إلا لغاية التدريب وبموافقة السلطة المشرفة على العمل. عدلت بالاتفاقية رقم 58 لعام 1936.

– الاتفاقية رقم 10 لعام 1921: منعت تشغيل الأطفال في القطاع الزراعي قبل بلوغ سن الرابعة عشر، إلا خارج الأوقات المحددة للتعليم المدرسي، ودون أن يكون ذلك على حساب وجودهم في المدرسة.

– الاتفاقية رقم 33 لعام 1932: نصت هذه الاتفاقية على عدم جوازتشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة أو دون التعليم الإلزامي في الأعمال غير الصناعية. تسمح، في المقابل، بعمل الذين تزيد أعمارهم عن 13 سنة في غير أوقات المدرسة، على أن تكون أعمالا خفيفة ولا تضر بصحتهم. تم تعديلها بموجب الاتفاقية رقم 60 لعام 1937.

–الاتفاقية رقم 77 لعام 1946: منعت تشغيل الأطفال الأقل من 18 سنة في المنشآت الصناعية، ما لم تثبت قدرتهم البدنية على العمل من خلال فحص طبي تعتمده السلطة المختصة، وأن تجدد الفحوص أكثر من مرة خلال السنة الواحدة.

– الاتفاقية رقم 78 لعام 1946: تمنع إقحام الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في المهن غير الصناعية، دون إجراء فحوص طبية، غير أنها أعطت القوانين والأنظمة الوطنية صلاحية تحديد الأعمال غير الخطرة، كما استثنت العمل لدى الوالدين من هذه الفحوص.

– الاتفاقية رقم 90لعام 1948: منعت هذه الاتفاقية عمل الأطفال ليلا في الصناعة وعملت على رفع فترة الراحة الفاصلة بين بداية العمل الليلي ونهايته، الدي يكون بين العاشرة مساء والسابعة صباحا. كما سمحت باستخدام الأطفال الذين بلغوا السن 16 ولم يبلغوا 18 في عمل ليلي في أغراض التدريب المهني أو التعليمي، إذا كان ذلك ضروريا.

نلاحظ أن الاتفاقيات عالجت كل أنواع العمل بشكل مستقل، مما جعلها اتفاقيات غير شاملة عندما نناقشها بشكل مستقل. تداركت المنظمة الأمر وأصدرت اتفاقيتين مهمتين، بحيث تعتبران كقواعد دولية مؤطرة لعمل الأطفال وهما الاتفاقيتان الدوليتان رقم 138 لسنة 1973 (الحد الأدنى لسن تشغيل الأطفال) والاتفاقية رقم 182 والتي تحضر أسوء أشكال عمل الأطفال (1997). نتطرق فيما يلي بالتفصيل للاتفاقيتين.

- الاتفاقية رقم 138 لسنة 1973:

تنظم وتضبط الاتفاقية رقم 138 السن القانونية للقبول في العمل. حددت ديباجتها أهدافها وكل الأدوات القانونية في قطاعات محددة للقضاء على جميع أشكال عمل الأطفال. شملت هذه الاتفاقية جميع مجالات العمل، خلافا للاتفاقيات السابقة، التي عالجت القطاعات بشكل مستقل.

من أهم ما تضمنته هذه الاتفاقية ما يلي:

. حددت السن 15 عاما معيارا موحدا في مختلف مجالات العمل بما في ذلك الزراعة والصناعة؛

. تسمح للدول ذات الاقتصاديات المتواضعة بخفض السن الأدنى إلى 14 سنة، بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال.

. لا تخول تحديد سن عمل يقل عن سن إنهاء الدراسة الإلزامية.

. لا تخول خفض السن الأدنى عن 18 سنة في كل نوع الأعمال التي يحتمل أن تعرض صحة، سلامة أو أخلاق الأطفال للخطر يمكن تخفيض أعمار العمل ، في الحالات المعاكسة إلى 16 سنة، بعد استشارة منظمات أصحاب العمل والعمال، على أن تصان صحة، سلامة وأخلاق الأحداث المعنيين وأن يتلقوا تعليما محددا أو تدريبا مهنيا كافيا بخصوص فرع النشاط المستهدف.

. جواز خفض السن إلى 13 و15 سنة في حالات العمل الخفيف، غير الضار بصحة ونمو وتعليم الطفل.

. استثناء العمل لدى الأسر لما يتعلق الأمر بالتدريب المدرسي والمهني والعروض الفنية.

جدول رقم 2-4: السن الأدنى للعمل حسب الاتفاقية رقم 138

السن الأدنى للعمل	أنشطة خفيفة	أنشطة خطيرة
حالة عادية: سن إتمام التعليم لا يجوز أن يقل عن 15 سنة.	13 سنة.	18 سنة (16 سنة بشروط)
حالة اقتصاد هش: سن إتمام التعليم لا يجوز أن يقل عن 14 سنة.	12 سنة.	18 سنة (16 سنة بشروط)
المصدر: Guide pratique à l'usage des parlementaires, n°3, 2002, p. 17		

أدرجت الاتفاقية التوصية رقم 146، ا لتجيء ببعض التسهيلات[1]، بحيث تضمنت ما يلي:

. تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظم الضمان الاجتماعي والتدريب المهني ورعاية الأحداث خصوصا الأيتام والمهاجرين؛

. فرض نظام يوم كامل في المدرسة وضمان تلازم سن انتهاء التعليم الإلزامي مع سن بدء العمل؛

. العمل التدريجي على رفع الحد الأدنى لسن العمل، حتى يصل 16 سنة؛

. توحيد الحد الأدنى للعمل في كل القطاعات الاقتصادية مع تطبيقه على القطاع الزراعي، خصوصا في المزارع الكبيرة؛

. جعل السن بالنسبة للأعمال الخطرة عند أكثر من 18 سنة، مع تحسين ظروف عمل الأخرين (الأعمال غير الخطرة، دون هذه السن) ؛

. توجيه عناية خاصة لتطبيق بنود الاتفاقية الخاصة بالأجر العادل، وتحديد ساعات العمل، فترة الراحة، الإجازة، الضمان الاجتماعي، الرعاية الصحية والسلامة المهنية؛

. تحسين نظم تفتيش العمل، تسجيل المواعيد والمستخدمين الأطفال، ومنح التراخيص وكافة الوثائق؛

ركز المكتب العالمي للعمل على ضرورة تطبيق اللائحتين 146 و138 وإعلامه بالصعوبات التي تعيق تطبيق هذه الاتفاقية، مع تكثيف الجهود من أجل حماية الطفل والعمل على تقليص تشغيل الأطفال تدريجيا، بتفعيل إجراءات تشريعية، اقتصادية، اجتماعية وتربوية.

---

[1] فاتن بوليفة، تشغيل الأطفال بين الواقع والقانون، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ص. 17.

- الاتفاقية رقم 182:

بعد الاتفاقية 138 واللائحة المرفقة، اتبنى المكتب العالمي للعمل سنة 1997 اتفاقية جديدة عرفت بالاتفاقية الخاصة بمنع أسوء أعمال الأطفال . ترجمت هذه الاتفاقية جهود سنوات متعددة.

نصت الاتفاقية الخاصة بأسوأ أنواع أعمال الأطفال على الآتي:

المادة الأولى: تتخذ كل دولة عضو تصادق على هذه الاتفاقية بسرعة ودون تراخ بتدابير فورية وفعالة تكفل بموجبها حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها؛

المادة الثانية: تطلق هذه الاتفاقية مفهوم الطفل على جميع الأقل من الثامنة عشر؛ مصطلح في

المادة الثالثة: تشمل فئة أسوأ أشكال عمل الأطفال حسب هذه الاتفاقية ما يلي:

. كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم وعبودية الدين والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك تجنيد الأطفال بشكل قسري أو إجباري لفي الصراعات المسلحة؛

. استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة أو لإنتاج أعمال إباحية أو أداء عروض إباحية؛

. استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه في أنشطة غير مشروعة، لاسيما إنتاج المخدرات بالشكل الذي حددته المعاهدات الدولية ذات الصلة والاتجار بها؛

. الأعمال التي يرجح أن تؤدي بطبيعتها أو في ظل ظروف مزاولتها إلى الضرر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

صاحبت هذه الاتفاقية التوصية رقم 190 الخاصة بأسوأ أشكال أعمال الأطفال. تنص على ضرورة إعادة النظر في عدة أمور من بينها الأعمال التي تعرض الأطفال للأذى البدني والعمل في بيئة غير صحيَة قد تؤدي إلى تعرض الأطفال للمواد أو العوامل أو العمليات الخطرة وإلى ما يضر (درجات الحرارة، أو مستويات الضجيج أو الذبذبات) وإلى العمل في ظروف بالغة الصعوبة (العمل لساعات طويلة أو العمل الذي لا يسمح بإمكانية العودة إلى المنزل كل يوم)[1].

4.5.2. تشريعات عمالة الأطفال على الصعيد العربي:

هناك اتفاقيات عربية عديدة تخص مكافحة الظاهرة، حيث أصدرت منظمة العمل العربية حتى الآن 19 اتفاقية و8 توصيات. تضمن معظمها نصوصاً مرتبطة بعمل الأطفال أو شؤون الأسرة. اهتمت هذه الاتفاقيات بتنظيم الشؤون الخاصة بعمل الأطفال وبشكل خاص العمر الأدنى للعمل. يفترض رفع الأعمار بما يتناسب مع مخاطر العمل والمشقة عند الممارسة. كما عملت على توفير ضمانات الرعاية الطبية الدورية وتحديد ساعات العمل.

تناولت الاتفاقية العربية رقم 1 لعام 1966 موضوع تشغيل الأطفال من خلال المواد 57 إلى 64، بحيث ألزمت كل دولة عضو بما يلي:

- تحديد الأعمال التي لا يجوز أن يشتغل بها الأحداث من الجنسين قبل 12 سنة. كما لا يجوز تشغيلهم في الأعمال الصناعية قبل بلوغ سن 15 سنة، باستثناء المتدربين؛
- لا يجوز تشغيل الأحداث قبل سن 17 سنة في الصناعات الخطرة أو الضارة بصحتهم؛

[1] منتدى الحوار والمشاركة من أجل التنمية في مصر، مرجع سابق، ص. 81.

- ألا تزيد مدة العمل عن ستة ساعات بالنسبة للذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، تتخللها فترة أو أكثر للراحة لا تقل مدتها عن ساعة؛
- منع تشغيل الأحداث أثناء الليل؛
- إخضاع الأحداث لفحوصات طبية قبل التحاقهم بالعمل،
- منح الأقل من سبعة عشرة سنة إجازة سنوية.

تعتبر الاتفاقية رقم 18 لسنة 1996 أول اتفاقية عربية متخصصة في مجال عمل الأطفال، بحيث جاءت استكمالاً لسلسلة المبادئ التي تضمنتها الاتفاقيات العربية السابقة. عرفت الطفل بأنه " الشخص الذي أتم الثالثة عشرة ولم يكمل الثامنة عشرة، كان ذكرا أو أنثى". ونصت على أن أحكامها تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة وغير المضرة بالصحة ووفق ضوابط تحددها السلطة المختصة في الدولة، تراعي بموجبها الحد الأدنى أعمار الأطفال. وأوجبت الاتفاقية عدم تعارض عمل الأطفال مع التعليم الإلزامي وألا يقل سن الالتحاق عن الحد الأدنى لسن لإكمال مرحلة التعليم الإلزامي وأن تقوم الدولة بدراسة أسباب عمل الأطفال وأن تعمل على التوعية بالأضرار المحتملة عن عمل الأطفال. من بين الأحكام التي تضمنتها نذكر ما يلي[1]:

– عدم تشغيل الأطفال في الأعمال الصناعية قبل إتمامهم سن الخامسة عشر. تحدد السلطة المختصة في كل دولة المقصود بالأعمال الصناعية.

[1]– حاج سودي محمد، مرجع سابق، ص. 97.

– جواز تشغيل الأطفال الذين بلغوا الرابعة عشر في الأعمال الصناعية الخفيفة التي تتولاها أسرهم على أن يكون أحد أفرادها مسؤولا عنهم في العمل وألا يؤثر ذلك على دراستهم، صحتهم أو أخلاقه وتحدد السلطة المختصة في كل دولة المقصود بالأعمال الصناعية الخفيفة؛

– جواز تشغيل الأطفال الذين أتموا الثالثة عشرة بغرض التدريب في الأماكن المهيئة لذلك من قبل السلطات المختصة في كل دولة؛

– منع تشغيل الأطفال قبل سن الثامنة عشرة في الصناعات الخطرة أو الضارة بالصحة أو الأخلاق، والتي تحددها التشريعات واللوائح أو القرارات الخاصة في كل دولة.

5.5.2. تشريعات عمل الأطفال في إفريقيا

القارة الإفريقية من بين المناطق التي تنتشر فيها عمالة الأطفال بكثرة، لذلك اهتمت التشريعات الإفريقية بمكافحة هذه الظاهرة. تم إعلان يوم 16 جوان من كل عام يوما للطفل الإفريقي. كما يعتبر الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام 1990 أهم مصدر قوانين الطفل العامل في قارة افريقيا. جاء نتيجة للوضع السيئ الذي يعيشه الطفل الإفريقي بالنظر للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقليدية والكوارث الطبيعية والأعباء السكانية والصراعات المسلحة والاستغلال والجوع والتعويق وعدم نضوج الطفل البدني والعقلي مما يتطلب الحماية والعناية.

خصت المادة 15 من هذا الميثاق مكافحة عمل الأطفال، واضعة لذلك مجموعة من الضمانات الكفالة لهذه الحماية وألزمت الدول الأطراف باتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية لضمان[1]:

- تحديد السن الأدنى للالتحاق بأي عمل من خلال التشريعات الدولية؛
- تحديد حد أدنى للأجور وللدخول إلى مجال العمل؛
- سن تشريعات تستهدف ساعات وظروف العمل؛
- فرض عقوبات أو جزاءات أخرى مناسبة لضمان التطبيق الفعال لهذه المادة؛
- تشجيع نشر المعلومات بشأن أخطار تشغيل الأطفال

6.2. المشاريع الدولية للقضاء على عمالة الأطفال

إن القضاء على عمالة الأطفال ليس بالأمر السهل، لذا يسود الآن اعتراف واسع النطاق يدعم وضع برامج واستراتيجيات لانتشال الأطفال من قوقعة هذه الظاهرة الفتاكة.

1.6.2. البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال

قدّمت حكومة ألمانيا سنة 1990 مساهمة كبيرة لمنظمة العمل الدولية بغرض إنشاء برنامج فني غير مسبوق يستهدف عمل الأطفال. ساهمت هذه الخطوة. فضلا عن القرار الرامي إلى اعتماد عمل الأطفال كقضية مشتركة بين جميع الأقسام سنة 1992. في وضع حجر الأساس لحملة جديدة وفعالة، تتبناها المنظمة العالمية للعمل على المدى الطويل في مناهضة عمل الأطفال.

---

[1] طبي حمدان، عمالة الأطفال بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر_1، 2014/2013، ص. 70.

منذ ذلك الوقت، عمل البرنامج الدولي لمكافحة عمل الأطفال على الارتقاء بتجربته بهدف بلورة عملية عالمية فعالة تشمل خمس قارات وقرابة 90 بلدا. كان الدعم المرن الذي قدمته الدول المانحة حيويا، عزز شمولية البرنامج، بحيث يدعم البلدان ويشرف على مساعي القضاء على عمل الأطفال[1].

في المقام الأول، يعمل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال عن طريق مشاريع تنفذ في الدول المعنية ، مع إعطاء أولوية لأسوأ أشكال أعمال الأطفال. ويعمل أيضا على رفع مستوى المعرفة بعمل الأطفال من خلال الدراسات الاستقصائية وتطوير أدوات عامة لاستخدامها في معالجة مشكلات عمل الأطفال. ترتبط الدراسات الاستقصائية بالمستويات الوطنية وقد تكون محددة حسب القطاع.

فيما مجال تطوير المشروع، يصف البرنامج الدولي خطوات القضاء على عمل الأطفال وطريقة عمله على النحو التالي[2]:

بعد توقيع مذكرة تفاهم مع إحدى الحكومات، يستند دعم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال إلى استراتيجية تدريجية ومتعددة القطاعات تتضمن العناصر التالية:

- تشجيع هيئات منظمة العمل الدولية والشركاء الآخرين على بدء الحوار ولتجسيد اتفاقيات.
- تحديد طبيعة ومدى مشكلة عمل الأطفال؛
- المساعدة في وضع السياسات الوطنية لمواجة الظاهرة؛
- خلق الوعي في المجتمع وأمكنة العمل؛

1- منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، تعريف البرنامج وعمله، مطوية عمل، 2012، ص. 3.

2 -Cullen, Holly, The role of international law in the elimination of child labor, The procedural aspects of international law monograph series; v. 28, 2007, p. 228.

–تعزيز، تطوير وتطبيق التشريعات الوقائية؛

– دعم العمل المباشر الذي يهدف إلى منع عمل الأطفال أو سحبهم من العمل؛

– استنساخ المشاريع الناجحة؛

– إ دمج قضايا عمل الأطفال بشكل منهجي في سياسات وبرامج وميزانيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تتضمن،عادة، برامج IPEC عناصر عديدة ذكرناها سابقا. يتم الاستشهاد بمثال تدخل الاتحاد الأوروبي في صناعة كرة القدم في منطقة سيالكوت في باكستان. هذا البرنامج، بشكل خاص، لم ينزع الأطفال من العمل في البداية، بحيث يحضرون المراكز التعليمية ويعملون بدوام جزئي في المنزل بدلاً من المصانع. وهو أحد أطول البرامج ديمومة. بدأ عام 1997.

بحلول عام 2004، ساهم البرنامج في تعليم 572 10 طالباً (مع تركيز خاص على التعليم المهني) وقدم الرعاية الصحية لما يصل إلى 408 5 طفلا[1].

يساهم البرنامج في الحملة الدولية التي تستهدف رفع الوعي العام في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. أصبح الحدث السنوي الرئيسي الذي يجذب الاهتمام العام إلى قضايا عمل الأطفال، منذ إعلان الثاني عشر من جوان من كل عام كيوم عالمي لمكافحة عمل الأطفال (سنة 2002). تنظم في إطار هذا اليوم أنشطة في أكثر من 80 بلدا أو في تاريخ قريب من هذا اليوم، وتستقطب فعاليات الحدث اهتماما واسعا من جانب الصحافة. كما تستفيد من دعم وكالات أممية أخرى ومجموعة واسعة من الشركاء. يعول البرنامج العالمي للقضاء على عمل الأطفال على مساهمات الجهات المانحة الطوعية. ويمثل البرنامج تعبيرا بارزا عن التضامن الدولي بفعل المادة 8 من الاتفاقية رقم 182.

[1] Cullen, Holly, Ibid, p. 229.

من هذا المنظور يتضح أن البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال هو بشكل أساسي برنامج ميداني، يوفر الدعم العملي للبلدان من خلال مشاريعه. وتجمع هذه المشاريع بين التدخلات المباشرة (دعم الأطفال في مجال التعليم والتدريب على سبيل المثال) وبناء قدرات منظمة العمل الدولية، فضلا عن التعبئة الاجتماعية[1].

2.6.2. المسيرة العالمية لمناهضة عمل الأطفال (Global March Against Child Labor)

بدأت حركة "المسيرة العالمية" بمسيرة مادية لمسافة 80000 كم، بحيث سار الآلاف معاً لنشر الرسالة ضد عمالة الأطفال. عبرت المسيرة، التي بدأت يوم 17 جانفي 1998في 103 دولة، وأثارت وعيًا هائلًا وأدت إلى مشاركة كبيرة من الجماهير. أعرب أكثر من 7 ملايين شخصا عن تضامنهم مع القضية، بحيث أعرب زعماء عديدون في العالم عن دعمهم للقضية. وصلت هذه المسيرة أخيرا إلى جنيف يوم 1 جوان 1998 عندما كان مؤتمر منظمة العمل الدولية ينعقد. أصبحت واحدة من أكبر الحركات الاجتماعية نيابة عن الأطفال المستغلين. وقد سُمعت أصوات المتظاهرين، بمن فيهم الأطفال والشباب، وظهرت في مشروع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. في العام التالي، تم اعتماد الاتفاقية بالإجماع في مؤتمر منظمة العمل الدولية في جنيف.

تعتبر المسيرة العالمية شبكة عالمية من النقابات العمالية ومنظمات المعلمين ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل معاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المشتركة، بما في ذلك:

- تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) ؛

[1]– منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، مرجع سابق، ص– ص. 6–8.

- المصادقة على معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية وتنفيذها، لا سيما اتفاقيات عمل الأطفال رقم 138 (السن الأدنى للعمل) والاتفاقية رقم 182 (أسوأ أشكال عمل الأطفال)؛
- تنفيذ ومتابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- تنفيذ ومتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- جمع ونشر إطار واسع للمعرفة، مما يجعل من المنظمة مرجعا مركزيا خاص بعمل الأطفال؛
- الجمع بين مجموعة من أصحاب المصلحة لبناء وتعزيز حركة عالمية متماسكة من أجل القضاء على عمل الأطفال؛
- وجود تأثير واضح وقابل للقياس على السياسات والبرامج المتعلقة بعمل الأطفال من خلال أنشطة تنفذ بمشاركة أصحاب المصلحة؛
- المساهمة بشكل كبير في التغيير الاجتماعي المجدي والإيجابي لصالح حقوق الأطفال من خلال التوعية الواعية بمشاركة أصحاب المصلحة؛

تسعى المسيرة العالمية إلى القضاء على عمل الأطفال من خلال طرح أسئلة والتعامل وتغيير الأنظمة التي تجبر الأطفال على العمل، على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ما هو المفتاح إذن، في الكفاح الهادف لإنهاء عمل الأطفال؟ هو الحاجة إلى الدعوة تغييرات السياسة. علاوة على ذلك، تقر المسيرة (Global March) أهمية ضمان استمرار وفاء العالم بالوظيفة التي خلقتها أهداف الألفية للتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما الأهداف التالية (إنهاء عمل الأطفال والعبودية والاتجار بهم وتعزيزها)[1]:

[1] http://globalmarch.org/about-us/who-we-are/introduction/

- ضمان تعليم جيد، شامل ومنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل الجبري وإنهاء الرق الحديث والاتجار بالبشر وضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم، بحلول عام 2025، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله.
- إنهاء الإساءة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.

للحركة (GMACL) وشركائها جهود كبيرة على مستوى العالم للقضاء على عمل الأطفال. في بنغلاديش مثلا، أظهرت الحركة زيادة القدرة على فهم وتقديم المعونة الطوعية للأطفال الذين يتم استغلالهم تحت عمل الأطفال في المنازل. وتعزيز الدعوة مع الجهات المعنية لحماية العمال المنزليين الأطفال، وقد وضعت 3 خطط شاملة للتدخل الوطني من قبل شركاء المسيرة العالمية جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني الأخرى. تعمل هذه الخطط كوظائف توجيه لمختلف أصحاب المصلحة في كل بلد مع نتائج قابلة للقياس كل عام[1].

من هنا يتضح أن برنامج المسيرة العالمية لمناهضة عمل الأطفال يعمل على زيادة الوعي ويدعو الحكومات والمنظمات الأخرى لإنشاء قوانين ملائمة للأطفال والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وتعزيز التعليم المجاني والشامل والجيد والعادل للجميع، وكذلك تمكين المجتمعات والأطفال من خلال المشاركة الديمقراطية والوعي بحقوقهم.

[1] GLOBAL MARCH, Annual Report, 2016, p .05.

3.6.2. استراتيجية الحد من الفقر

إن العلاقة بين الفقر وعمل الأطفال تسير في الاتجاهين. من ناحية، يساهم تشغيل الأطفال في استمرار الفقر ومن ناحية أخرى، يمثل الفقر سببا رئيسيا لاستمرار عمل الأطفال. لا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة إلا إذا تم اتخاذ تدابير فعالة للحد من الفقر المدقع والقضاء عليه.

التزم المجتمع الدولي خلال مؤتمر مونتيري لعام 2002، باتخاذ تدابير مختلفة لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية، مثل حث "جميع البلدان المتقدمة التي لم تفعل ذلك على بذل جهود ملموسة لتحقيق هدف 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية" (الأمم المتحدة 2002). وتتمثل أحد التدابير التي اتخذت في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان النامية في وضع وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتتضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر أهداف البلد وغاياته وسياساته واستراتيجياته للحد من الفقر وتهدف إلى إعطاء التماسك للجهود التي يبذلها البلد لمكافحة الفقر ولتوفير إطار للتخفيف الرسمي من الديون. ولكن هناك قلق صريح –وتدابير ذات صلة –مع القضاء على عمل الأطفال غالبًا ما تكون مفقودة في أوراق استراتيجية الحد من الفقر. أظهر استعراض أجراه البنك الدولي في عام 2005 أنه من بين البلدان السبعين التي أعدت ورقة استراتيجية للحد من الفقر، لم يول سوى اثني عشر اهتماما خاصا بعمل الأطفال[1]. غير أن الصورة اخذة في التغير، حيث يتخذ عدد متنام من البلدان تدابير لإدراج مؤشرات عمل الأطفال في رصد استراتيجيات الحد من الفقر، كما هو الحال في باكستان وبنغلاديش وتشاد وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وهندوراس، وفي الأهداف الإنمائية للألفية كما هو الحال في ألبانيا. إضافة الى ذلك تفيد التقارير الإقليمية الحديثة المتعلقة بالتعميم

[1] Jaap E. Doek, Millennium Development Goals, The World of Child Labor, An Historical And Regional Survey, New York, 2009, p. 136.

والواردة من أمريكا الوسطى بأن بعض التقدم المشجع قد أحرز في إدراج عمل الأطفال في جداول الأعمال الوطنية الرئيسية[1].

تشمل معظم ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. على الأقل من حيث المبدأ . العناصر الأساسية لأي جهد رام إلى الحد من عمل الأطفال. من بينها إصلاح النظام التعليمي قصد زيادة المرافق والرقي بالنوعية والتركيز بطبيعة الحال على الحد من الفقر كقضية قائمة بذاتها . والتأكيد على التنمية الزراعية والريفية في العديد من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر أمر مشجع أيضاً نظراً إلى أن معظم حالات عمل الأطفال تتركز في الأرياف. ينطبق هذا على الأولوية التي يحظى بها قطاع الصحة نظرا لما يتعرض له العمال الأطفال من أخطار منتشرة. غير أن الأهم هو العملية التشاركية التي توضع في سياقها أهداف استراتيجيات الحد من الفقر وسياساتها[2].

في الختام، من أجل إحراز تقدم في القضاء على عمالة الأطفال، يجب أن تتضمن أوراق استراتيجية الحد من الفقر تدابير لهذا الغرض، ويجب تزويد البلدان التي طورت هذه الاستراتيجيات بالمساعدة الأجنبية اللازمة لتنفيذها بدلاً من الاضطرار للعمل معها، مع وضع ميزانية ثابتة يحددها المانحون.

---

[1] مؤتمر العمل الدولي الدورة 90، وضع حد لعمل الأطفال: هدف في المتناول، التقرير الأول، 2006، ص. 55.

[2] مؤتمر العمل الدولي الدورة 90، مرجع سابق، ص. 55.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر

عكفت الجزائر منذ الاستقلال على تحسين حياة الأفراد وتسهيل سبل عيشهم، وحظي الطّفل بقسط وافر من هذا الاهتمام، فتمّ التّكفّل به صحّيا ومدرسيّا وأسريّا.

ورغم التقدم الملحوظ الذي تشهده الطفولة في الجزائر، توجد صورة أخرى للطفولة، ممثلة في طفولة المعاناة والحرمان، بحيث نبه الدّارسون للطفولة في الجزائر إلى ظواهر خطيرة قد تعني هذه الفئة، مما يهدد مستقبلها ومصيرها. لعل ظاهرة عمل الأطفال من أهمها تأثيرا على الطفل من حيث نموه، تعليمه، تربيته، وعلى علاقته مع المحيط في أوسع مفاهيمه.

ظهرت عمالة الأطفال في السنوات الأخيرة بشكل لافت للانتباه، رغم حظر التشريع الجزائري لعمل الأطفال. تزامن استفحال الظاهرة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر. نحاول فيما يلي التطرق للمناخ الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يغذي الظاهرة ويشجعها

1.3. لمحة تاريخية عن ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر

لا يمكن اعتبار عمل الأطفال ظاهرة وليدة الحاضر في المجتمع الجزائري، بل هي ظاهرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتاريخ المجتمع وتعود إلى أزمنة بعيدة، حيث يكاد يكون تاريخ عمل الأطفال مشابها لما حدث في باقي المجتمعات.

إن فترة الاستعمار كانت فترة قاسية على المجتمع الجزائري (ويلات الفقر والجوع)، حيث استولى المستوطنون الفرنسيون على نطاق واسع من الأراضي الزراعية، والتي كانت تستغل من قبل مستوطنين أوروبيين فقراء أو أسر جزائرية من الفلاحين. تبنى مالكو الأراضي نظام الخماسة لزراعة المحاصيل، حيث يقدم صاحب الأرض حيوانات الجر والبذور وأدوات المزرعة، ويقوم العامل (الخماس) بتوفير العمالة مقابل حصة الخمس من المحصول. نتيجة لهذا النظام الاقتصادي، كان الخماس يشرك كامل الأسرة في العمل بما في ذلك الأطفال منذ سن مبكرة جدًا، ومع تقدمهم في العمر، زادت طبيعة ومدى مساهماتهم[1].

بحلول منتصف القرن العشرين، ظل الاقتصاد الجزائري في الغالب زراعيًا. أشار مسح لمنظمة العمل الدولية عام 1960 إلى أن ثلاثة أرباع السكان الجزائريين النشطين اقتصادياً يعملون في الزراعة التقليدية، بينما يعمل الباقون لحسابهم الخاص أو مقابل أجور في التجارة والصناعة والتعدين والنقل والخدمات، وهو ما أدى إلى تغير دور الأطفال بشكل طفيف من شكله في أوائل القرن العشرين نتيجة الاتجاه المتزايد نحو التحضر[2].

إن انتشار الأمية – في ذلك الوقت – كان سببا حقيقيا وراء انتشار الظاهرة، نتيجة الإجراءات المترتبة عن القوانين المرتبطة بالتعليم العمومي الفرنسي، بموجب مرسوم الجمهورية الفرنسية الثالثة، المؤرخ في 13-02-1883، حيث أغلقت السلطات الفرنسية أزيد من ألف مدرسة[3]، حيث تشير

[1] -Heidi Morrison, history of child labor in Algeria, the world of child labor ,2009, p685.

[2] -Heidi Morrison, history of child labor in Algeria, the world of child labor ,2009, p685

[3]– الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الإستقلال، موقم للنشر، الجزائر، 1993، ص 11.

إحصاءات اليونسكو حول التعليم إلى أنه في الفترة من 1950 إلى 1954، كان 19٪ فقط من الأطفال الجزائريين بين سن الخامسة والرابعة عشر في المدرسة[1].

اختلفت الأنشطة التي كان يقوم بها الأطفال حسب وسط الإقامة (ريف–مدينة)، تبعا لاختلاف ظروف الحياة.

في الأرياف، كان الأطفال يساعدون أهاليهم في تربية الماشية وممارسة الأنشطة الزراعية، غير أن الجميع في خدمة المعمرين، مالكي الأرض بل والعباد. ولحسن الحظ، تقتصر أعمال البنات على الأنشطة العائلية المنزلية (رعاية الإخوة الأصغر سنا، جلب الماء وتحضير الطعام)، دون أدنى اعتبار لعامل السن.

في المدن والمناطق الحضرية، تتنوع أعمال الأطفال باختلاف المناطق الحضرية، لكنها ترتبط جميعها بالوضاعة والمشقة (تلميع الأحذية، بيع التبغ والصحف، مسح زجاج السيارات وغيرها كثير).

مع الاستقلال وتغير ظروف المعيشية، أخذ عمل الأطفال في الجزائر منحى آخر وحركته عوامل أخرى.

تبنت الجزائر سياسات تنموية شاملة. جاء في المادة 53 من الدستور الجزائري:" التعليم الأساسي إلزامي ومجاني لكل الأطفال"[2].

---

[1] -Heidi Morrison, history of child labor in Algeria, the world of child labor ,2009, p685.

[2] - Ministère de la solidarité nationale et de la famille : Guide des droits de l'enfant, Algérie, 1999, P 20.

بعد الاستقلال، حاولت الجزائر بناء اقتصاد وطني يعتمد على الصناعة. تركزت جل المركبات المنجزة في المدن وحولها، مما أوجب على الكثيرين ترك الأرياف، طلبا للعمل والحياة.

خلال عشرية السبعينات، تراوحت معدلات نمو سكان الحضر بين 4 و8 بالمئة سنويا، نتيجة وفرة الخدمات ومرافق الحياة في المدينة[1].استمرت هذه النسب في الارتفاع وإلى يومنا. ترتب عن هذا النمو غير الطبيعي اختلالات هيكلية كبرى (مناصب الشغل، السكن وكل الخدمات)، فكثرت الأزمات. ساهمت هذه الظروف في تدني مستوى معيشة بعض الأسر وبالتالي تنامي ظاهرة الاستعانة بالأطفال، بغرض توفير بعض الحاجات الضرورية.

أضحى عمل الأطفال واقعا في الجزائر لا يمكن غض الطرف عنه. أحدثت التفاعلات المختلفة والسريعة التي عرفها المجتمع، تغيرات عميقة في النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

2.3. حجم ظاهرة عمل الأطفال في الجزائر

لا توجد في وقتنا الراهن أرقام حقيقية، تعكس حجم الظاهرة بموضوعية، نتيجة نقص المعطيات وإغفال جانب المعطيات بصفة عامة في الجزائر حتى وقتنا هذا.

وزارة العمل والتضامن هي المصدر الرسمي للمعطيات المرتبطة بعمل الأطفال. تستمد هذه الأرقام من التحقيقات الميدانية، التي تنجزها مفتشيات العمل. حسب المعطيات الرسمية، لا تواجه الجزائر مشاكل هذه الظاهرة، على نظير ما يحدث في دول أخرى، لأن المعطيات المتوفرة لم تدق بعد ناقوس الخطر.

---

[1]– رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988–2008، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 208.

أنجز أول تحقيق ميداني سنة 2002، بضع 5.847 مؤسسة تحت الملاحظة، تشغل16895 عاملا. أشار التحقيق إلى وجود95 شابا كعاملين لم يستوفوا السن القانونية للعمل. يمثل هذه الرقم أي نسبة ضئيلة قدرها 0.56% من مجموع عدد العمال. وأظهر تحقيق ثانٍ، أُنجز سنة 2006نسبة قدرها 0.54%من إجمالي عدد العمال، إثر عملية مراقبة، شملت3.853 مؤسسة، تشغل 28.840 عاملا.

في تحقيق ثالث أنجز سنة 2008، ظهر أن نسبة عمل الأطفال تراجعت كثيرا (0.17%)، بحيث بينت عمليات مراقبة مست 4.820 هيئة مستخدمة، تشغل 38.650 عاملا؛ أن الأطفال العاملين عند أعمار تقل عن 16 سنة اقتصر على الرقم 98. وأظهر تحقيق آخر (الرابع) أجري عام 2010، شمل 11660 أجيرا، وجود 29 عاملا، تقل أعمارهم عن 16 سنة. يمثل هذا العدد نسبة قدرها0.24 % من مجموع العمال. فعلا، تدل كل هذه الأرقام على مستويات ضئيلة لعمالة الأطفال، لكن الحقيقة مختلفة، لأن المعطيات ترتبط فقط بالقطاعات القانونية. ماذا عن القطاع غير المهيكل؟

تمثل الجهات غير الحكومية المهتمة بحماية الأطفال عبر العالم، (منظمات غير حكومية أو تابعة لمنظمات الأمم المتحدة) مصدر المعطيات الثاني، غير الرسمي. يستمد هذا النوع من المعطيات من الملاحظة والدراسات الميدانية، المنجزة في شتى أنحاء العالم.

كشف تقرير لمنظمة العمل الدولية حول عمالة الأطفال أن المنطقة العربية قسمت إلى أربع مجموعات صنفت فيها الجزائر في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبها كل من جيبوتي، الصومال، العراق، السودان، فلسطين، وفي منطقة المغرب العربي تحتل الجزائر المرتبة الأولى بـ 1.8 مليون طفل عامل من بينهم 1.3 مليون تتراوح أعمارهم بين 6-13 سنة من ضمنهم 56%

إناث و28% لا يتعدى سنهم 15 سنة، كما أن 4.15% يتامى فقدوا الأب أو الأم فيما يعيش 1.52% منهم في المناطق الريفية[1].

حسب دراسة ميدانية أنجزتها وزارة التضامن الوطني والعائلة بالاشتراك مع اليونيسيف (فرع الجزائر) بلغت نسبة عمالة الأطفال حوالي 5% من جموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 سنة[2]. ارتبطت هذه النسبة برقم مطلق قدره 478.000 طفل. أقل ما يقال، بالنظر إلى مستوى انتشار الظاهرة، أن الأمر مرعب، لما قد يترتب عنه من مخاطر واختلالات سوف يواجهها المجتمع الجزائري.

أوضح تقرير للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أنه عكس التصريحات الرسمية التي تشير بأن نسبة عمالة الأطفال في الجزائر لا تتعدى 0.5%، فإن الرابطة تسجل سنويا حوالي 200 ألف طفل عامل بالجزائر تحت السن القانونية وأقل من 16 سنة، ويزداد هذا الرقم ليصل إلى 600 ألف طفل في شهر رمضان، وتقارب 400 ألف أثناء العطل المدرسية "موسم الصيف" لجني المحاصيل الزراعية والبيع في الأسواق ...الخ[3].

ولقد أشارت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات الذي تم خلال سنة 2006 أن 4.7٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة (37452) معنيين بعمالة الأطفال و5.1 % ممن تتراوح أعمارهم بين 5-11 سنة، كما تقدر نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة

---

[1]-ربيحة نبار، عمالة الأطفال – الأسباب والنتائج-، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 8، العدد 4، جامعة الوادي، 2019، ص ص 197-220.

[2] - Ministére de la solidarité nationale et de la famille Le travail d'enfant en Algérie, Unicef, 1999 P 117.

[3]- عباس راضية، محدودية دور مفتشية العمل في الحد من انتشار عمالة الأطفال في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد 01/أفريل 2019، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 172.

ويقيمون في المناطق الريفية 5.6% مقابل 3.9٪ ممن يقيمون في المناطق الحضرية، أما بالنسبة للأطفال العاملين الذين يعيشون في المناطق الوسطى فبلغت نسبتهم 3.2٪ مقابل 5.6% ممن يعيشون في الجنوب[1].

في الجزائر، يغيب المستوى الحقيقي والموضوعي بين الأرقام الرسمية، المقللة من شأن ظاهرة عمل الأطفال والأرقام غير الرسمية، المهولة.

3.3. أهم المجالات التي يعمل بها الأطفال في الجزائر

تحدد عوامل عديدة مجالات عمل الأطفال في الجزائر، من بينها مستوى معيشة الأسر. وعموما، اقتحم الأطفال مجالات عمل عديدة ومختلفة. ومن بين الأعمال الممارسة من قبل الأطفال ما يلي:

- **العمل في القطاع الفلاحي:** نتيجة للطبيعة الفلاحية للجزائر، وخاصة في الأرياف، نجد أن عددا كبيرا من الأطفال العاملين في الجزائر يشتغلون ضمن هذا القطاع، وما يتعلق من حرث وزرع وسقي وتسميد وجني للمحاصيل ورعي للأغنام والأبقار، كل هذه الأعمال لا تتناسب مع قدرات الأطفال، وتعرضه لمخاطر جمة، ما ينعكس بالسلب على حياته فيما بعد.
- **العمل في قطاع البناء:** يعمل الكثير من الأطفال كمساعدين للبنائين، وتكون مهمتهم خلط الإسمنت، وتقديم اللبنات وما إلى ذلك مما يتعلق بهذه المهنة، والذي يؤثر خاصة على صحة الطفل، ونجد الكثير من المقاولين وأصحاب الشركات يستغلون هذه العمالة لأنها رخيصة.

[1] - Ministère de la Santé ,de la Population et de la Réforme Hospitalière Fonds des ations Unies pour l'enfance Fonds des Nations Unies pour la population Enquête nationale a indicateurs multiples,rapport principal Suivi de la situation des enfants et des femmes Algérie 2008.P 157.

- **العمل في مجال الحرف:** يعمل العديد من الأطفال في النجارة أو الحدادة أو الميكانيك وغيرها من الحرف الأخرى، وغالبا ما يدفع الآباء أبناءهم لمزاولة هذه الحرف ظنّا منهم أنها تنفعهم في مستقبلهم، رغم ما تنطوي عليه هذه المهن من أخطار جسيمة على صحة الطفل.
- **العمل في مهن أخرى:** يتوجه الأطفال كثيرا إلى بعض المهن الأخرى لأن ممارستها سهلة، كبيع الجرائد والسجائر وبيع الخبز والخضار على أرصفة الطرقات وفي الأسواق، وكثيرة هي الأعمال التي يزاولها الأطفال على مثل هذه الشاكلة، وهذه الأعمال رغم أنها تبدو سهلة نظريا، إلا أنها تسبب الكثير من المخاطر على جميع مستويات النمو بالنسبة للطفل.

في حين تطرق "جيلالي صاري" لأهم المجالات التي يعمل فيها الأطفال ويرى أن الجزائر كغيرها من بلدان العام الثالث تعرف تفاقما متزايدا للظاهرة مع مرور الزمن. يصنف هذا الباحث الأنشطة الأكثر استقطابا لعمالة الأطفال إلى: الأنشطة الأكثر بروزا، الأنشطة الأقل ملاحظة، والأنشطة المرتبطة بالحياة العائلية[1]. يعرف صاري مختلف هذه الأنشطة على النحو التالي:

- الأنشطة الأكثر بروزا في الاقتصاد غير الرسمي :

هي أنشطة حديثة الظهور، تنتشر في المناطق الشعبية المزدحمة، في الساحات والحدائق العامة والأسواق ومحطات نقل المسافرين، أين يبيع الأطفال المواد الغذائية، كالخبز والحلويات التقليدية والمواد الإلكترونية وغيرها. غالبا ما تكون المبيعات سلعا مفقودة في نقاط البيع الرسمية. كما يبيع الأطفال السجائر وعلب الكبريت ويمارسون كذلك بعض الأنشطة الخدمية كتلميع الأحذية وتحميل المشتريات من الأسواق إلى البيوت.

[1] - Schlemmer (B) ; L'enfant exploité, Op. cit, P 100, 101, 102.

وتظهر عمالة الأطفال كذلك بقوة في الورشات والمحلات والمطاعم والمقاهي. ومما لا شك فيه أن عمل الأطفال ظاهرة جلية لكل السكان في المدن الجزائرية بدون استثناء، طوال ساعات اليوم.

- . الأنشطة الأقل ملاحظة :

هذا الشكل من الأنشطة على خلاف الأول يكون بعيدا عن الأمكنة العمومية، إذ ينتشر في الأحياء القديمة، في أماكن بعيدة عن الرقابة، بحيث لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق الدليل. ترتبط هذه النشاطات ببعض الصناعات التقليدية التي اختفت. تعتبر مدينة تلمسان القديمة أحسن مثال للأوساط التي تنتشر فيها مثل هذه الصناعات: الطرز على الجلود، الخياطة والحياكة. تمارس اليوم مثل هذه الحرف خفية وبأنامل في ظل القطاع غير الرسمي وفي غياب الرقابة القانونية.

- الأنشطة المرتبطة بالحياة العائلية :

أما ثالث هذه الأنشطة فهو غير شكلي، لكنه يعد من الأعمال المنزلية. يتم بكثرة في المنازل الفقيرة، لذا لا بدّ من الحذر منه. حسب الباحث، تستفحل هذه الأنشطة في المواسم الاحتفالية، (الأعراس والأعياد الدينية وشهر رمضان وعودة الحجاج....الخ). في كل هذه الأنشطة، الأطفال والمراهقون هم المستغَلون، بطريقة أو بأخرى.

من جهة أخرى، جاء في نتائج تحقيق ميداني حول تشغيل الأطفال في الجزائر أجراه مرصد حقوق الطفل (2005)، الذي ينشط تحت لواء الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، شمل بالدراسة 8 ولايات من منطقة الوسط الجزائري (العاصمة، تيزي وزو، بجاية، بومرداس، عين الدفلى، تيبازة، البليدة، البويرة).

بينت نتائج المسح ممارسة أكثر من 60 حرفة مع تفاوتها حسب المناطق، بحيث ارتبطت النشاطات الزراعية بكل من عين الدفلى وتيزي وزو وتيبازة. بلغ عدد الأطفال الممارسين للنشاط الفلاحي في هذه المناطق 57 طفلا وينشط من 197 منهم في الرعي. يؤكد التحقيق إذن إقبالا واضحا على استعمال الأطفال في الرعي وتربية الماشية.

كما يشير التحقيق إلى وجود بعض الأنشطة الخطيرة، التي كان يظن الجميع أنها حكرا على الكبار بل وعلى فئة معينة منهم فقط، لكن النتائج دلت أنها طالت الأطفال، إذ ثبت تورط الأطفال في نشاطات خطيرة مثل الدعارة، حيث رصد التحقيق 8 حالات في بجاية لوحدها.

تشير الملاحظة الميدانية إلى أن التسول مجال آخر تم إقحام الأطفال فيه، بحيث يتم استغلال الرضع والأطفال في التسول، بغرض إثارة المشاعر وعطف المارة.

وحسب نفس الدراسة، ينشط 1.3% من مجموع الأطفال العاملين في الورشات الخاصة ويمارس 2.3 % من المجموع نشاطا اقتصاديا خارج المنزل ويعمل 2.4% من العاملين في نشاطات تجارية موازية ويساعد 8 % من أطفال الأرياف ذويهم في أعمال الزراعة وتربية الماشية.

هكذا، يبدو أن مجالات عمل الأطفال في الجزائر متنوعة ومختلفة. ترتبط هذه النشاطات بالمتاح من فرص العمل، بطيعة منطقة السكن وبقدرات الأطفال الجسدية، لكن يلتهم القطاع غير المهيكل أكبر عدد من الأطفال العاملين لعدم قدرة الدولة على التحكم فيه.

4.3. العوامل المؤدية لعمل الأطفال في الجزائر

إن ظاهرة عمل الأطفال من أخطر الظواهر التي تهدد الملايين من الأطفال في العالم، فهي منتشرة في كافة أرجاء العالم. رأينا أنها ترتبط بعوامل عديدة، إذ ليس من السهل تحديدها بدقة

ويصعب كذلك قياس مساهمة كل عامل يؤثر فيها. تجمع الأبحاث أن أسبابها المتنوعة والمتشابكة ترتبط بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

1.4.3. الخصائص الديموغرافية

تشهد الجزائر منذ سنوات نموا سكانيا كبيرا ومتزايدا، حيث قدر عدد السكان في 1 جويلية 2002 بـ 31.35 مليون نسمة بمعدل زيادة قدر بـ 1.4%، لينتقل إلى 37.5 مليون نسمة في منتصف سنة 2012 بمعدل زيادة قدر بـ 2.16%، ليصل إلى 43.9 مليون نسمة في أول جانفي 2020 حسب توقعات الديوان الوطني للإحصائيات بمعدل زيادة قدره 1.99%.

وقد كان للتحولات الاجتماعية والاقتصادية تأثير على هيكل الأسرة في حدوث تغيرات على معدل النمو الديموغرافي للسكان، في غضون 18 سنوات (2000–2018) ارتفع المعدل من 1.48% إلى 1.99%. أما معدل المواليد فقد ارتفع من 19.36‰ عام 2000 إلى 24.39‰ عام 2018. وفي نفس الوقت انخفض معدل الوفيات من 4.59‰ إلى 4.53 ‰ خلال هذه الفترة.

.جدول 3-1: تطور معدلات المواليد، الوفيات والزيادة الطبيعية.

السنة	المعدل الخام للولادات (بـ ‰)	المعدل الخام للوفيات (بـ ‰)	معدل النمو الطبيعي (بـ %)
2000	19.36	4.59	1.48
2008	23.62	4.42	1.92
2009	24.07	4.51	1.96
2010	24.68	4.37	2.03
2011	24.78	4.41	2.04
2012	26.08	4.53	2.16
2013	25.14	4.39	2.07
2014	25.93	4.44	2.15
2015	26.03	4.57	2.15
2016	26.12	4.42	2.17
2017	25.40	4.55	2.09
2018	24.39	4.53	1.99

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية رقم 853، 2018.

أيضا، انخفض مؤشر الخصوبة الكلي بشكل ملحوظ (4.5 طفل لكل امرأة عام 1990، مقارنة بـ 2.4 في عام 2000)، إلا أنه تميز بنوع من الاستقرار في بداية الألفية الثالثة، حيث تراوح بين 2.4 إلى 2.5 طفل لكل امرأة إلى غاية سنة 2005، ليعاود الارتفاع إلى أكثر من ثلاثة أطفال لكل امرأة من سنة 2012 إلى غاية 2018.

جدول 3-2: تطور مؤشر الخصوبة الكلي (طفل/ امرأة)

السنوات	1990	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر الخصوبة	4.5	2.4	2.5	2.8	2.8	2.9	2.9	3.0	2.9	3.0	3.1	3.1	3.1	3.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية رقم 853، 2018.

ويبين الجدول رقم 3-3 توزيع السكان حسب السن والجنس سنة 2018 حيث لوحظ أن معظم السكان الجزائريين هم شباب، إذ نجد نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا 30.1% من مجموع السكان، في حين تمثل نسبة الأقل من 30 سنة ما يقارب 53%. أما نسبة السكان في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة) بلغت 60.6% خلال نفس السنة.

جدول 3-3: توزيع السكان حسب السن والجنس (إلى غاية 2018/07/01)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	المجموع
00 سنة	526 232	498 639	1 024 872
01-04 سنوات	2 063 895	1 950 497	4 014 392
05-09 سنوات	2 232 694	2 111 866	4 344 560
10-14 سنة	1 772 879	1 671 473	3 444 352
15-19 سنة	1 499 629	1 434 551	2 934 180
20-24 سنة	1 682 762	1 617 421	3 300 183
25-29 سنة	1 862 782	1 807 128	3 669 910
30-34 سنة	1 905 203	1 882 687	3 787 889
25-39 سنة	1 734 451	1 700 541	3 434 992
40-44 سنة	1 376 957	1 363 452	2 740 408
45-49 سنة	1 159 980	1 172 185	2 332 165
50-54 سنة	991 470	1 000 488	1 991 958
55-59 سنة	792 743	796 596	1 589 339
60-64 سنة	644 678	639 318	1 283 995
65-69 سنة	496 978	482 422	979 399
70-74 سنة	301 371	316 741	618 112
45-79 سنة	240 582	256 457	497 039
80-84 سنة	160 764	177 181	337 945
85 سنة فأكثر	124 506	127 524	252 030
المجموع	21 570 555	21 007 167	42 577 722

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية رقم 853، 2018.

كما عرف معدل احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة في الجزائر، نموا مطردا كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم3-4: تطور أمل الحياة عند الولادة

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ذكور	66.3	71.5	74.8	74.7	75.6	75.6	75.8	76.5	76.6	76.4	77.1	76.9	77.1
إناث	67.3	73.4	76.4	76.3	77.0	77.4	77.1	77.6	77.8	77.8	78.2	78.2	78.4
المجموع	66.9	72.5	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2	77.1	77.6	77.6	77.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية رقم 853، 2018.

2.4.3. الواقع الاقتصادي

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال هزات عنيفة على غرار اقتصاد كثير من الدول النامية. اعتمد بداية على سياسة التصنيع ثم عرف تغييرات هيكلية كبرى أوجبت على الدولة التخلي عن سياسة الحماية في مجالات عديدة. تبعت هذه التغيرات تكيفات، تبعا لأنماط الحياة.

في هذه المرحلة الأولى، كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة هدفا لبرامج التنمية. ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد[1]. ثم جاءت مرحلة التخطيط (1967-1989) للتركيز على الصناعة الثقيلة والمؤسسات العمومية، اعتمادا على الاشتراكية التي

1- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993، ص 8.

تؤكد العدالة الاجتماعية. في هذه المرحلة أعطت الدولة للصناعة مكانة خاصة على حساب باقي القطاعات وترتب عن هذه السياسة نمو اقتصادي تراوحت نسبه خلال هذه الفترة بين 6% و7% كمتوسطات سنوية[1]، تبعا لارتفاع أسعار النفط. سرعان ما ظهرت عيوب هذه الفترة، جراء النمو الديموغرافي المتزايد وارتفاع المديونية الخارجية، تبعا لانهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات. نذكر أن النفط كان يمثل 68% من صادرات الجزائر. تبنت الجزائر، تبعا لهذه الاختلالات، إصلاحات وتوجها جديدين.

- **سياسة الخوصصة وتسريح العمال**

تبنت الحكومة الجزائرية خلال التسعينات إصلاحات اقتصادية عميقة، متوجهة للنظام الرأسمالي، حيث سعت إلى ترشيد النفقات وإعادة الهيكلة الاقتصادية وذلك من خلال رفع الدعم عن الكثير من المواد الاستهلاكية وتحرير الأسعار بالإضافة إلى تسريح عدد كبير من العمال.

في هذه الفترة تعرضت المؤسسات العمومية لهزات عنيفة. حاولت الدولة دعم هذه المؤسسات بإنقاذها من الإفلاس بضخ الملايير، لتصبح عِبْءً ثقيلا، في ظل خدمات الديون المرتفعة. لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي من أجل إعادة الاستقرار للاقتصاد واسترجاع التوازنات الكبرى وتخفيض معدلات التضخم والتقليص من العجز المالي. وقد حدد البنك العالمي إجراء الخوصصة، بأنه الوسيلة الاساسية لبلوغ الأهداف المرجوة وتنفيذها سيكون بثمن، سواء بالتسريحات أو بغلق بعض المصانع، وبالموازاة يمكن اتخاذ بعض إجراءات الحماية الاجتماعية التي تقلل من الصدمة بإعادة توزيع الفائض العمالي[2]، وهو ما نتج عنه تسريح أعداد هائلة من العمال، فخلال فترة ثلاث

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998، ص 86.

2- عزالدين بوكربوط، التحليل السوسيو-اقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 02 جوان 2012، ص_ص 91-118.

سنوات (1995–1997) تم تسريح 80.000 عاملا، ليصل عدد المسرحين إلى 200.000 عاملا مع نهاية شهر مارس 1998[1].

ما يهمنا هو الأثر السيئ الذي مس شريحة كبيرة من عائلات المسرحين، التي وجدت نفسها فجأة بدون دخل ثابت فكان من نتائج الخصخصة إدخال المواطن البسيط في نطاق الفقر والتخلف وما صاحب ذلك من مشاكل اجتماعية نذكر منها عمالة الأطفال.

- **انتشار البطالة**

تعاني مجتمعات كثيرة من العالم الثالث من البطالة. يعود تفاقم هذه المشكلة إلى أسباب عديدة؛ أهمها زيادة معدلات نمو السكان، التي تزيد من الخلل بين الطلب على العمل والفرص المتاحة، إضافة إلى دخول المرأة سوق العمل والهجرة المتواصلة إلى المدينة. تؤرق مشكلات العمل حياة أسر جزائرية كثيرة.

وإذا كان برنامج التعديل الهيكلي الذي اعتمدته الجزائر قد وفق في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية والموازنة العامة إلا أنه أدى إلى تفاقم البطالة، حيث عرفت الجزائر تزايدا في عدد البطالين وارتفا ع في نسب البطالة خلال الفترة (1990–2000)، حيث انتقلت معدلات البطالة من 12.6% سنة 1988 إلى 20.3% سنة 1991، وانتقلت من نسبة 24.4% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 28.6% سنة 1997، وقد قدر المعدل المتوسط للبطالة في هذه المرحلة بحوالي 2.3 مليون شخص، مست 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة 1996 وهذا من بين

1– عبد الحميد جفال: من سياسة التشغيل إلى عملية تسريح العمال في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 6، جامعة عنابة، جوان 2000، ص 312.

أكثر من 100.000 خريج، وفي الفترة ما بين 1997 و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية قدرت بـ 3.25%، ونجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود 30% سنة 2000[1].

قدر الديوان الوطني للإحصائيات اليد العاملة النشطة في الجزائر سنة 2004، بناء على معطيات التحقيق السنوي "اليد العاملة" بحوالي 30% من مجموع السكان. ويوضح التقرير أن الحجم 9.74 مليون عامل يعني أن نسبة السكان القادرين على العمل تمثل42.1% أي أقل من نصف عدد السكان، مشيرا إلى أن النساء لا يشكلن سوى 17.5% من إجمالي اليد العاملة النشطة، أي حوالي مليون نسمة (69%في المناطق الحضرية و31% في المناطق الريفية).

يشير ذات التقرير إلى أن حوالي 522 ألف شخص فقدوا مناصب شغلهم، بموجب انتهاء عقود أعمالهم، المرتبطة بإنجاز المشاريع التي كانوا يعملون فيها ويمثل معدل تسريح العمال وطردهم نسبة قدرها11.2%.

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة التسعينات من القرن الماضي، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة البطالة، بالنظر إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية التي ساعدت على استحداث مناصب عمل جديدة، فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 9.8% سنة 2013 مسجلة أدنى مستوياتها بحجم 1175000 بطال حسب

---

[1]– بوعلام مولاي، محمد سفير، أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة: 1970–2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08، جامعة ابن باديس مستغانم، ص 263.

الديوان الوطني للإحصائيات، لتعاود الارتفاع من جديد لتبلغ 11.2% سنة 2015 بحجم 1337000 بطال و 11.4% في ماي 2019 بحجم 1449000 بطال، وتبقى نسب البطالة مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء والشباب، إذ بلغت نسبة النساء العاطلات عن العمل 20.4% مقابل 9.1% لدى الرجال، كما كانت أعلى نسبة لدى أصحاب الشهادات الجامعية (18%) مقابل 8.7% لدى الأشخاص بدون شهادة خلال نفس الفترة.

إذن لا يرجع مشكل تفاقم البطالة إلى الانخفاض المسجل في فرص العمل، بل أيضا إلى عملية تسريح العمال وارتفاع نسبة السكان بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات وتوقفها. والعجيب أن الظاهرة مست مختلف شرائح المجتمع.

ساعد تفاقم البطالة وانتشارها في ظهور الفقر وفي تبني أفكار جديدة، ينظر معتنقوها إلى المستقبل بنظرة مغايرة، قد تكون غير سوية.

- **انتشار الفقر**

الأكيد أن الفقر آفة تعاني منها مختلف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة. في الجزائر، تفاقمت حدة الظاهرة بعد أزمة الثمانينات. في الجزائر بات حوالي 17 مليون يعيشون في ظل ظروف صعبة، 6 ملايين من بينهم في حالة مزرية. بلغ تعداد العاطلين عن العمل الرقم 4.4 ملايين ويسكن أكثر من 500 ألف مليون مواطن الأحياء القصديرية ويعاني 100 ألف طفل سوء التغذية[1].

لم تعد الدولة الجزائرية قادرة على مجابهة هذه الظاهرة المنتشرة بكثرة في المجتمع والمتزايدة سنة بعد سنة، فرغم بحبوحة السنوات الأخيرة المالية لم تستطع رفع مستوى معيشة فئة كبيرة من المجتمع.

1- بوعلام عباسي، الفقر في الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 77-2 من 22 إلى 29-05- 2000، ص13.

حسب دراسة قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط والتنمية (CENEAP) سنة 2000، يعيش 35%من الجزائريين تحت مستوى الفقر، بمعنى أن 11مليونا يعيشون بدخل سنوي قدره 18000 دج (ما يعادل 25 دولارا أمريكيا)، إضافة إلى ذلك ظروف السكن السيئة المفتقدة لوسائل الراحة والنظافة والصحة، ولقد قدر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في تقريره: نظرة حول الإقصاء الاجتماعي لشهر ماي 2001 عدد الفقراء في الجزائر بحوالي 6.4 مليونا، أي ما يعادل نسبة 21% من العدد الإجمالي للسكان، مع العلم أن أغلبية الفقراء (70%) يعيشون في الوسط الريفي، ومن بين هؤلاء الفقراء، يوجد 1611000 شخص (25%) يعيشون تحت الفقر الغذائي[1].

وإذ نظرنا لنسب الفقر في الجزائر نلاحظ أن هناك تراجعا لنسب الفقر في الجزائر لا سيما في سنوات البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار البترول، إذ انتقلت من 23.2% في سنة 1995 إلى 5% في سنة 2013 لتعاود الارتفاع نسبيا في سنوات 2014 و2018 حيث بلغت 5.2% و5.8% على التوالي، لكن الواقع الفعلي وآراء الخبراء يشير عكس هذه الإحصائيات الرسمية، حيث تشير دراسات المختصين والمتابعين لسنة 2018 أن ربع سكان الجزائر فقراء والنسبة مرشحة للارتفاع[2].

---

[1]– بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، عدد 2 مارس 2003، ص 204.

[2]– سعد مرزق، تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر وأساليب الحد منها دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 18، العدد 01 (2020)، ص 62.

- **دور العامل الاقتصادي في خروج الطفل للعمل**

بعد تعرضنا إلى وضع الاقتصاد في الجزائر، يتبادر إلى أذهاننا سؤال يفرض نفسه بقوة :كيف يساهم العامل الاقتصادي في الجزائر في تغذية ظاهرة عمل الأطفال؟

إن تدني مستوى النمو الاقتصادي وتعرضه للتصدعات من حين إلى آخر وانتشار الفقر والبطالة كلها عوامل تنعكس بالسلب على المجتمع وعلى الأسرة بالتحديد. فعندما لا تستطيع الأسرة ضمان لقمة العيش لأطفالها، لعجز الميزانية، فإنها قد تدفع بأطفالها إلى سوق العمل.

أشار التحقيق الميداني الذي أنجزه مرصد حقوق الطفل، التابع للهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث إلى أن نسبة 53% من الأطفال العاملين جاءت لعوامل مادية صعبة، تعيشها أسرهم، علما أن ثلاثة أرباع العاملين يعطون أولياءهم المال الذي يحصلون عليه[1].

مما سبق، يمكننا القول أن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر كانت ذات تأثير كبير على فئات واسعة من المجتمع، جاءت بموجبها مشاكل و قيم دخيلة على المجتمع.

3.4.3. أسباب تربوية تعليمية

أولت الدولة الجزائرية التعليم أهمية كبيرة منذ الاستقلال وسعت لإرساء نظام تربوي قوي، مع الإلزامية والمجانية، إلا أنه ورغم كل المجهودات فإن نسبة المتمدرسين، رغم ارتفاعها لم تصل 100%، لعوامل صحية، ثقافية، اجتماعية واقتصادية.

لا شك أن لمستويات التعليم دخلا كبيرا في خروج الطفل للعمل، الأمر الذي أشارت إليه جل الدراسات التي تناولت موضوع عمل الأطفال. يكفينا ذكر التسرب المدرسي وتدني مستوى تعليم الأولياء.

1- غنام صليحة، مرجع سابق، ص 131.

- **التسرب المدرسي**

كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي متميزا ومنتشرا في كل ربوع الوطن، حيث كان الجزائريون يحسنون القراءة والكتابة والعلوم الأخرى، بل كان لكل قرية مدرستها الخاصة، وكان التعليم في الجزائر سنة 1830 أكثر انتشارا من التعليم في فرنسا[1].

خلال فترة الاستعمار، ساد الجهل والأمية، لأن سياسة المستعمر ضمرت تجهيل الجزائريين. رحلت فرنسا وتركت وراءها شعبا أميا، بحيث مثل الذين لا يقرؤون ولا يكتبون غداة الاستقلال نسبة 90% من أفراد الشعب الجزائري[2]. بعد الاستقلال، انتهجت الدولة سياسة التعليم ووضعته من بين أولوياتها. وفرت هياكل التعليم والمؤطرين وتبنت التعليم الإجباري ابتداء من 6 سنوات. تراجعت نسبة الأمية بفعل هذه السياسة من74.6% سنة 1966 إلى 58.10% سنة 1977 ثم إلى 43.62% سنة 1987[3].

إذن شكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في السياسة التنموية الشاملة التي اتبعتها الجزائر، حيث اعتبر الدستور التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي (الأمر76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 أول نص تشريعي يضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري وشكل الإطار التشريعي لسياسة التربية). كرس الأمر السابق طابع التعليم الإلزامي ومجانيته وتأمينه لمدة 9 سنوات وإرسال التوجيهات الأساسية للتربية الوطنية، حيث اعتبرها منظومة

---

[1]- رابح بن عيسى، عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين المتسربين بمدينة زريبة الوادي- بسكرة-، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 102.

2 - Centre Nationale d'Etude et d'Analyse pour le Développement CENEAP, « Elément de réflexion Pour Une politique de population », La Revue Du CENEAP N°14: Analyse& Prospective, CENEAP. Alger.1999, p 72.

3 - DEKKAR et Autres, ibid, p 64.

وطنية أصيلة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها وديموقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع أطفال الجزائر وأكثر تفتحا على العلوم التكنولوجية[1].

وهذا ما انعكس على النسب الإجمالية للتمدرس منذ 1962 بوتيرة متسارعة، حيث انتقلت من نسبة 45.4% للسنة الدراسية (1965-1966) إلى 83.35% للسنة الدراسية (1986-1987) لتبلغ هاته النسبة 92.05% سنة 2008 وذلك حسب التعداد العام للسكان[2]، هذه النسب التي تضع الجزائر في مستوى الدول المتقدمة، أي أهداف التربية للجميع قد تحققت بشكل واسع بل وقد اتسع هذا التمدرس ليمس الطور التحضيري لأطفال سنّ الخامسة، حيث بلغ عدد التلاميذ المتمدرسين في هذا الطور 495481 للسنة الدراسية 2018-2019 تحت تأطير 17791 معلم.

كما ارتفع تعداد المعلمين والأساتذة من 326584 للسنة الدراسية 1999-2000 ليصبح عددهم خلال السنة الدراسية 2010-2011 حوالي 360000 ليبلغ هذا العدد 461194 للسنة الدراسية 2018-2019 وهو ما يوضحه الجدول رقم 3-5.

1- وزارة التربية الوطنية، النظام التربوي الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2002، ص.ص 8-9.

2- الديوان الوطني للأحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، التعليم، ص 116.

جدول رقم 3-5: تطور عدد المعلمين والأساتذة حسب السنوات

السنوات	التعليم الإبتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي	المجموع
2000/1999	170562	101261	54761	326584
2001/2000	169559	102137	55588	327284
2005/2004	171471	108249	60185	339905
2006/2005	171402	109578	62330	343310
2010/2009	143041	138559	69549	351149
2011/2010	144885	140098	74550	359533
20162/2015	166735	151044	99746	417525
2017/2016	172719	153617	100761	427097
2018/2017	195459	156182	101388	453029
2019/2018	199850	159065	102279	461194

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، معطيات إحصائية رقم 871.

وعرفت المنشآت القاعدية تزايدا هاما لاستيعاب التزايد المتواصل لأعداد الأطفال المتمدرسين، حيث ارتفع عدد المؤسسات التربوية عبر الوطن من 20266 للسنة الدراسية 2000/1999 إلى 26982 خلال السنة الدراسية 2019/2018 والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 3-6: توزيع عدد الهياكل القاعدية حسب السنوات

السنوات	المدارس الابتدائية	المتوسطات	الثانويات
2000/1999	15729	3319	1218
2001/2000	16186	3419	1259
2005/2004	17041	3847	1423
2006/2005	17163	3958	1473
2010/2009	17680	4784	1745
2011/2010	17790	4901	1813
20162/2015	18588	5339	2252
2017/2016	18770	5419	2355
2018/2017	18856	5455	2392
2019/2018	19037	5512	2433

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة إحصائية 1962-2011، معطيات إحصائية رقم 871.

تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في تدعيم التعليم، حيث تخصص ما بين 5% و7% من الناتج الوطني الإجمالي لتطوير التعليم وبناء المؤسسات التعليمية.

رغم كل هذه الجهود، أظهر الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998 نسبة أمية قدرها 30.07 بالمائة من إجمالي عدد السكان[1].

يعتبر التسرب المدرسي من بين أهم المشاكل التي تعاني منها المدرسة الجزائرية. تشير الإحصائيات أن ما يقارب 500 ألف تلميذ يتسربون من المدرسة سنويا، من بينهم 200.000 تلميذا

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، دورة 19 نوفمبر 2001، ص 93.

من التعليم الأساسي و130.000 تلميذا في نهاية التعليم الأساسي و140.000 تلميذا في نهاية التعليم الثانوي[1].

كلما ارتفعنا في المستويات التعليمية ازداد الوضع خطورة. تجسيدا للأمر، قامت منظمة اليونيسكو في الجزائر بتتبع مسار عينة من التلاميذ. تبين أنه من بين كل 100 تلميذ يلتحق بمقاعد الدراسة (السنة الأولى من التعليم الأساسي):

- يصل فقط 67% من هذا العدد السنة التاسعة، بعد أن يعيد 46% من النسبة الأخيرة إحدى سنوات الأطوار الثلاثة مرة واحدة على الأقل فيما يصل نفس المستوى 21% فقط دون إعادة سنة ولو لمرة واحدة.
- يتحصل 39% من مجموع التلاميذ الذين يصلون السنة التاسعة على شهادة التعليم الأساسي، بعد أن يعيد 31% سنة مرة واحدة أو أكثر خلال مسارهم الدراسي وينال فقط 8%الشهادة، دون إعادة ولو لمرة واحدة.
- وهكذا لن يصل 33% من التلاميذ الملتحقين بمقاعد الدراسة السنة التاسعة أساسي وسوف لن يتحصل61% من مجموعهم على شهادة التعليم الأساسي[2].

لتوضيح الرؤية أكثر سلطنا الضوء على الجدول الموالي والذي يبين نسب التلاميذ الذين تسربوا من المدرسة خلال بعض السنوات الدراسية.

1- وزارة التضامن الوطني والعائلة، أطفالنا أمل المستقبل (قافلة الأطفال 199)، يونيسف 1-16 جوان 1999، ص 28.

2- بلعنتر عائشة وحبيبة بوكرنوتة، التسرب المدرسي، المركز الوطني للوثائق التربوية،الجزائر،2001، ص 03.

جدول رقم 3-7: نسب التلاميذ الذين تسربوا من المدرسة عند نهاية السنة الدراسية

السنوات	03/02	04/03	05/04	09/08	10/09	11/10
الطور الابتدائي 1+2	1.39	2.00	2.55	1.64	1.92	1.96
الطور الإكمالي (3)	13.41	13.10	12.93	10.70	9.40	9.46
الطور الثانوي	13.44	15.66	13.22	14.65	8.12	12
المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية رقم 871						

توضح النسب السابقة ارتفاع التسرب المدرسي أكثر في الطورين المتوسط والثانوي، مهما كانت سنة الملاحظة.

- **انخفاض مستوى تعليم الأولياء**

يعتبر مستوى تعليم الأولياء أحد العوامل المؤثرة على حياة الطفل الدراسية، إذ سوف يعيش في جو يشجعه أكثر على النجاح ومواصلة الدراسة، في حالة ما إذا كان الأبوان متعلمين. كما سوف يستجيبان لمتطلبات نموه النفسي والاجتماعي حسب إمكانية الأسرة[1].

إن انتشار الأمية في الجزائر كان نتيجة سياسة التجهيل التي فرضها الاستعمار على الشعب الجزائري. بعد الاستقلال ما كان على الدولة سوى رفع التحدي للقضاء على هذه الظاهرة الفتاكة، حيث سجل أول إحصاء سنة 1966لنسبة الأمية 74% (60.30% ذكور و85.40% إناث)، فيما سجل الإحصاء الثاني سنة 1977 نسبة أمية تقدر بـ 61% (48.20% ذكور و74.30% إناث)، تلاها إحصاء ثالث سنة 1987، بلغت نسبة الأمية فيه 43.60% (31.80 ذكور و56.66%

[1]- غنام صليحة، مرجع سابق، ص 138.

إناث)، شهد الإحصاء الرابع سنة 1998 انخفاض الأمية إلى نسبة 31.90% (23.65% ذكور و40.27% إناث)[1].

إذن، تزيد إمكانية نجاح الطفل دراسيا كلما ارتفع مستوى تعليم الأبوين، نتيجة الحوافز والمتابعة في المدرسة وفي البيت. في المقابل، قد يؤثر سلبا تدني مستوى تعليم لوالدين على الطفل. في أحيان كثيرة تلجأ بعض الأسر إلى توقيف أبنائها عن الدراسة، خاصة الإناث منهم، لعوامل ثقافية ولأسباب اقتصادية أحيانا أخرى.

- **دور العوامل التربوية في خروج الطفل إلى العمل في الجزائر**

للعوامل التربوية دور كبير في خروج الطفل للعمل في سن مبكرة، بحيث بينت أبحاث ودراسات عديدة مدى ارتباط ظاهرة عمل الأطفال بالتسرب المدرسي وبتدني مستوى تعليم الوالدين.

يدفع الفراغ بالمتسرب إلى البحث عن العمل – حتى لا نقول غير ذلك – لملء الفراغ ولسد الحاجة وكسب المال.

من جهة أخرى، يؤدي فقدان الثقة في المدرسة "التي لا تضمن العمل "ببعض الأولياء إلى إقحام أبنائهم في سن مبكرة في مجال العمل. كما أن التغيب عن المدرسة يؤدي إلى الفشل وترك مقاعد الدراسة.

وهكذا فإن محاربة الظاهرة الفتاكة في الجزائر يمثل رهانا مع الزمن. على المدى القريب، لا بد من اعتماد إجراءات تقلل من وقائعها، بإشراك مختلف الجهات المعنية: أسر، مدرسة، منظمات مدنية وهيئات رسمية.

---

[1]- إطلالة تاريخية عن الأمية في الجزائر http://www.lakhdaria.net.

4.4.3. العوامل الاجتماعية

لا شك أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشها ويعيشها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال خلفت أثارها الواضحة في تغيير بنية ووظيفة المجتمع الجزائري بصورة عامة وعلى الأسرة بصورة خاصة.

نتج عن تفاعل عوامل عديدة ظهور خصوصيات ومميزات أعطت الأسرة الجزائرية طابعا خاصا.

- **تغير بنية الأسرة الجزائرية**

لم يجد المجتمع الجزائري نفسه أمام مستوى من التنظيم الاجتماعي إثر حصوله على الاستقلال، فالأسرة الجزائرية وجدت نفسها بصفة محسوسة مختلفة عن تلك التي كانت في بداية القرن، ومختلفة مقارنة مع وضعيتها أثناء الاستعمار الفرنسي وأهم خصائص ذلك التحول الأسري والاجتماعي في نفس الوقت، من جهة اختفاء وحدة التنظيم وفقدان الانقسام الاقتصادي الأسري، هذه الخصائص من شأنها أن تؤثر على وحدة التنظيم الأسري وعلى مضاعفة الموارد الاقتصادية[1].

تاريخيا اعتبرت العائلة الجزائرية عائلة موسعة ممتدة من حيث عدد الأسر، يشرف عادة على العائلة الموسعة أكبر رجل وتتكافل جهود أفرادها من أجل تغطية حاجة الجميع، فالأب في الأسرة هو صاحب السلطة العليا، والجد هو القائد الروحي لكل جماعة عائلية بحيث تستجاب كل أوامره وله الحق في أن ينظم ويسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الجماعة، أما "بورديو" فقد اعتبر الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري وهي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات

[1]–هاشمي بريقل، التحضر والأسرة الجزائرية، مجلة الخلدونية، المجلد7، العدد 1، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014، ص 672.

الاجتماعية، لا تقتصر على جماعة الأزواج وذرياتهم، ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي، جامعة بذلك تحت رئاسة قائد واحد عدة أجيال في جمعية واتحاد حميميين[1].

سادت هذه البنية فترة طويلة من الزمن، محافظة على توازنها واستقرارها. كان التعاون القاسم المشترك. مع مرور الزمن، تغير واقع الأمور، بحيث انقاد المجتمع للعصرنة، مسايرة لعملية التحضر المتسارعة. من جهة أخرى، لم يعد النمط التقليدي يضمن حاجة أفراد الأسر، فتسارع التهافت على المدينة. ساعدت كل هذه العوامل على انتشار الفردانية والاستقلال المادي بين أفراد الأسر وزالت معه البنى التقليدية. تقلص حجم العائلة وأصبح الجميع غير محمي من التغيرات التي تأتي من الخارج.

هكذا يقع الطفل تحت تأثير التحولات الاجتماعية، بعد أن أصبح للبالغين (ذكورا وإناثا) دور في البناء الاجتماعي الجديد (إبداء الرأي، اتخاذ المبادرات) دون تعارض[2].

- **تغير وظيفة الأسر**

يرى بعض المتخصصين في المجال الأسري أن الأسرة كانت متكيفة وظيفيا إلى جانب الوظائف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تقوم بها، وقد أرجع بعض الدارسين التغير في الوظائف الأسرية إلى التقدم التكنولوجي من طابع مختلف للحياة لم تألفه الحياة الأسرية القديمة، وربما كان السبب إلى فقدان أكثر لوظائف الأسرة، مما قد يؤدي إلى تحلل بنائها وربما اختلال في سلم القيم الاجتماعية. لذا يرى ويليام أوجبرن أن مأساة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها:

---

[1] - Piérre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie , que sais je ? n 802, PUF ,1974, Paris, P12.

2 - Boutefnouchet :La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes, éd : S.N.E.D, Alger, 1980, p 224.

1- الوظيفة الاقتصادية: نلاحظ أن الأسرة الجزائرية في الماضي كانت وحدة اقتصادية متكيفة ذاتيا لأنها كانت تستهلك ما تنتجه من الزراعة، وبالتالي لم تكن بحاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر.

2- وظيفة منح المكانة: كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى.

3- الوظيفة التعليمية: كانت الأسرة تقوم بتعليم أفرادها، ولا يعني ذلك الكتابة والقراءة، وإنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة.

4- وظيفة الحماية: كانت الأسرة أيضا مسؤولة عن حماية أعضائها فالأب لا يمنح لأسرته الحماية الجسمانية وإنما يمد بها أيضا إلى الحماية الاقتصادية، والنفسية، وكذلك بفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.

ونتيجة لفقدان الأسرة لهذه الوظائف فإن اوجبرن يرى أنها أصبحت مفككة والدليل على ذلك هو زيادة عدد الأسر المنهارة بسبب الطلاق[1].

كما أن الانتقال من الطابع الريفي إلى الطابع الحضري من أهم العوامل التي ساعدت على تغير المجتمع والأسرة الجزائرية، لأن نسبة التحضر في الجزائر في تزايد مستمر. فبعد أن اعتمدت الأسر ولمدة طويلة من الزمن على الزراعة كوسيلة أساسية للحياة، جاءت عوامل جديدة لتغير نمط الحياة وتغيرت تبعا لذلك وظيفة الأسر: من وحدة منتجة، ذات اكتفاء ذاتي إلى وحدة استهلاكية، أي الانتقال من نمط العمل العائلي إلى نمط العمل المأجور[2].

---

[1]- سعداوي زهرة، زاوي فاطمة، التحولات السوسيوثقافية داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 20-جوان 2018. ص 232-240.

2- ثريا التركي، هدى رزيق، تغير القيم في العائلة العربية، نقلا عن مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 200، أكتوبر 1995، ص 84.

أدى العمل المأجور إلى تفكيك وظائف العائلة التقليدي، فبعدما كانت منتجة تحولت إلى مستهلكة، تعتمد على مؤسسات أخرى توظف أفرادها، مقابل أجر وإلا سوف تبقى بدون دخل[1].

في ظل هذه التغيرات، تواجه الأسر الجزائرية أخطارا عديدة بسبب الأزمات التي تمس جوانب الحياة المادية والمعنوية.

فقد المجتمع الجزائري، في كثير من الأحيان، ميزة التماسك العائلي والقرابة والتواصل الاجتماعي وفقدت العائلة معظم وظائفها، وأهمها الوظيفة الاقتصادية، إذ لم تعد قادرة على سد حاجات أفرادها وحمايتهم. وضعت هذه الظروف الأطفال وأسرهم أمام مخاطر عديدة: الانحراف، التشرد، التسرب المدرسي...

- **التفكك الأسري**

ينشأ الطفل في كنف الأسرة ويتلقى فيها المبادئ والقيم الاجتماعية، فهي المسؤولة عن بناء شخصيته ونمط سلوكه وغرس الصفات والقيم الحميدة فيه.

تنص المادة 03 من قانون الأسرة الجزائري على أن الأسرة تعتمد في حياتها على الترابط والتكافل وحسن المعاشرة والتربية الحسنة وحسن الخلق ونبذ الآفات الاجتماعية.

وقد كانت الأسرة الجزائرية عبر مراحل تاريخها وعصورها تتمتع بقسط وافر من القيم، قيم الترابط والتراحم والتآلف، قيم الإيثار والكلمة الطيبة وصلة الأرحام ومن ثم كان لها دورها الفاعل في الحفاظ على هوية المجتمع وتماسكه. لكن في عصرنا الحالي تضافرت عدة عوامل (اجتماعية، ثقافية،

1- بن زينب أم السعد، واقع عمل الأطفال في المجتمع الجزائري، المرجع المذكور سابقا، ص 164.

تربوية، اقتصادية ...) ساهمت في سلخ الأسرة الجزائرية من بعض خصائصها الذاتية ولم تعد كما كانت تجمع بين أفرادها تلك القيم السالفة الذكر[1].

اليوم تعيش أسر عديدة مشاكل نتيجة للتغيرات الاجتماعية، ويعتبر التفكك الأسري أحد أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري. حيث كشفت بيانات رسمية حديثة عن ارتفاع نسبة الطلاق في الجزائر. قدرت حالات الطلاق سنة 2010 بحوالي 50 ألف حدث بمعدل خام قدر بـ 1.39 حالة طلاق لكل ألف من السكان، ليرتفع هذا المعدل إلى 1.54 سنة 2018 بحوالي 66000 حالة طلاق (الجدول رقم 3-7) وهي أرقام مخيفة، ويرجع ذلك إلى التغير الاجتماعي السريع الذي أثر على الفرد والبناءات داخل المجتمع الجزائري، وخاصة الأسرة بنية المجتمع الأساسية فقد مس فيها أدوار أعضائها وأحدث فيها خللا، فكان لهذا الخلل الأثر الكبير على الرابطة الزوجية، حيث هدمه وأدى بها إلى التصدع.

تترتب على هذا التفكك الأسري آثار بالغة تهز شخصية الطفل، أفكاره وسلوكه. في حالات عديدة، يهرب الطفل إلى الشارع حين يفقد الأمن والاستقرار بحثا عن العمل في سن مبكرة لتلبية حاجياته المادية والمعنوية.

[1]- لريد محمد أحمد، ظاهرة التفكك الأسري في المجتمع الجزائري، مجلة المعيار، المجلد5، العدد9، ص 305-316.

جدول رقم3-8: إحصائيات الطلاق في المجتمع الجزائري

السنوات /	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد حالات الخام	49845	54826	54985	57461	60844	59909	62128	65637	65690
المعدل الخام	1.39	1.49	1.47	1.50	1.56	1.50	1.52	1.57	1.54

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات إحصائية رقم 853، 2018.

- **دور العوامل الاجتماعية في خروج الطفل للعمل**

تلعب العوامل الاجتماعية التي عاشها ويعيشها أفراد المجتمع دورا مهما في خروج الأطفال للعمل في أعمار مبكرة. ساعدت النظرة الإيجابية تجاه الطفل العامل كرجل الغد، مسؤول ومساعد لأسرته على انتشار الظاهرة بشكل أكبر.

في أحيان أخرى كثيرة، يأخذ الآباء والأمهات قرارات كثيرة ذات صلة بالأطفال دون مشورتهم أو السماع لهم، مقررين بذلك مصائرهم، كفصلهم عن الدراسة وإرسالهم للعمل.

كما تلعب الظروف السائدة داخل الأسرة دورا كبيرا في خروج الطفل للعمل، فالأسرة التي يسودها العراك والشجار أو غياب أحد الوالدين، نتيجة الطلاق أو الهجر أو الوفاة، تؤثر على الطفل بالسلب، حتى قد تدفع به للهروب والبحث عن سبل أخرى لإشباع حاجته، إذ قد يجد في العمل ضالته.

5.3. تشريعات عمالة الأطفال في الجزائر

عكفت الجزائر منذ الاستقلال على تبني سلسلة من الإجراءات التشريعية والإدارية والاجتماعية من أجل الدفاع عن حقوق الطفل. يظهر هذا من خلال الجهود المبذولة على مستوى الحماية القانونية للطفل والتعليم وتكفل مؤسسات الدولة المباشر بالفئات الهشة، بصفة عامة.

نوه تقرير منظمة الأمم المتحدة (1995)، استنادا للتقارير المقدمة من طرف الدولة الجزائرية بمدى التطور الحاصل في مختلف بنود الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل وهو تقرير إلزامي على كل الدول المصادقة على الاتفاقية.

سنحاول فيما يلي التطرق إلى بعض ما جاء في التقرير واستخراج أهم القوانين التي تحمي الطفل وتجعله بعيدا عن الاستغلال:

- تعرف المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بكل فرد لم يتجاوز سنه 18 سنة. وتعتبر الجزائر من الدول التي تحترم هذه السن، بحيث يحدد القانون الجزائري سن الرشد بتسعة عشر (19) سنة وسن المسؤولية الجنائية بثمانية عشر (18) سنة ونهاية إجبارية التعليم بالعمر 16 سنة.
- يضمن الدستور الجزائري حق الطفل، بحيث تنص المادة 60 من الدستور على حماية الأسرة والطفل والشاب وتجبر المادة 62 الوالدين حماية وتعليم أولادهم.
- تنص المادتان 42 و 43 من القانون المدني الجزائري على حماية الحقوق المدنية للطفل لأنه غير قادر على فعل ذلك بنفسه.

كما يتضمن قانون الأسرة الجزائري عديد المواد الموجبة لحماية مصلحة الطفل. تنص المادة 82 على عدم مسؤولية أي فرد لم يصل سن التمييز وتوجب المادة 88 حماية ممتلكات الطفل من طرف الكفيل.

- الجزائر من الدول الإفريقية التي صادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1966 والاتفاقية العالمية للقضاء على أشكال التمييز العنصري والاتفاقية المناهضة للتعذيب والممارسات الوحشية واللّاإنسانية المؤرخة في18 ديسمبر1984. ولم تبد أيّ تحفظ بشأن هذه الاتفاقية، وقدمت تقريرا بشأن كيفية تطبيقها سنة1991 وقدمت أول تقرير بشأنها سنة 1995.

بالإضافة إلى هذا، يدرج القانون الجنائي الجزائري موادا تكفل تطبيق محتوى هذه الاتفاقيات. تنص مثلا المادة 293على إلحاق عقوبة الإعدام لما يتعلق الأمر بممارسات التعذيب. و تتراوح العقوبة بين 3و20 سنة سجنا على أعمال العنف والتعذيب ضد القصر أو منعهم من الطعام أو العلاج، حسب المواد269–272. وقد تصل العقوبة حد الإعدام إذا كانت النية القتل (من وراء سوء المعاملة).

- تبعا للمادة 04 من ميثاق 1976 لكل جزائري الحق في التربية والتكوين وهذا الحق يضمنه تعميم التعليم. وتنص المادة 5 من نفس الميثاق على"أن التعليم إجباري على كل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6و16 سنة وتؤكد المادة7 مجانية التعليم في كل المستويات التعليمية في كل المؤسسات التعليمية.

من جهة أخرى، للأطفال الذين تجاوزوا سن إجبارية التعليم الحق في الحصول على تكوين مهني. تهدف مختلف القوانين والتشريعات الجزائرية إلى الالتزام بما جاء في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل باعتبارها من الدول المصادقة عليها.

أشاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالجزائر مانوين فونتين بالنتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر في مجال حماية حقوق الطفل والدفاع عنه، وأكد أن الجزائر التي صادقت على القوانين الدولية لحقوق الطفل سنة 1992، حققت نتائج هامة في مجال صحة الطفولة، لا سيما في مجال الوقاية من الأمراض المعدية باللجوء إلى تعميم التلقيح على المستوى الوطني، وحول مستوى

تمدرس الأطفال الذي سجلته الجزائر والذي بلغت نسبته 97% لحد الأن حسب احصائيات رسمية من الديوان الوطني للإحصاء، ونوه فونتين كذلك بالسياسة الاجتماعية التي انتهجتها الجزائر في هذا الإطار بميزانية معتبرة لتوفير الرعاية اللازمة للطفولة لاسيّما في المجالات التربوية والصحية والثقافية والترفيهية.

ولقد تم المصادقة على القانون رقم 15-12 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015، يتعلق بحماية الطفل، والذي حدد في بابه الأول أن "الطفل في خطر" الذي تكون صحته أو أخلاقه أو تربيته أو أمنه في خطر أو عرضة له، أو تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنهما أن يعرضاه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية للخطر[1]، واعتبر المشرع أنه من بين الحالات التي تعرض الطفل للخطر

– الاستغلال الاقتصادي للطفل، لاسيما بتشغيله أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته أو يكون ضارا بصحته أو بسلامته البدنية و/أو المعنوية،

– وقوع الطفل ضحية نزاعات مسلحة وغيرها من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.

– الاستغلال الجنسي للطفل بمختلف أشكاله، من خلال استغلاله لاسيما في المواد الإباحية وفي البغاء وإشراكه في عروض جنسية[2].

تنص المادة 21: أنه تتولى الحماية الاجتماعية للأطفال على المستوى المحلي مصالح الوسط المفتوح بالتنسيق مع مختلف الهيئات والمؤسسات العمومية والأشخاص المكلفين برعاية الطفولة.

---

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، السنة 52، الأحد 3 شوال عام 1436 الموافق 19 يوليو 2015، ص 5.

[2]– نفس المرجع، ص 6.

وجاء في نص المادة 22من هذا القانون قيام مصالح الوسط المفتوح بمتابعة وضعية الأطفال في خطر ومساعدة أسرهم.

وتخطر هذه المصالح من قبل الطفل و/أو ممثله الشرعي أو الشرطة القضائية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو كل جمعية أو هيئة عمومية أو خاصة تنشط في مجال حماية الطفل، أو المساعدين الاجتماعيين أو المربين أو المعلمين أو الأطباء أو كل شخص طبيعي أو معنوي آخر، بكل ما من شأنه أن يشكل خطرا على الطفل أو على صحته أو سلامته البدنية أو المعنوية، كما يمكنها أن تتدخل تلقائيا[1].

أشارت المادة 32 أنه يختص قاضي الأحداث لمحل إقامة الطفل المعرض للخطر أو مسكنه أو محل إقامة أو مسكن ممثله الشرعي، وكذلك قاضي الأحداث للمكان الذي وجد به الطفل في حال عدم وجود هؤلاء، بالنظر في العريضة التي ترفع إليه من الطفل أو ممثله الشرعي أو وكيل الجمهورية أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي لمكان إقامة الطفل أو مصالح الوسط المفتوح أو الجمعيات أو الهيئات العمومية المهتمة بشؤون الطفولة[2].

كما أن الجزائر من بين الدول التي صادقت على مختلف القوانين الخاصة بالحماية من الاستغلال الاقتصادي. نعرض فيما يلي بعض قوانين المنظمة العالمية للعمل المصادق عليها وطنيا والتي تخص عمل الأطفال.

- الاتفاقية العالمية رقم 6 لسنة 1919 حول العمل الليلي للأطفال (تمت المصادقة بتاريخ 19 – 10–1962)؛

[1]– نفس المرجع، ص 8.

[2]– نفس المرجع، ص 9.

- الاتفاقية العالمية رقم 105 للقضاء على العمل الإجباري لسنة 1957 (تمت المصادقة بتاريخ 19-10-1962).
- الاتفاقية العالمية رقم 138 لسنة 1973 الخاصة بالسن الأدنى للعمل (تمت المصادقة بتاريخ 30-04-1984).
- الاتفاقية العالمية رقم 182 حول القضاء على الأشكال الخطيرة من عمل الأطفال لسنة 1999 (تمت المصادقة بتاريخ09-02-2001).

لهذا الغرض وضعت الجزائر قانون عمل الأطفال، يتماشى مع خصوصياتها[1]. من أهم بنوده:

- المادة 11: يتعين على المؤسسات المستخدمة أن تتحقق من أن الأعمال الموكلة إلى النساء والعمال القصر والعمال المعوقين لا تقتضي مجهودا يفوق طاقتهم مع مراعاة الأحكام التشريعية الجاري بها العمل.
- المادة 12، معدلة بالمادة 6 رقم 90-34: لا يجوز قبول أي مترشح إذا لم يبلغ 15 عاما على الأقل أو 25 عاما على الأكثر، عند تاريخ إمضاء عقد التمهين.
- المادة 13: لا يجوز لأي مستخدم التكفل بالممتهن ما لم يكن راشدا.

كما نص القانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990[2]، المنظم لعلاقات العمل في المادة 15 أنه " لا يمكن، في أي حال من الأحوال، أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن 16 سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين، التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. ولا يجوز توظيف

---

[1]- واعمر باية، إحياء اليوم العالمي ضد عمل الأطفال، مفتشية العمل، رقم 17، الجزائر، جوان 2000، ص 11.

2- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المفتشية العامة للعمل، بطاقة صحفية، اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال 12 جوان 2011، تحت شعار "تحذير! الأطفال في الأعمال الخطرة –الحدّ من عمل الأطفال"، الجزائر، جوان 2011، ص 04.

القاصر إلا بناء على رخصة من وصيه الشرعي. كما أنه لا يجوز استخدام العامل القاصر في الأشغال الخطرة أو التي تنعدم فيها النظافة أو تضر صحته أو تمس بأخلاقياته ".

- المادة28 من نفس القانون(90-11)، تنص على أنه "لا يجوز تشغيل العمال من كلا الجنسين الذين تقل أعمارهم عن تسعة عشر (19) سنة كاملة في أي عمل ليلي"

وورد، تطبيقا للقانون 88-7 المؤرخ في 26 جانفي 1988 والمتعلق بالنظافة، الأمن وطب العمل، في المادة 16 من المرسوم التنفيذي 93-120 المؤرخ في 15 ماي 1993 والمتضمن تنظيم طب العمل أنه " بالإضافة إلى الممتهنين الخاضعين لمراقبة طبية خاصة ...، يخضع العمال الذين يقل سنهم عن 18 سنة إلى فحوصات دورية وخاصة ".

الفصل الرابع

مصدر المعطيات والمقاربة الإحصائية المعتمدة

يصف هذا الفصل مجتمع الدراسة، من خلال تقديم مصدر المعطيات المستخدمة، ويقيم مدى جودتها. نتناول بالبحث الأداة المستخدمة والإجراءات التي اتبعت في عملية جمع المعطيات، بالإضافة إلى تقديم طرق المعالجة الإحصائية المستخدمة.

4-1-مصدر المعطيات:

يستند هذا البحث إلى معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات، وهو الجيل الرابع من هذا النوع من المسوح. استغرق تنفيذه بعض الأشهر من السنتين 2012-2013 م من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، وبدعم تقني ومالي من اليونيسيف ومساهمة مالية من صندوق الأمم المتحدة للسكان. جاء إذن بعد مسوح الثلاث سنوات 1995، 2000 و2006.

يوفر المسح معلومات قيمة عن ظروف حياة الأطفال والنساء في الجزائر، بحيث اعتمد لتزويد برامج التنمية الوطنية بالمعطيات اللازمة لبراجم التخطيط ولرصد التقدم المحرز في مجال أهداف الاتفاقات الدولية الأخيرة. نذكر على سبيل المثال إعلان الألفية، الذي اعتمدته 191 دولة عضو في الأمم المتحدة (سبتمبر 2000) وخطة عمل العالم لصالح الأطفال، المعتمدة من 189 دولة عضو خلال دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالأطفال (مايو 2002).

تستند الالتزامات إلى الوعود التي قطعها المجتمع الدولي عام 1990 بمناسبة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

4-1-1-أهداف المسح:

تتمثل أهداف المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات الرئيسية فيما يلي:

- توفير معلومات آنية لازمة لتقييم وضع الأطفال والنساء في الجزائر؛
- توفير المعطيات اللازمة لمتابعة التقدم المحرز في ميدان أهداف إعلان الألفية، والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا وكأساس عمل مستقبلي؛
- الإسهام في تحسين المعطيات وأنظمة الرصد في الجزائر لتقوية الخبرات الفنية في مجالات تصميم أنظمة جمع المعطيات، تنفيذها وتحليل المعطيات المحصل عليها؛
- توفير المعطيات الخاصة بوضع الأطفال والنساء على المستوى الوطني والمحلي بهدف تقييم مستويات والرفاه ، مع تحديد هوية الفئات الهشة وتحديد الفوارق بهدف إثراء السياسات وبرامج التدخل.

4-1-2-أدوات جمع المعطيات:

تمثل الاستمارة الأداة الرئيسية لجمع المعطيات. يتجلى العمل في إخضاع أعضاء الأسر وخاصة أربابها لمقابلات مباشرة. اعتمد المسح ثلاثة أنواع من الاستمارات لجمع المعطيات:

1) استمارة الأسر: استخدمت بغرض جمع معطيات عن جميع أفراد الأسر المعيشية الداخلة في العينة؛

2) استمارة النسوة: تستهدف كل نسوة الأعمار 15-49 سنة؛

3) استمارة الأطفال: تضع تحت الملاحظة كل الأطفال الأقل من خمس سنوات من العمر.

4-1-3-العينة:

4-1-3-1-قاعدة المعاينة:

تتكون قاعدة المعاينة في هذا المسح من جميع الأسر العادية والجماعية (التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008).

توفر مكاتب الديوان الوطني للإحصاء الجهوية ملفت الإحصاء (الاستمارات، دليل الزيارة ، دفاتر المقاطعات، وملفات خرائط المقاطعات الإحصائية: خرائط التجمعات، خرائط المناطق المبعثرة والرسومات الإقليمية).

4-1-3-2-تصميم العينة:

تم تصميم عينة المسح بغرض الحصول على تقديرات بناءً على عدد كبير من المؤشرات ترتبط بالأطفال والنساء وبالنظر للمستويات الوطنية وبالنظر للفروق التي يجسدها وسط الإقامة (حضر- ريف) في سبع (7). نُطق برمجة

على مستوى الشمال:

- تضم منطق الشمال وسط 10 ولايات: الجزائر، البليدة، بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف وعين الدفلة.
- وتضم منطقة الشمال شرق 8 ولايات: عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف وقالمة.

- منطقة الشمال غرب وتضم 7 ولايات: وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غليزان، سيدي بلعباس ومعسكر.

على مستوى الهضاب العليا:

- منطقة الهضاب العليا وسط وتضم 3 ولايات: الجلفة، الأغواط والمسلية.
- منطقة الهضاب العليا شرق وتضم 6 ولايات: سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي وتبسة.
- منطقة الهضاب العليا غرب وتضم 5 ولايات: تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة والبيض.
- منطقة الجنوب وتضم الولايات التالية: غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة، بشار، تندوف، أدرار، تمنراست واليليزي.

اعتمدت هذه المناطق (7) كمجتمعات للدراسة، بعد تمييزها حسب مكان الإقامة.

تم سحب وحدات العينة بناء على درجتين، بحيث تم سحب عينة مكونة من 4000 أسرة.

في الدرجة الأولى تم سحب الوحدات أو المناطق الأولية (160 مقاطعة في كل نطاق برمجة).

في الدرجة الثانية، تم سحب الوحدات الثانوية أو الأسر (25 أسرة في كل مقاطعة).

وهكذا بلغ حجم العينة الإجمالية 28000 أسرة، موزعة على 1120 مقاطعة (160*7) وعلى فضاءات البرمجة الإقليمية السبعة المعتمدة.

4-1-3-3-توزيع العينة:

بلغ مجموع الأسر الحاضرة عند مرور فرق جمع المعطيات العدد 27643 أسرة. أخضع جامعو المعطيات 27198 أسرة بنجاح للملاحظة، مترجما نسبة استجابة قدره 98% (98% في المناطق الحضرية و99% في الأرياف). لم يتباين المعدل كثيرا حسب نطق البرمجة الإقليمية.

شملت عينة المسح 41184 امرأة مؤهلة للمقابلة، تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا. تم فعليا انجاز 38548 مقابلة، ما يمثل معدل استجابة قدره 94% بين الأسر التي شملتها العينة (94% في الحضر و93% في مناطق الريف).

بالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات، حدد المسح 15140 طفلًا في الأسر الملاحظة. تم إخضاع 14701 طفل للمعاينة، بحيث بلغ معدل الاستجابة النسبة 97% (97% في الحضر و98% في الريف).

وبلغ معدل الاستجابة المستويين 92% و96% حسب وسط الإقامة بين النساء والأمهات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15–49 سنة وتقوم على رعاية الأطفال الأقل من 5 سنوات (الجدول 4–1).

جدول 4–1: المقابلات المنجزة بين نسوة الأعمار 15–49 سنة والأطفال الأقل من 5 سنوات.

نوع المقابلة	وسط الإقامة		المجموع
	حضر	ريف	
مجموع أسر العينة	19150	8850	28000
الأسر الموجودة	18895	8748	27643
مقابلة الأسر	18540	8658	27198
معدل الاستجابة للأسر	98.1	99	98.4
النساء المؤهلات	27797	13387	41184
مقابلة النساء	26119	12429	38548
نسبة الاستجابة بين النساء	94	92.8	93.6
نسبة الاستجابة الإجمالي للنساء	92.2	91.9	92.1
الأطفال الأقل من 5سنوات	9812	5328	15140
مقابلة أمهات الأطفال الأقل من 5 سنوات	9495	5206	14701
معدل الاستجابة للأطفال أقل من 5سنوات	96.8	97.7	97.1
معدل الاستجابة الإجمالي للأطفال الأقل من 5 سنوات	95	96.7	95.5
المصدر: تقرير المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الرابع 2012–2013			

4-1-4-المجتمع المستهدف بالدراسة:

يستهدف عملنا الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 14 عاما.

4-2-التعريف بالمتغيرات

يمكن تقسيم المتغيرات إلى مجموعتين هما: المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وظفنا معطيات بعض المتغيرات كما وردت في استمارات المسح وتناولنا بعضها الآخر بالمعالجة، بحيث أعدنا ترميزها لتلائم موضوع الدراسة وكما انشأنا متغيرات أخرى، اعتمادا على معطيات قاعدة المعطيات.

4-2-1-المتغير التابع:

عالج المسح متعدد المؤشرات الرابع موضوع عمل الأطفال، بشكل ثانوي، من خلال ثلاث أسئلة مهمة.

يعني عمل الأطفال، في ظل هذه المعطيات، النشاطات التي يمارسها الأطفال لصالح أشخاص خارجين عن أسر الانتماء.

في الواقع نشير إلى أن قياس عمل الأطفال معقد لأسباب نظرية، مفاهيمية وإحصائية، بحيث تستبعد بعض الدراسات الأعمال المنزلية، وهذا يقلل من مستوى الظاهرة. وتُصنف أعمال أخرى جميع أطفال الفئة العمرية المختارة ضمن فئة النشطين.

جاءت الأسئلة الثلاثة المذكورة على النحو التالي:

1. خلال الأسبوع الماضي هل قام / قامت (الاسم) بأي عمل لشخص لا ينتمي إلى هذه الأسرة؟
2. خلال الأسبوع الماضي هل ساعد / ساعدت (الاسم) في أعمال منزلية مثل التسوق والطبخ والتنظيف والبحث عن الخشب والماء أو مراقبة الأطفال؟

3. خلال الأسبوع الماضي، هل قام / قامت (الاسم) بأي عمل آخر للعائلة (في مزرعة أو عمل تجاري، أو باع سلعا في الشارع)؟

ويحدد كل سؤال من هذه الأسئلة عدد ساعات العمل التي ينجزها الطفل خلال الأسبوع.

تعتبر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الطفل "عاملاً" عند تاريخ جمع المعطيات (الملاحظة) إذا:

- تراوح عمر الطفل بين 5 و11 عامًا وعمل ساعة واحدة مدفوعة الأجر على الأقل خلال الأسبوع الذي يسبق تاريخ الملاحظة أو أنجز عملا ميدانيا أو تجاريا أو عمل لشخص ليس من عائلة الطفل المستهدف بالملاحظة أو أتم 28 ساعة من الأعمال المنزلية خلال الأسبوع المشار إليه؛
- تراوح عمر الطفل، خلال الأسبوع الذي يسبق تاريخ الملاحظة، بين 12 و14 عامًا وقام بعمل مدفوع الأجر لمدة لا تقل عن 14 ساعة أو أنجز عملا ميدانيا أو عمل لشخص لا ينتمي لعائلته أو انتظم لمدة 28 ساعة في الأعمال المنزلية خلال الأسبوع نفسه.

بالنظر لهذا التعريف، تم بناء متغير بحثنا التابع وبالتالي فإن "عمل الأطفال" يتجلى في متغير ثنائي الحد:

- 0: الطفل لا يعمل؛
- 1: الطفل يعمل.

4-2-2- المتغيرات المستقلة

نوظف في عملنا المتغيرات ذات الصلة بخصائص الأسر، بخصائص أرباب الأسر وبخصائص الاطفال كذلك.

4-2-2-1- المتغيرات المميزة للطفل

جنس الطفل

يميز عامل الجنس الأفراد منذ ولادتهم، لهذا السبب سوف نتبنى فرضية عدم مساواة احتمال خروج الأطفال للعمل في المجتمع الجزائري لما نميزهم حسب الجنس.

عمر الطفل

مكنتنا المعطيات من تمييز الأطفال في ثلاث فئات عمرية ماضية: 5-8 سنوات، 9-11 و12-14 سنة.

وضعية الأطفال بالنظر للتمدرس

يمير هذا المتغير الأطفال المتمدرسين عن غيرهم وقت إجراء المسح. في عملنا هذا، سوف نميز المتمدرسين عن الأطفال غير المتمدرسين.

4-2-2-2-متغيرات بخصائص الأسر

مؤشر الثروة

قد يدفع واقع الأسر المعيشي إلى إقحام الأطفال في سوق العمل مبكرا، حتى يفي أربابها بالحاجة الضرورية للحياة.

مكنت المعطيات المشرفين على المسح من بناء مؤشر يقيس مستويات معيشة السكان ويرتبها في خمس فئات. تم بناء هذا المؤشر بتجنيد متغيرات عديدة، تمس عوامل مختلفة وعديدة، نذكر من بينها خصائص السكن (مواد البناء، الأرضية، المعدات المنزلية، ...)، الربط بشبكات الخدمة

العمومية (الكهرباء، الماء الشروب، الصرف الصحي، الهاتف، الإذاعة والتلفزيون) ووسائل وتجهيزات منزلية أخرى (ثلاجة، دراجة، سيارة،...).

مستوى تعليم الأبوين

يقصد به أعلى مستوى تعليمي بلغه الأبوان في نظام التعليم. يمكن بناء هذا المؤشر إما من خلال آخر مستويات التعليم، إما ترجمة لآخر شهادة حصل عليها المعنيان بالملاحظة أو من خلال عدد سنوات التمدرس في نظام التعليم الرسمي.

في هذه الدراسة، تم بناء المتغير على أساس مستوى التعليم الذي بلغه كل من الأب والأم، بحيث ميزنا الفئات التالية: غير متعلم، مستوى ابتدائي، متوسط أو ثانوي وجامعي.

حجم الأسرة

يتجلى حجم الأسر في عدد الأشخاص الذين تربطهم علاقة قرابة ويتناولون الوجبات الرئيسية معا. بينت دراسات عديدة ارتباط ظواهر مثل عمل الأطفال بأحجام الأسر.

حسب معطيات تعداد 2008 ، بلغ متوسط أحجام الأسر 5.86 شخصًا. في عملنا سوف نميز ثلاث فئات: 2–5 أفراد، 6–9 أفراد و10 أفراد وأكثر.

4-2-2-3- المتغيرات المتعلقة بالخصائص الجغرافية

وسط الإقامة

نعني بوسط الإقامة مكان إقامة الطفل خلال تاريخ المسح. قد يكسب وسط الأطفال معايير، قيم وممارسات تسهل دخولهم في سوق العمل. نعني بهذا المتغير وسطي الإقامة حضر وريف.

منطقة الإقامة

تحدد المنطقة اقليما جغرافيا وإداريا معينا. يُفترض أن تميز كل منطقة تجانسا اجتماعيا، ثقافيا واقتصاديا. قد تترجم اختلافات المناطق آثارا مختلفة على ظاهرة عمل الأطفال.

تم تقسيم الجزائر إلى 9 مناطق عُرفت بأوساط البرمجة الإقليمية. اختصرت في 7 بمناسبة هذا المسح وهي: منطقة شمال شرق، شمال وسط وشمال غرب ومناطق الهضاب العليا الشرقية، هضاب عليا وسط وهضاب عليا غرب وأخيرا منطقة الجنوب (اختصارا لثلاث نطق برمجة).

4-3-أساليب التحليل المستخدمة في الدراسة

بغية التأكد من صحة الفرضيات التي اعتمدنا في عملنا سوف نعتمد طرقا إحصائية معينة لوصف الظاهرة وتحديد مختلف عواملها في ضوء المتاح من المعطيات.

4-3-1-التحليل الوصفي

التحليل الوصفي مجموعة من الأساليب تساعد على تجميع المعطيات وترتيبها. يساعد على تحديد مستويات الظاهرة المدروسة (عمل الأطفال في حالنا)، بحيث يمكننا من تحديد خصائص الأطفال الفردية، خصائص الأسر التي يعيش في ظلها الأطفال إلى جانب خصائص عامة أخرى اقتصادية وجغرافية. سنحدد المتغيرات المرتبطة بخصائص الأسر، بخصائص الأطفال وبعض جوانب الظاهرة المدروسة.

في المقابل، لا نستطيع التعرف على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والديموغرافي وقوفا عند الارتباط بين متغيرين أو ثلاثة، لأن الارتباط بين متغيرين أو ثلاثة قد يكون حقيقيًا وقد يكون مضللًا. وعموما، لا يأخذ الارتباط بعين الاعتبار آثار العوامل الأخرى التي قد تكون أكثر فاعلية. لهذا، يجب اللجوء إلى تحاليل معمقة ومتعددة المتغيرات.

4-3-2- التحليل متعدد المتغيرات

ظاهرة الأطفال هي الظاهرة التي سيتم تفسيرها. اخترنا الانحدار اللوجستي ذي الحدين لتفسير روابط المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. بمعنى أنه سوف نقدر مخاطر أو احتمالات تحقق أحداث الظاهرة بالنظر إلى وقائع تقترحها المتغيرات المستقلة. تتجلى أحداث الظاهرة لما يأخذ المتغير التابع الصفة 1 (الطفل يعمل) و 0 خلاف ذلك.

4-3-2-1- ماهية الانحدار اللوجستي

يعد الانحدار اللوجستي من الأساليب الإحصائية المهمة التي تجند المعطيات ذات النوع الإسمي أو الرتبي من مستويين (تصنيفين) وأكثر.

تهدف نماذج الانحدار اللوجستي إلى إيجاد أفضل بناء يصف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو عدة متغيرات مستقلة. تنقسم نماذج الانحدار اللوجستي إلى نوعين: الأول ثنائي الحد. يُعتمد في حالة المتغيرات التي تصنف الوقائع إلى صنفين فقط والثاني، متعدد الاستجابة يستخدم في حالة المتغيرات ذات التصنيفات المتعددة (ثلاث قيم وأكثر).

يشير Gebotys إلى أهمية تحليل الانحدار اللوجستي قائلا:" الانحدار اللوجستي هو أداة أكثر قوة، لأنه يقدم اختبارا لدلالة المعاملات، كما أنه يعطي الباحث فكرة عن مقدار تأثير المتغير المستقل على متغير الاستجابة الثنائية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الانحدار اللوجستي يرتب تأثير

المتغيرات، مما يسمح للباحث بالاستنتاج بأن متغيرا ما يعتبر أقوى من المتغير الأخر في فهم ظهور النتيجة المطلوبة. كما قد يتضمن تحليل الانحدار اللوجستي المتغيرات النوعية وحدودا للتفاعلات"[1].

في دراستنا هذه نقصد بتحليل الانحدار اللوجستي الأسلوب الاحصائي المستخدم لتقدير وتوضيح العلاقة بين المتغير التابع ثنائي القيمة وعدة متغيرات مستقلة أياً كان نوعها. يسمى التحليل في هذه الحالة الانحدار اللوجستي الثنائي.

ويستخدم الانحدار اللوجستي في الغالب لنمذجة احتمال عائدية وحدة تجربة لمجموعة معينة استنادا إلى معلومة مأخوذة من تلك الوحدة. مثل هذه النماذج يمكن استخدامها لأغراض التمييز، حيث يعتبر أسلوبا جيدا للوقوف على كيفية تأثير عدد من العوامل على ظهور مشاهدة ثنائية القياس Binary كمتغير معتمد (استجابة Response)[2].

يأخذ احتمال حدوث الحدث المدروس الصيغة التالية:

$$p = \frac{\exp(\beta_0 + \beta_1 X_1 + \cdots . + \beta_p X_p)}{1 + \exp(\beta_0 + \beta_1 X_1 + \cdots + \beta_p X_p)}$$

وهو بناء يوظف متغيرات مستقلة في ظل صيغة غيرة خطية. يمكننا تحويلها إلى الشكل الخطي لما نعتمد التحويل اللوغاريتمي التالي:

$$ln = \left(\frac{p}{1-p}\right) = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \cdots . + \beta_p X_p$$

بحيث:

---

[1]– شادي إسماعيل التلباني، دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية، رسالة دكتوراه في الإحصاء التطبيقي، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011–2012، ص 189.

[2]- زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الطبعة الأولى، 2017، ص71.

- Exp: يمثل الأساس النيبيري (e) الذي يساوي تقريبا 2.718؛
- ln : يمثل اللوغاريتم النيبيري؛
- $1-p$: يمثل احتمال عدم حدوث الحدث المدروس؛
- $\frac{p}{1-p}$: نسبة الرجحان $(Odds\ ratio)$ والذي يتم فعليا تقدير المعادلة من أجله.

β_j معامل المتغير X_j ويمثل مقدار التغير في لوغاريتم نسبة الرجحان عند زيادة قيمة المتغير بوحدة واحدة لما يتعلق الأمر بمتغير كمي أو انتقالا من الفئة المرجعية إلى فئة معنية لما يتعلق الأمر بمتغير كيفي. وخلافا لنماذج الانحدار الخطي، لا نتعامل مع هذه المعاملات مباشرة بل يجب المرور إلى أُسسها النيبيرية $exp(\beta_j)$، التي يقيس مقدار زيادة نسبة الرجحان.

4-3-2-2-تقدير وتفسير معاملات الانحدار اللوجستي

قبل الشروع في تفسير المقدرات، من الضروري أولاً التحقق من جودة النموذج ومدى ملاءمته للمعطيات.

- **تقدير معاملات الانحدار اللوجستي**

يتم اللجوء الى طريقة الإمكانات العظمى لتقدير معاملات الانحدار اللوجستي. تهدف هذه الطريقة إلى تعظيم لوغاريتم الإمكانات $(Log\ Likelihood)$، والذي يعكس مدى إمكانية أو احتمال التوقع أو التنبؤ بقيم المتغير التابع المشاهدة اعتمادا على قيم المتغير أو المتغيرات المستقلة. يلاحظ أن تقديرات الإمكانات العظمى طريقة تواترية (تكرارية) تبدأ بقيمة أولية لما ينبغي أن تكون عليه معاملات

اللوجيت، ثم تحدد هذه الطريقة اتجاه ومقدار تغير معاملات اللوجيت، والذي سيزيد من لوغاريتم الاحتمال[1].

ولوصف طريقة الإمكانات العظمى يجب التعرف على دالة الإمكانات $(L)\ Likelihood\ Function$.

دالة الإمكان في حالة الانحدار اللوجستي هي $(Kleinbaum\ and\ Klein, 2002)$.

$$L = \prod_{l=1}^{m_l} p\,(x_l) * \prod_{l=m_l+1}^{n} [1 - p(x_l)]$$

بحيث:

L : دالة الإمكان؛

$p(x_l)$ احتمال ظهور الصفة؛

$1-p(x_l)$: احتمال عدم ظهورها؛

n مجموع الحالات؛

m_1 عدد الحالات التي تحقق الصفة.

- **تفسير معاملات الانحدار اللوجستي**

لتفسير معاملات الانحدار اللوجستي يتم استخدام معامل اللوجيت $(logit\ coefficient)$. يسمى أيضا معامل الانحدار اللوجستي غير المعياري. يرمز له بالرمز (b). يستخدم المعامل (b) في الانحدار اللوجستي لتقدير لوغاريتم معامل رجحان $(log\ odds)$ أن يأخذ المتغير التابع القيمة 1 في

[1]– شادي إسماعيل التلباني، مرجع سابق، ص 193.

كل وحدة تغير مستقلا، علما أن الانحدار اللوجستي بحسب مقدار التغير في لوغاريتم معامل الترجيح $log\ odds$ للمتغير التابع، وليس التغير في المتغير التابع نفسه كما هو الأمر في الانحدار الخطي[1].

- تقويم ملائمة نموذج الانحدار اللوجستي

يرى كل من هوزمر ولمشو $(Hosmer\ and\ Lemshow, 2000)$ أنه بعد تنفيذ نموذج الانحدار اللوجستي تبدأ عملية التقييم. وهناك طريقتان للتحقق من ملائمة النماذج:

- **التحقق من ملائمة النموذج ككل**

توجد عدة مقاييس مهمة تساعد على تقييم النموذج النهائي الذي تم بنائه لمعالجة المعطيات وهي تحليل الرواسب والفروق، إحصائية R^2، واختبارات هوزمر وليمشو لجودة المطابقة، جداول التصنيف إضافة الى تحليل منحنيات ROC.

- **فحص دلالة المتغيرات المستقلة إحصائيا**

لتحديد أهمية معاملات نموذج الانحدار اللوجستي نستخدم ما يعرف باختبار $Wald$. تقارن معنوية $(Significance)$ إحصائية والد $(Wald)$ مع مستوى المعنوية المحدد مسبقا من قبل الباحث أو آليا في برنامج المعالجة. تكون المعاملات معنوية لما تكون قيمة احتمالية $Wald$ أقل من مستوى المعنوية المعتمد[2]. يستند اختبار $Wald$ إلى الفرضية الصفرية (معامل الانحدار اللوجستي المرتبط بالمتغير المستقل x يساوي صفرا، $Cizek\ and\ Fditzgerald, 1999$).

---

[1]– ياسر عبد الله عابد، دراسة مقارنة بين الأساليب الإحصائية لدراسة العوامل المؤثرة على تعدد الزوجات في الأراضي الفلسطينية، جامعة الأزهر–غزة– كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الإحصاء التطبيقي، رسالة مقدمة للحصول على رسالة الماجستير في الإحصاء، غزة، 2015م.

[2]– بهاء عبد الرزاق قاسم، تحليل أثر المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 27، جامعة البصرة، العراق، 2011، ص 144.

$$H_0 = \beta_j = 0$$
$$H_1 = \beta_j \neq 0$$

وأن صيغة الاختبار تأخذ الصورة: $wald_j = \left(\frac{\hat{\beta}_j}{S.\mathrm{E}_{\hat{\beta}_j}} \right)$

حيث أن $\hat{\beta}_j$ تمثل معلمة المتغير المستقل رقم j ، أما $\mathrm{E}_{\hat{\beta}_j}$ تعني قيمة الخطأ المعياري لمعلمة المتغير المستقل. وتتبع إحصائية $Wald$ توزيع مربع كاي χ^2 $(Poston, 2004)$.

إذا كانت إحصائية $Wald$ ذات دلالة إحصائية، فإن ذلك يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن قيمة معامل الانحدار تساوي صفرا، أي أن معامل الانحدار لذلك المتغير المستقل سوف تكون مختلفة عن الصفر، وبالتالي فإن ذلك المتغير المستقل سيكون له تأثير في التنبؤ بقيمة المتغير التابع. أما إذا كانت إحصائية $Wald$ غير دالة إحصائيا، فإن المتغير المستقل ليس له تأثير في التنبؤ بقيمة المتغير التابع، مما يعني إمكانية حذفه من النموذج لأن ليس له أي دلالة إحصائية $(Menard, 2002)$.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

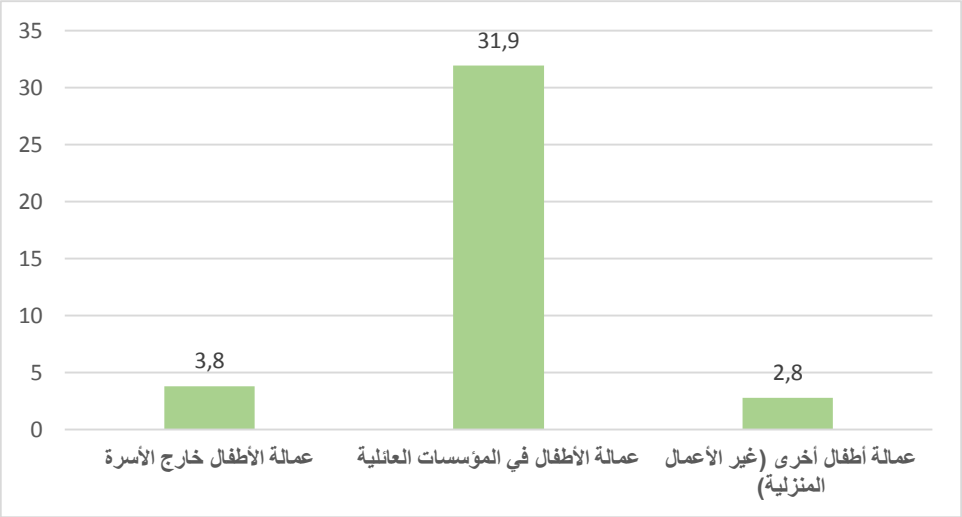
5-1- مستويات عمل الأطفال في الجزائر حسب معطيات MICS4

كما ذكرنا سابقا ميزت الاستمارة ثلاث صيغ من عمل الأطفال: عمل الأطفال خارج الأسرة لحساب شخص أخر مقابل أجر أو من دونه، عمل الأطفال في المنازل مثل التسوق والطبخ والتنظيف والبحث عن الخشب والماء أو مراقبة الأطفال وأعمال أخرى لصالح الأسرة في مزرعة، متجر أو بيع بضائع في الشارع.

صنف السؤال المرتبط بعمل الأطفال هذه الفئة إلى فئة العاملين لحساب أشخاص لا ينتمون لأسر الأطفال مقابل أجر، فئة العاملين دون أجر وفئة غير العاملين. في دراستنا سوف ندمج الأطفال العاملين بصنفيهما في فئة واحدة (العاملين بأجر أو من دون مقابل).

بعد المعالجة، تبين أن غير العاملين يمثلون غالبية الأطفال العظمى (96.2%)، بحيث قدر المسح الذين قاموا بأنشطة لفائدة غريب عن الأسرة بأجر أو من دونه 3.8%.

بالنسبة لانخراط الأطفال في النشاطات المنزلية (قضاء الحاجيات، الطبخ، التنظيف، جلب الماء والحطب، ... الخ) أظهرت المعطيات نسبة قدرها 31.9% بين مجموع الأطفال. في حين مثل الأطفال الذين يقومون بأعمال أخرى لصالح الأسرة في مزرعة أو تجارة أو بيع بضائع في الشارع نسبة قدرها 2.8% وهي نسبة ضعيفة (المخطط رقم 5-1).



مخطط رقم 5-1: مستويات عمل الأطفال خلال المسح MICS4.

5-2- مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة

تختلف مستويات قيام الأطفال بنشاطات لصالح أشخاص غرباء عن أسر الانتماء حسب الخصائص الجغرافية، الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية.

5-2-1-مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب بعض الخصائص الفردية

- **الفرق حسب جنس الطفل**

حسب النوع، بينت المعطيات أن الإناث أقل تشغيلا نسبيا من الذكور بين الأطفال الذين قاموا بأنشطة لحساب اشخاص أخرين، بحيث بلغت نسبة عمل الأطفال 4.3% بين الذكور و3.4% بين الإناث (الجدول رقم 5-1).

ويعود الفرق المسجل بين مستوى عمل الجنسين إلى خصائص المجتمع الجزائري وثقافته، بحيث يقتصر عمل الإناث في المجتمع على مجالات معينة داخل الأسرة، لأن خروجها للعمل يتعارض مع عادات وتقاليد وقيم الأسر الجزائرية. يسلم العرف بأن عمل الفتاة خارج البيت وفي سن مبكرة

يمثل خطرا كبيرا عليها. رغم هذا، تدفع ظروف معيشة بعض الأسر باتجاه تخطي هذا الاجماع الثقافي، فالحاجة قد تخرج بعض أرباب الأسر عن المألوف.

- **حسب عمر الطفل**

بينت المعطيات أن الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و11 عامًا (وأطفال الفئة العمرية 12 و14 سنة ماضية هم الأكثر عرضة للظاهرة، بحيث مثلت الفئتان التوالي نسبة قدرها 4.4 و4.5%. وبهذا فإن أطفال الفئة العمرية 5–8 سنة هم الأقل تأثراً، بحيث اقتصرت على نسبة قدرها 2.8% (الجدول رقم 5–1).

أظهرت النتائج انتشار عمل الأطفال بشكل واسع بين ذوي الفئة العمرية 9 و11 عاما وكذلك 10–14 سنة ماضية. لعل هذه المرحلة العمرية تفتح رغبات الأطفال في مجال الحاجات الشخصية والأسرية. خلال هذه المرحلة من العمر، يكون الطفل قد قارب سن الرشد واكتسب قدرات جسمية ونفسية واجتماعية، بحيث يزيد احتكاكه بالعالم الخارجي، خاصة لما يرافق الطفل جماعات مؤثرة.

- **حسب الحالة التعليمية للطفل**

حسب الوضعية بالنظر إلى التعليم أثناء اجراء المسح، اتضح أن الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة هم الأكثر عرضة للعمل لدى أشخاص غرباء عن الأسرة (5.3%)، مقابل 3.9% بين المتمدرسين (الجدول رقم 5–1).

من خلال النتائج يتضح أن عدم التحاق الطفل بالمدرسة يجعله مهددا مباشرة بالعمل بعيدا عن أسوار العائلة، ويرجع ذلك إلى تدني أهمية التعليم لدى فئة من والأسر، تبعا لظروف حياتهم المادية. هذه الظروف قد تجعل الطفل يختصر الوقت ويتوجه للعمل.

قد لم تعد المدرسة ذات أهمية، لأن صورتها تغيرت في أذهان هذه الفئة من الجزائريين، نتيجة الخلل الذي يعتري النظام التربوي الذي لم يستطع تجنيد كل أفراد المجتمع، فكان سببا من الأسباب التي جعلت التعليم يفقد قيمته ويتدنى مستواه. كل هذه الأسباب جعلت الطفل يبحث عن نشاط آخر خارج المدرسة، فوجد العمل سبيل تحقيق طموحاته.

جدول رقم 5-1: عمل الأطفال خارج الأسرة حسب بعض الخصائص الفردية

اسم المتغير	نسب العاملين	نسب غير العاملين
جنس الطفل		
ذكر	4.3	95.7
أنثى	3.4	96.6
عمر الطفل		
5-8 سنوات	2.8	97.2
9-11 سنة	4.5	95.5
12-14 سنة	4.4	95.6
الوضعية اتجاه التمدرس		
متمدرس	3.9	96.1
غير متمدرس	5.3	94.7
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4.		

5-2-2- مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب المتغيرات المتعلقة بخصائص الأسرة

- **حسب مؤشر الثروة**

بشكل عام يتعرض أطفال الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع إلى أدنى مستويات عمل الأطفال (3.1%). في حين، تعرض الأسر ذات مستويات المعيشة المنخفضة والمتوسطة بشكل أكبر أطفالها للعمل (3.8% و4.2% على التوالي، الجدول رقم 5-2).

من خلال هذه النتائج، يمكننا القول بأن مستويات عمل الأطفال كانت أعلى بين أطفال الأسر متوسطة ومنخفضة مؤشرات مستويات المعيشة. قد يرتبط الأمر بعدم اشباع الحاجات الأساسية. في بعض الأحيان تكون مداخيل الأسر بسيطة، لا تمكنهم من إشباع حاجياتهم، خاصة لما لتعلق الأمر بكثيري عدد المعالين. في ظل هذه الظروف يلجأ أرباب الأسر إلى موارد اقتصادية أخرى.

- **حسب مستوى تعليم الأسرة**

أظهرت المعطيات بأنه كلما ارتفع مستوى تعليم الأم أو الأب قل احتمال عمل الأطفال خارج الأسرة. بلغت الظاهرة بين أطفال الجامعيات المستوى 2.7%، ليرتفع مستواها إلى 4% بين أطفال ذوات مستوى التعليم الثانوي أو متوسط وإلى 4.2% بين أطفال ذوات التعليم الابتدائي. كما أن أطفال الآباء ذوي التعليم العالي أقل عرضة للعمل (3%)، مقارنة بمستوى ذوي التعليم الابتدائي 4.3%، الجدول رقم 5-2).

تشير المعطيات إلى أن مستويات تعليم أولياء الأطفال المتدنية تعود بالسلب على إمكانية حسن متابعة الأبوين لمسار أبنائهم، بحيث لا يستطيعون إعطاء أطفالهم الدعم اللازم الذي يمكنهم من تحقيق نتائج جيدة، بل قد يغرسون في أذهانهم صورا غير لائقة عن التعليم، فيكون الأمر سببا في عزوفهم عن الدراسة، فيختارون الطريق الأسهل لتلبية رغباتهم.

- **حسب أحجام الأسر**

أظهر توزيع الظاهرة حسب أحجام الأسر أن نسب الأطفال العاملين الأكبر (4.8%) تسجل بين أطفال الأسر التي يفوق تعدادها 10 أفراد، يليها المنتمون لأسر تتراوح أحجامها بين فردين و5 أفراد، بنسبة قدرها 3.8% كما ينخرط المنحدرون من أسر يتراوح عدد أفرادها بين 6 و9 أفراد في العمل بموجب نسبة 3.7% (الجدول رقم 5-2).

من خلال النتائج يتضح أن انتماء الطفل لأسرة كبيرة الحجم يجعله مهددا مباشرة بالعمل بعيدا. يرجع هذا إلى ارتفاع نسب الإعالة في هذا النوع من الأسر، والتي عادة ما تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة ، مقارنة بنظيراتها صغيرة الحجم.

جدول رقم 5-2: نسب عمل الأطفال خارج الأسرة حسب خصائص الأسر

المتغير	نسب العاملين	نسب غير العاملين
مؤشر الثروة		
ضعيف	3.1	96.9
متوسط	4.2	95.8
عالي	3.8	96.2
مستوى تعليم الأب		
غير متعلم	3.5	96.5
ابتدائي	4.3	95.7
متوسط وثانوي	3.8	96.2
تعليم عالي	3	97
مستوى تعليم الأم		
غير متعلمة	3.6	96.4
ابتدائي	4.2	95.8
متوسط وثانوي	4	96
تعليم عالي	2.7	97.3
حجم الأسرة		
2-5 أفراد	3.8	96.2
6-9	3.7	96.3
10 أفراد وأكثر	4.8	95.2
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4.		

5-2-3- مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب المتغيرات المتعلقة بالإقامة

- **حسب وسط الإقامة**

تعكس معطيات الجدول رقم 5-3 تباين مستوى عمل الأطفال لدى الغير حسب مكان الإقامة، بحيث يعمل الأطفال أكثر في المناطق الريفية (4.2%) مقارنةً بمستوى العمل في المناطق الحضرية (3.6%).

وهكذا يمكننا القول بإن انتشار عمل الأطفال خارج الأسرة الواسع في الأرياف يرتبط بامتداد النمط الثقافي، بحيث تعتمد أسر هذه المناطق السكنية على أبنائها في تلبية حاجيتها وتوفير متطلبات الحياة، بالإضافة إلى ارتفاع التسرب المدرسي نتيجة العراقيل التي تواجه مساراتهم الدراسية. يمكننا ذكر بعد المدارس عن مقرات السكن على سبيل المثال. توجه كل هذه العوامل ولو بشكل غير مباشر الأطفال إلى سوق العمل.

- **حسب منطقة الإقامة**

تعكس معطيات الجدول رقم 5-3 وجود تباين بين مستويات عمل الأطفال خارج الأسرة حسب منطقة الإقامة، بحيث مثلت منطقة الشمال وسط أكثر المناطق انتشارا الظاهرة، إذ سجلت نسبة قدرها 7.3% مقابل 5.3% في منطقة الجنوب. كما يرتفع مستوى عمل الأطفال في منطقتين في منطقتين مقارنة بالمستوى الوطني (3.8%) وهما منطقتي الشمال الغربي بنسبة (4.9%) ومنطقة الهضاب العليا شرق (5.1%). في المقابل، كاتن المستويات متدنية في منطقة الهضاب العليا غرب، منطقة الهضاب العليا وسط ومنطقة الشمال الشرقي إذ سجلنا على التوالي نسبا قدرها 1.2، 1.4 و2.6%.

يمكن إرجاع فروقات عمل الأطفال لدى اشخاص غرباء عن الأسر حسب منطقة الإقامة إلى تنوع البيئة الطبيعية والاقتصادية، بحيث تتميز كل منطقة بخصائص، فمناطق الشمال وسط وغرب،

الهضاب العليا شرق والجنوب كثيرة المناطق الصناعية ومواتية لتطوير جميع الأنشطة الاقتصادية. في حين تكثر في الهضاب العليا (وسط وغرب) مناطق الرعي وتسود بين سكانها العادات والتقاليد التي لا تسلم الأطفال للعمل لدى غرباء.

جدول رقم 5-3: نسب عمل الأطفال خارج الأسرة حسب خصائص وسط الإقامة ومناطق السكن

اسم المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العاملين
وسط الإقامة		
حضر	3.6	96.4
ريف	4.2	95.8
منطقة الإقامة		
شمال وسط	7.3	92.7
الشمال الشرقي	2.6	97.4
الشمال الغربي	4.9	95.1
الهضاب العليا وسط	1.4	98.6
الهضاب العليا شرق	5.1	94.9
الهضاب العليا غرب	1.2	98.8
الجنوب	5.3	94.7
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4.		

5-3- عمل الأطفال في المنازل

5-3-1- مستويات عمل الأطفال في المنازل حسب بعض الخصائص الفردية

- **حسب جنس الطفل**

تشير معطيات الجدول رقم 5-4 إلى أن نسبة الإناث العاملات في المنازل تفوق نسبة الذكور المدمجين في نفس الأعمال، بحيث بلغت النسبة 36.6% بين الإناث مقابل 27.4% بين الذكور.

يمكننا ارجاع ذلك لطبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية الجزائرية، لأن عمل الإناث في المجتمع الجزائري يقتصر على العمل في المنازل في أغلب الأحيان، بحيث تشارك الإناث في جميع الأعمال المنزلية نذكر الطبخ والغسيل على سبيل المثال. في المقابل، تقتصر مساعدة الذكور على بعض الأعمال.

- **حسب سن الطفل**

حسب معطيات الجدول رقم 5-4، يشكل أطفال الأعمار 12-14 سنة ماضية أكبر نسب العاملين في المنازل، بحيث يمثلون 45.4% من مجموع أطفال هذه الفئة العمرية فيما تقتصر الظاهرة على نسبة قدرها 18.2% بين الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و8 سنوات.

يرجع ارتفاع نسبة انتشار عمل الأطفال في المنازل بين ذوي الأعمار 12-14 سنة إلى القدرة الجسمية والنفسية من جهة وإلى رغبة تدريب الأطفال على المسؤولية وعلى حب العمل.

يمكننا اعتماد نفس الفرضية حتى عندما يتعلق الأمر بالأطفال الأصغر سنا (5-8 سنوات و9-11 سنة)، غير أن نشاطاتهم خلال هذه الأعمار سوف تقتصر على بعض الأعمال البسيطة التي تنمي قدراتهم الفكرية والجسدية.

- **حسب الوضعية بالنسبة للتمدرس**

حسب معطيات المسح (الجدول رقم 5-4) تنخرط نسبة قدرها 41.4% من بين مجموع الأطفال غير الملتحقين بمقاعد الدراسة في الأعمال المنزلية. وينخفض مستوى الظاهرة إلى 32.8% بين صفوف المتمدرسين.

بالنطر لهذه النتائج، يتضح بأن ظاهرة الأطفال العاملين في المنازل منتشرة أكثر بين غير الملتحقين بالمدارس، وهو ما يفسر تدني أهمية التعليم لدى نسبة كبيرة من الأسر، ووجود رغبة لدى الأطفال وأولياؤهم تقتصر على مستوى تعليمي معين، مما يجعلهم عرضة للعمل في إطار العائلة.

جدول رقم 5-4: نسب عمل الأطفال في المنازل حسب بعض الخصائص الفردية

اسم المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العاملين
جنس الطفل		
ذكر	27.4	72.6
أنثى	36.6	63.4
عمر الطفل		
5-8 سنوات	18.2	81.8
9-11 سنة	34.3	65.7
12-14 سنة	45.4	54.6
الحالة التعليمية للطفل		
يلتحق بالمدرسة	32.8	67.2
لا يلتحق	41.4	58.6
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4.		

5-3-2-مستويات عمل الأطفال في المنازل حسب المتغيرات المتعلقة بخصائص الأسرة.

- **حسب مؤشر الثروة**

حسب مؤشر الثروة أظهرت المعطيات تقارب نسب الظاهرة مهما كان خميس انتماء الأسر، بحيث خصت نسبة قدرها 32.3% بين الأسر متوسطة مستوى المعيشة و31.7% بين الأسر ضعيفة وعالية مستويات المعيشة (الجدول رقم 5-5).

- **حسب مستوى التعليم**

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم 5-5 سوف نلاحظ بأن أطفال 28.2% من الجامعيات يشاركون في الأعمال المنزلية. في المقابل، كانت نسب بقية مستويات التعليم أكبر (32.1%، 32.8% و31.7%) عندما يتعلق الأمر، على الترتيب، بغير المتعلمات، بذوات التعليمين الابتدائي والمتوسط والثانوي.

حسب تعليم الآباء، ينخرط 29.5% من أطفال ذوي التعليم العالي في الأعمال المنزلية. وتزيد نسب أطفال غيرهم من المتعلمين وغير المتعلمين عن هذا المستوى بقليل.

بالنظر لهذه النتائج نقول بأن تقارب مستويات نشاط الأطفال في الأعمال المنزلية رغم فارق مستويات تعليم الأولياء يعكس ثقافة المجتمع، بحيث يشجع الآباء الأطفال على ممارسة بعض النشاطات التي من شأنها صقل تجارب لدى الأطفال واعدادهم لحياة اجتماعية فاعلة. نستثني من بين هذه النشاطات الأعمال الخطرة والأعمال التي قد ترهن نموهم الجسدي والعقلي.

جدول رقم 5-5: نسب عمل الأطفال في المنازل حسب المتغيرات المتعلقة بالأسرة

اسم المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العالمين
مؤشر الثروة		
ضعيف	31.7	68.3
متوسط	32.3	67.7
عالي	31.7	68.3
الحالة التعليمية للأب		
دون مستوى تعليمي	31.6	68.4
ابتدائي	32.9	67.1
متوسط وثانوي	31.4	68.6
تعليم عالي	29.5	70.5
الحالة التعليمية للأم		
دون مستوى تعليمي	32.1	67.9
ابتدائي	32.8	67.2
متوسط وثانوي	31.7	68.3
تعليم عالي	28.2	71.8
حجم الأسرة		
5-2	29.7	70.3
9-6	32.8	67.2
10 **سنوات وأكر**	34.1	65.9
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4.		

- **حسب حجم الأسرة**

تميز معطيات الجدول رقم 5-5 ظاهرة الأعمال المنزلية بين الأطفال في مستويات متباينة بالنظر لأحجام الأسر. بلغ مستوى الظاهرة 32.8% بينن أطفال الأسر التي تتراوح أحجامها بين 6 و9 أفراد. وتتراجع الظاهرة إلى 29.7% لما يتراوح العدد بين 2 و5 أفراد. وتتوج الظاهرة أعلى المستويات (34.1%) لما يتعلق الأمر بأطفال الأسر التي تقوق أحجامها 10 أفراد.

3-3-مستويات عمل الأطفال في المنازل حسب منطقة ووسط الإقامة

- **حسب مكان الإقامة**

تشير المعطيات (الجدول رقم 5-6) إلى أن انتشار الأعمال المنزلية أعلى بين صفوف أطفال المناطق الحضرية. بلغت النسبة المستوى 32.5% في هذا الوسط مقابل 30.8% في الأرياف.

أكسب انتشار عمل الأطفال المنزلي الظاهرة طابع الظواهر المألوفة والعادية وفي وسط الأسرة الجزائرية، كونها تنتشر في الوسطين لو أن مستواها أوسع بين أطفال الحضري، وتميزها في المدن بتعدد المهن والحرف. لهذا بدأت أعمال الأطفال تترسخ كممارسة في التربية وضروريات الحياة.

- **حسب منطقة الإقامة**

يتعرض أطفال منطقة الجنوب (الجدول رقم 5-6) للعمل في إطار العائلة بنسبة قاربت النصف (49.5%)، يليها أطفال منطقة الهضاب العليا شرق نسبة 32.4% وتعرف منطقة الهضاب العليا وسط أضعف نسبة (22.8%).

يمكن تفسير هذا الوضع بصعوبة ظروف معيشية أسر الجنوب، مقارنة بمستويات معيشة أسر بقية المناطق، بحيث قد تضطر بعض الأسر إلى إقحام الأطفال في سوق الحاجة لسد الحاجة.

جدول رقم 5-6: نسب عمل الأطفال في المنازل حسب متغيرات الإقامة

المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العالمين
وسط الإقامة		
حضر	32.5	67.5
ريف	30.8	69.2
منطقة الإقامة		
شمال وسط	31.2	68.8
الشمال الشرقي	26.1	73.9
الشمال الغربي	30.9	69.1
هضاب عليا وسط	22.8	77.2
هضاب عليا شرق	32.4	67.6
هضاب عليا غرب	26.7	73.3
الجنوب	49.5	50.5
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4		

5-4- أعمال عائلية أخرى يسخر فيها الأطفال

5-4-1-مستويات الأعمال العائلية الأخرى الموكلة للأطفال حسب بعض الخصائص الفردية

- **حسب جنس الطفل**

قدرت معطيات الجدول رقم 5-7 مستوى ظاهرة أعمال الأطفال الأخرى بين الذكور عند العتبة 3.5% واقتصرت الظاهرة بين الإناث على النسبة 2%.

يمكن ربط فرق الظاهرة الملحوظ حسب الجنس بقدرة الذكور على ممارسة بعض النشاطات والأعمال التي تطلب جهدا بدنيا، إذ قد يصعب إنجاز مثل هذه الأعمال على الإناث.

- **حسب عمر الطفل**

بالنظر لمعطيات الجدول رقم 5-7 نشير إلى أن ظاهرة انخراط الأطفال في نشاطات لصالح العائلة (بأجر أو بدونه) أوسع انتشارا بين أطفال الأعمار 12-14 سنة ماضية (3.7%). كانت الظاهرة أضيق (1.6%) بين أطفال الفئة العمرية 5-8 سنوات.

يمكن إرجاع انتشار ممارسة الأطفال لنشاطات (أخرى) عائلية بين أطفال الفئة العمرية 12-14 سنة ماضية بخصوصية هذه المرحلة العمرية: تتنامى خلالها حاجيات الطفل ويزيد شعوره بالرجولة والرغبة في تحمل المسؤولية. تساعد هذه الاعتبارات على زيادة مستوى ظاهرة عمل الأطفال، كما أن اعتماد بعض الأسر على أبنائها في بعض الأشغال والنشاطات التي تطلب بعض الجهد.

- **حسب وضعية الأطفال أمام التعليم**

حسب الحالة التعليمية للطفل، أظهرت النتائج أن ما يقارب 4.8% من الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة يشاركون في نشاطات أخرى لصالح العائلة، هذا الرقم ينخفض ليبلغ 2.8% في صفوف الأطفال الملتحقين بالمدرسة.

من خلال تحليلنا للنتائج يتبين لنا أن الأطفال الذين يمارسون نشاطات أخرى لصالح العائلة مرتفعة أكثر لغير الملتحقين بالمدرسة (الجدول رقم 5-7)، وهذا راجع لانخراطهم في العمل مع أسرهم بدل الذهاب للتعلم. بالإضافة إلى ذلك يعتبر الحصول على الحرفة والمال أهم من الدراسة لأنهم يلبوا حاجياتهم ويغطون مصاريفهم.

جدول رقم 5-7: نسب (%) عمل الأطفال الأخرى لصالح العائلة حسب بعض الخصائص الفردية

اسم المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العالمين
جنس الطفل		
ذكر	3.5	96.5
أنثى	2.0	98.0
عمر الطفل		
5-8 سنوات	1.6	98.4
9-11 سنة	3.3	96.7
12-14 سنة	3.7	96.3
الحالة التعليمية للطفل		
يلتحق بالمدرسة	2.8	97.2
لا يلتحق	4.8	95.2
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4.		

5-4-2-مستويات عمل الأطفال العائلة الأخرى حسب بعض خصائص الأسر

- **حسب مؤشر الثروة**

حسب مؤشر الثروة، أظهرت معطيات المسح (الجدول رقم 5-8) أن ما يقارب 1.6% من أبناء الأسر عالية المستوى المعيشي يشاركون في نشاطات أخرى لصالح العائلة بأجر أو بدونه. ترتفع هذه النسبة إلى 2.6% بين صفوف أبناء الأسر متوسطة مستويات المعيشة، لتصل أعلى قيمها (3.6%) بين أبناء الأسر ضعيفة المستوى المعيشي.

ينتشر عمل الأطفال في مجالات مختلفة أكثر بين العائلات ذات المستوى المعيشي الضعيف، بحيث قد لا يستطيع بعض هذه الفئة من الأسر تحمل مسؤولياتها الاقتصادية، إذ قد يعجز بعضها عن تلبية كل حاجيات أفرادها، نتيجة غلاء المعيشة وهذا قد يلجِئها إلى أطفالها لتغطية جزء من حاجات أعضاءها اليومية.

- **حسب مستوى تعليم الأسرة**

يشارك أبناء غير المتعلمات (الجدول رقم 5-8) أكثر فيما اصطلحنا على تسميته نشاطات أخرى لصالح الأسرة (3.5%)، تتراجع نسب المشاركة بارتفاع مستوى تعليم الأمهات. تتراجع نسبة المشاركة بين أطفال ذوات التعليم الابتدائي إلى 3.2% ويرتبط أدنى المستويات بأطفال ذوات التعليم العالي (1.8%).

من زاوية أخرى، أظهرت المعطيات نفس العلاقة لما نميز الأبناء حسب مستويات تعليم الآباء. يتعرض أطفال ذوي مستويات التعليم الثانوي أو المتوسط لأقل احتمالات الانخراط في نشاطات أخرى (2.1%). في المقابل، يعكس أطفال الآباء غير المتعلمين وذوي التعليم الابتدائي مستويات الانخراط الأعلى (3.8% و3.2% على التوالي).

- **حسب حجم الأسرة**

حسب حجم الأسرة (الجدول رقم 5-8)، يشارك ما يقارب 3.8% من أطفال الأسر التي تزيد أحجامها عن 10 أفراد في نشاطات أخرى لصالح العائلة. وتنخفض الظاهرة إلى 3 وإلى 2% بين الأطفال المنحدرين من أسر يتراوح عدد أفرادها بين 6 و9 أفراد و2 و5 أفراد على التوالي.

نستطيع تفسير النتائج المتحصل عليها: ارتفاع ظاهرة عمل الأطفال بين أطفال الأسر التي يزيد أحجامها عن 10 أفراد بعجز أرباب هذا النوع من الأسر عن توفير متطلبات الحياة الأساسية (المأكل، الملبس الصحة والتعليم). في ظل هذه الظروف تستعين أسر كثيرة بالأطفال لكسب المال وقضاء المصالح.

جدول رقم 5-8: تسخير الأطفال في أعمال عائلية أخرى حسب بعض خصائص الأسر

اسم المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العالمين
مؤشر الثروة		
ضعيف	3.6	96.4
متوسط	2.6	97.4
عالي	1.3	98.7
مستوى تعليم الأب		
غير متعلم	3.8	96.2
ابتدائي	3.2	96.8
متوسط وثانوي	2.1	97.9
تعليم عالي	2.6	97.4
مستوى تعليم الأم		
غير متعلمة	3.5	96.5
ابتدائي	3.2	96.8
متوسط وثانوي	2.1	97.9
تعليم عالي	1.8	98.2
حجم الأسرة		
2-5 أفراد	2	98
6-9 أفراد أفراد	3	97
10 أفراد وأكثر	3.8	96.2
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4		

5-4-3-مستويات تسخير الأطفال في أعمال عائلية أخرى حسب منطقة ووسط الإقامة

- **حسب وسط الإقامة**

حسب سط الإقامة، بينت النتائج أن 3.9% من مجموع أطفال الأرياف يمارس نشاطات أخرى لصالح الأسرة. ويمثل قاطنو مناطق الحضر نسبة قدرها 2.2% (جدول رقم 5-9).

يمكن يربط النسبة المعتبرة من الأعمال المنزلية في مناطق الريف باعتماد أسر الريف كثيرا على أبنائها في تدبير شؤون الحياة الصعبة، بحيث يسخرون في جميع الأعمال اليومية مثل جلب المياه والرعي والزراعة، ... الخ.

كما ينتشر هذا النوع من الأعمال في الحضر، لكن بنسبة أقل، حيث تلجأ الأسر إلى تسخير الأطفال في مجالات كثيرة، ولعل أهمها التجارة والحرف، وذلك لسد بعض الحاجيات والنفقات في ظل غلاء المعيشة التي يشهدها المجتمع الجزائري.

جدول رقم 5-9: نسب قيام الأطفال بأعمال أخرى لصالح العائلة حسب متغيرات الإقامة

المتغير	نسب الأطفال العاملين	نسب الأطفال غير العالمين
وسط الإقامة		
حضر	2.2	97.8
ريف	3.9	96.1
منطقة الإقامة		
الشمال وسط	2.3	97.7
الشمال الشرقي	0.7	99.3
الشمال الغربي	2.5	97.5
هضاب عليا وسط	4.2	95.8
هضاب عليا شرق	1.7	98.3
هضاب عليا غرب	4.2	95.8
الجنوب	2.8	97.2
المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات MICS4		

- **حسب منطقة الإقامة**

أظهرت نتائج الجدول رقم 5-9 بأن ما يقارب 2.3% من أطفال منطقة الشمال وسط يشاركون في نشاطات أخرى لصالح الأسرة. يرتفع هذا الرقم إلى 2.8% بين صفوف أطفال الجنوب ويصل 4.2% بين صفوف أطفال الهضاب العليا وسط والهضاب العليا غرب.

يمكن إرجاع ارتفاع عمل الأطفال في منطقتي الهضاب العليا وسط والهضاب العليا غرب إلى طبيعة المنطقتين الرعوية، بحيث تستعين الأسر بالأطفال في إدارة النشاطات الرعوية واليومية.

5-5- محددات عمل الأطفال

لا تعطي دراسة المحددات الجغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية الأثر المباشر لكل عامل على عمل الأطفال، لارتباط هذه العوامل فيما بينها، لذا فسوف نعتمد فيما يلي مقاربة تحليلية، ممثلة في الانحدار اللوجستي الثنائي. سنحاول من خلالها الحصول على صورة أوضح، بحيث سوف نبحث عن أثر كل متغير من بينها في صورته النقية على عمل الأطفال لدى شخص أخر، عمل الأطفال في المنازل وعمل الأطفال في الأسرة (خارج الأعمال المنزلية).

5-5-1- محددات عمل الأطفال لدى شخص أخر

- **متغير الجنس**

اعتمادا على مخرجات النموذج يظهر أن متغير الجنس يؤثر على احتمالات خروج الأطفال للعمل لدى أشخاص آخرين، بحيث تأكد ارتباط العاملين بشكل قوي (مستوى معنوية قدره 0.01). كما أن احتمال عمل الإناث لدى آخرين يقل بنسبة 33% عن مستوى الظاهرة بين الذكور.

- **متغير العمر**

أظهرت النتائج (الجدول رقم 5-10) معنوية ارتباط متغير العمر بعمل الأطفال حتى العتبة 1%، بحيث كلما كبر الطفل زادت مخاطر تعرضه للعمل لدى أشخاص غرباء عن أسر الانتماء. تبين أن أطفال الفئة العمرية 9 -11 و12-14 عاما تزيد احتمالات عملهم لدى غرباء بمقدار 1.47 و1.48 مرة مقارنة بالأصغر سنا (من 5 إلى 8 سنوات).

- **مؤشر الثروة**

أظهرت النتائج مدى أهمية متغير مؤشر الثروة (معنوي حتى العتبة 1%)، بحيث كلما انخفض مؤشر ثروة الأسر زاد احتمال خروج الأطفال للعمل. في الواقع اظهر بأن الذين يعيشون في كنف أسر معيشية متوسطة وضعيفة مؤشر الثروة كانوا أكثر مشاركة من غيرهم (1.37 و1.07 مرة) في العمل لدى أشخاص خارجين خن أسر الانتماء.

- **حجم الأسرة**

يؤثر حجم الأسرة بشكل واضح على عمل الأطفال لدى غرباء عن الأسر (حتى درجة 10%)، أي أنه كلما قل حجم الأسر قل احتمال خروج الأطفال للعمل لدى الغير. يقل احتمال خروج الأطفال الذين يعيشون في أسر تتكون من 2 إلى 5 أفراد و6 إلى 9 أفراد للعمل بنسبة قدرها 21% و22% مقارنة بأطفال الأسر التي تتكون من 10 أفراد وأكثر.

جدول رقم 5-10: عمل الأطفال لدى شخص آخر (نموذج الانحدار اللوجستي)

المتغير	Exp(B)	Sig.	B
وسط الإقامة		,012	
حضر (ف.م)	1.000	-	-
ريف	1,222	,012	,201
منطقة الإقامة/		,000	
شمال وسط (ف.م)	1.000	_	_
شمال شرق	,356	,000	-1,033
شمال غرب	,747	,008	-,291
هضاب عليا وسط	,170	,000	-1,770
هضاب عليا شرق	,710	,001	-,343
هضاب عليا غرب	,163	,000	-1,813
جنوب	,749	,004	-,289

الجنس		,000	
ذكر (ف.م)	1.000	_	_
أنثى	,775	,000	-,255
الحالة التعليمية		,576	
ملتحق بالمدرسة (ف.م)	1.000	_	_
لم يلتحق ب**المدرسة**	1,097	,576	,093
حجم الأسرة		,085	
10 وأكثر (ف.م)	1.000	_	_
2 إلى 5	,794	,057	-,231
6 إلى 9	,789	,028	-,237
عمر الطفل		,000	
5-8 (ف.م)	1.000	_	_
9-11	1,476	,000	,389
12-14	1,479	,000	,392
مؤشر الثروة		,000	
عال (ف.م)	1.000	_	_
ضعيف	1,073	,553	,071
متوسط	1,377	,002	,320
مستوى تعليم الأم		,450	
غير متعلمة (ف.م)	1.000	-	-
ابتدائي	1,100	,327	,096
متوسط أو ثانوي	1,141	,171	,132
تعليم عالي	,958	,837	-,043
مستوى تعليم الأب		,303	
غير متعلم (ف.م)	1.000	_	_
ابتدائي	,972	,775	-,029
متوسط أو ثانوي	,909	,342	-,096
تعليم عالي	,722	,069	-,326
الثابت	,065	,000	-2,738

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss، ف.م: الفئة مرجعية.

- **مستوى تعليم الأب**

أظهرت النتائج بأن لمتغير مستوى تعليم الأب تأثير معنوي (حتى العتبة 10%)، أي أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الآباء قلت مخاطر خروج الأطفال للعمل لدى غرباء. يقل احتمال خروج أطفال الآباء

الحاصل على تعليم ابتدائي عن أبناء غير المتعلمين بحوالي 3%، ومع ذلك، فإن الحد من خطر عمل الأطفال لدى شخص أخر يتزايد مع استكمال التعليم المتوسط أو الثانوي والتعليم العالي بنسبة 10% و28% على التوالي.

- **وسط الإقامة**

بينت تقنية الانحدار اللوجستي أن لوسط الإقامة تأثير على خروج الطفل للعمل لدى أشخاص غرباء (مستوى المعنوية 1%)، بحيث نلاحظ بأن احتمال خروج أطفال الريف يكبر بحوالي 1.22 مرة الاحتمال المرتبط بأطفال الحضر.

- **منطقة الإقامة**

لمتغير منطقة الإقامة (الجدول رقم 5–10) تأثير معنوي حتى مستوى الدلالة 1% على خروج الطفل للعمل لدى أشخاص غرباء عن أسرة الانتماء. تبين بأن احتمالات خروج الطفل للعمل لدى الغير في جميع المناطق يقل في كل المناطق عن مخاطر خروجه بين الذين يعيشون في منطقة الشمال وسط. فالذين يعيشون في الهضاب العليا غرب والهضاب العليا وسط أقل عرضة للعمل بنسبة قدرها 84% و83% على التوالي، مقارنة بالذين يعيشون في الشمال وسط، وكانت الاحتمالات أقل بالنسبة للمقيمين بالشمال الغربي والجنوب (أقل بحوالي 25% و22% مقارنة بأطفال الشمال وسط).

5–5–2– محددات عمل الأطفال في المنازل

- **متغير الجنس**

كما أظهر نموذج الانحدار اللوجستي تأثير متغير الجنس على مستويات عمل الأطفال في المنازل حتى مستوى المعنوية 1%، بحيث يقل احتمال قيام الذكور بنشاطات منزلية بنسبة قدرها 38% مقارنة بالمستوى المسجل بين الإناث.

- **متغير العمر**

بينت النتائج معنوية متغير العمر كمؤثر على عمل الطفل مع أسرته (خارج الأعمال المنزلية) حتى العتبة 1%، بحيث كلما كبر الطفل زاد احتمال مشاركته في بعض الأعمال المنزلية. أظهر النموذج بأن أطفال الفئة العمرية 9 –11 سنة يزيد احتمال ممارستهم مثل هذه النشاطات بحوالي 2.34 مرة مقارنة مع الذين يصغرونهم (5–8 سنوات)، ويزيد احتمال انخراط الطفل في الأعمال المنزلية لما يكون بين أطفال الفئة العمرية 12–14 عاما بحوالي 4 أضعاف عن المستوى المسجل بين أطفال الفئة العمرية 5–8 سنوات.

جدول رقم 5–11: عمل الأطفال في المنازل: نموذج الانحدار اللوجستي

المتغير	Exp(B)	Sig.	B
وسط الإقامة		,356	
حضر **(ف.م)**	1.000	_	_
ريف	,968	,356	−,033
الجنس		,000	
ذكر	,620	,000	−,478
أنثى **(ف.م)**	1.000	_	_
الحالة التعليمية		,030	
يلتحق بالمدرسة (ف.م)	1.000	_	_
لم يلتحق **بالمدرسة**	1,174	,030	,160
حجم الأسرة		,000	
2 إلى 5 أفراد (ف.م)	1.000	_	_
6إلى 9	,885	,000	−,122
10 فما فوق	,829	,001	−,188
عمر الطفل		,000	
5– 8 (ف.م)	1.000	_	_
9–11	2,335	,000	,848
12–14	3,751	,000	1,322
مؤشر الثروة/		,786	
عالي (ف.م)	1.000	_	_

ضعيف	,976	,511	−,024
متوسط	,973	,585	−,027
مستوى تعليم الأم		,428	
غير متعلم	1,023	,592	,023
ابتدائي	1,069	,109	,067
متوسط أو ثانوي	1,076	,384	,073
تعليم عالي **(ف.م)**	1.000	_	_
مستوى تعليم الأب		,015	
غير متعلم	1,071	,345	,069
ابتدائي	1,178	,018	,164
متوسط أو ثانوي	1,158	,019	,147
تعليم عالي **(ف.م)**	1.000	_	_
منطقة الإقامة/		,000	
شمال وسط	,391	,000	-,940
شمال شرق	,302	,000	-1,197
شمال غرب	,383	,000	-,960
هضاب عليا وسط	,271	,000	-1,305
هضاب عليا شرق	,435	,000	-,832
هضاب عليا غرب	,321	,000	-1,135
جنوب **(ف.م)**	1.000	_	_
الثابت	,660	,000	-,416
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss، ف.م: فئة مرجعية			

.

- **متغير الحالة التعليمية للطفل**

أكدت النتائج بأن التحاق الطفل بالمدرسة يؤثر معنويا في مستوى ممارسة نشاطات منزلية، حتى العتبة 5%، فالأطفال غير المتمدرسين مهددين أكثر بهذا النوع من العمل بأكثر من 1.17 مرة، مقارنة مع المتمدرسين.

- **مستوى تعليم الأب**

أظهرت النتائج أن لمستوى تعليم الأب تأثير معنوي حتى الدرجة 10%، أي أنه كلما ارتفع مستوى التعليم انخفضت نسب احتمال ممارسة الطفل لنشاطات منزلية(الجدول رقم 5-10)، بحيث يكبر احتمال مشاركة أطفال غير المتعلمين بأكثر من 1.07 مرة احتمال ان لا يشارك هي عند أطفال من أباء بدون أباء المستوى التعليم العالي، وترتفع هاته النسبة عند المستويين الابتدائي والمتوسط أو الثانوي حيث كانت على التوالي بحوالي 1.18 و 1.16 مرة أكبر مما هي عليه في مستوى التعليم العالي.

- **حجم الأسرة**

يظهر من خلال نموذج الانحدار اللوجستي أن متغير حجم الأسرة له تأثير على عمل الأطفال في المنازل عند مستوى معنوية 1%، حيث نلاحظ أن احتمال قيام الأطفال الذين يعيشون في أسر من 6 إلى 9 أفراد و10 أفراد فأكثر بأعمال منزلية تقل بنسبة 12% و18% على التوالي عن أولئك الذين يعيشون في أسر تتكون من 2 إلى 5 أفراد.

- **منطقة الإقامة**

من خلال النتائج المحصل عليها تبين لنا أن منطقة الإقامة متغير معنوي عند مستوى 1% وله أثر في انخراط الطفل في الأعمال المنزلية، حيث أن احتمالات خروج الطفل للعمل لدى الغير في جميع المناطق أقل مما عليه بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في الجنوب. فالأطفال الذين يعيشون في الهضاب العليا وسط والشمال الشرقي أقل عرضة لممارسة هاته الأعمال بنسبة 73% و70% على التوالي عن أولئك الذين يعيشون في الجنوب، أما احتمال قيام الأطفال المقيمين بالشمال وسط والهضاب العليا بالنشاطات المنزلية يقل بحوالي 61% و56% على التوالي عن أطفال الجنوب.

5-5-3- محددات عمل الأطفال لدى الأسرة (خارج الأعمال المنزلية)

- **متغير الجنس**

يظهر من خلال نموذج الانحدار اللوجستي أن متغير الجنس له تأثير على عمل الأطفال لدى الأسرة بأجر أو بدونه (خارج الأعمال المنزلية) عند مستوى معنوية 1%، حيث نلاحظ أن انخراط الأطفال الذكور في العمل مع الأسرة أكبر بحوالي 1.82 مرة من الإناث.

جدول رقم 5-12: عمل الأطفال لدى الأسرة (خارج الأعمال المنزلية): نموذج الانحدار اللوجستي

	Exp(B)	Sig.	B
وسط الإقامة		,000	
حضر (ف.م)	1.000	.	.
ريف	1,415	,000	,347
الجنس		,000	
ذكر	1,822	,000	,600
أنثى (ف.م)	1000	.	.
الحالة التعليمية		,020	
يلتحق بالمدرسة (ف.م)	1.000	.	.
لا يلتحق بالمدرسة	1,468	,020	,384
حجم الأسرة		,063	
2 إلى 5 (ف.م)	1.000	.	.
6إلى 9	1,241	,032	,216
10 فما فوق	1,340	,042	,293
عمر الطفل		,000	
5- 8 (ف.م)	1.000	.	.
9-11	1,830	,000	,604
12-14	2,000	,000	,693
مؤشر الثروة/		,000	
ضعيف (ف.م)	1.000	.	.
متوسط	,810	,030	-,210
عالي	,430	,000	-,845

مستوى تعليم الأم		,028	
غير متعلم (ف.م)	1.000	_	_
ابتدائي	1,349	,005	,300
متوسطأو ثانوي	1,113	,345	,107
تعليم عالي	1,434	,163	,360
مستوى تعليم الأب		,034	
غير متعلم (ف.م)	1.000	_	_
ابتدائي	1,113	,252	0,125
متوسط أو ثانوي	,944	,604	−,058
تعليم عالي	1,489	,043	0,396
منطقة الإقامة/		,000	
شمال شرق (ف.م)	1.000	_	_
شمال وسط	3,701	,000	1,309
شمال غرب	3,836	,000	1,344
هضاب عليا وسط	6,450	,000	1,864
هضاب عليا شرق	2,551	,000	,937
هضاب عليا غرب	6,320	,000	1,844
جنوب	3,987	,000	1,383
الثابت	,005	,000	−5,285

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Spss، ف.م: فئة مرجعية

.

- **متغير العمر**

بينت النتائج المتحصل عليها معنوية متغير العمر في التأثير على عمل الطفل مع أسرته (خارج الأعمال المنزلية) عند درجة 1%، حيث كلما كبر الطفل زاد من احتمال مشاركته في بعض الأعمال مع الأسر بأجر أو دونه، حيث زاد سن الطفل في الفئة العمرية 9 إلى 11 سنة من احتمال خروجه للعمل 1.83 مرة مقارنة مع الأطفال الذين يصغرونهم من 5 إلى 8 سنوات، ويزداد احتمال انخراط الطفل في العمل لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 14عاما بـ 2 مرة أكبر مما هي عليه لدى الفئة العمرية من 5 إلى 8 سنوات.

- **الحالة التعليمية للطفل**

أوضحت نتائج النموذج اللوجستي أن الحالة التعليمية للطفل لها تأثير معنوي على خروج الطفل للعمل لدى الأسرة (خارج الأعمال المنزلية) عند درجة 5%، فالأطفال الغير الملتحقين بالمدرسة أكثر عرضة للعمل مع أسرهم بحوالي 1.47 مرة مقارنة مع أقرانهم المتمدرسين.

- **مؤشر الثروة**

من خلال تحليل النتائج يظهر أن متغير مؤشر الثروة له تأثير معنوي عند درجة 1% على مشاركة الطفل لأسرته العمل (خارج الأعمال المنزلية)، أي كلما ارتفع مؤشر الثروة للأسرة أدى ذلك للتقليل من التحاق الطفل بالعمل، فالأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية متوسطة وعالية المستوى هم على التوالي أقل مشاركة في العمل مع أسرهم بأجر أو دونه بنسبة 19% و57% مقارنة مع نظرائهم الذين يعيشون في أسر معيشية ضعيفة المستوى.

- **مستوى تعليم الأب والأم**

يُظهر نموذج الانحدار اللوجستي بعض الاختلاف مقارنة بالتحليل الوصفي حيث أن جميع قيم $exp\ b_j$ تقريبا للنموذج أكبر من الواحد ماعدا فئة المتوسط أو الثانوي لمستوى تعليم الأب، مما يعني أن أطفال الآباء أو الأمهات الغير المتعلمين احتمال ممارستهم للنشاطات مع أسرهم أقل من المستوى الابتدائي والعالي، إلا أنه لا يمكن الجزم بهذه النتيجة باعتبار أن كثير من المعاملات غير معنوية في النموذج، مع ذلك يبقى أطفال الآباء المتوسط أو الثانوي أقل مشاركة في العمل مع أسرهم بنسبة 6% مقارنة مع الأطفال المنحدرين من أسر أباءهم بدون مستوى تعليمي.

- **حجم الأسرة**

أظهرت نتائج الجدول رقم 5-10 أن متغير حجم الأسرة له تأثير على عمل الأطفال لأسرهم بمقابل مادي أو من دونه عند مستوى معنوية 10%، أي كلما زاد حجم الأسرة زاد احتمال عمل الطفل مع أسرته (خارج الأعمال المنزلية)، فالأطفال الذين يعيشون في أسر من 6 إلى 9 أفراد و10 أفراد فأكثر يزيد احتمال خروجهم للعمل مع أسرهم بحوالي 1.24 و1.34 مرة أكبر مما عليه عن أولئك الذين يعيشون في أسر تتكون من 2 إلى 5 أفراد.

- **مكان الإقامة**

بينت نتائج الانحدار اللوجستي أن المنطقة السكنية بين الحضر والريف تؤثر في ولوج الطفل العمل مع اسرته عند مستوى معنوية 1%، حيث نلاحظ أن أطفال الريف يتأثرون أكبر بحوالي 1.41 مرة في الخروج للعمل مع أسرهم مقارنة مع أطفال الحضر.

- **وسط الإقامة**

من خلال النتائج المحصل عليها تبين لنا أن وسط الإقامة متغير معنوي عند مستوى 1% وله أثر في خروج الطفل للعمل لدى أسرته (خارج الأعمال المنزلية)، حيث أن احتمالات خروج الطفل للعمل لدى الغير في جميع المناطق أكبر مما عليه بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في الشمال الشرقي. فالأطفال الذين يعيشون في الهضاب العليا وسط والهضاب العليا غرب أكبر عرضة للخروج للعمل بحوالي 6.45 و6.32 مرة على التوالي عن أولئك الذين يعيشون في الشمال الشرقي، بينما كانت الاحتمالات أقل قليلا بالنسبة للأطفال المقيمين بالشمال الوسط والغربي، وهو ما يمثل حوالي 3.70 و3.84 أكبر عرضة للعمل مقارنة بأطفال الشمال الشرقي.

6.5. النتائج العامة

إن أهم ما يستنتج من خلال هذه الدراسة التي تتعلق بدراسة العوامل المؤدية الى عمالة الأطفال بناء على معطيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2012 ما يلي:

وجدنا أن الأطفال الذكور أكثر إقبالا على العمل خارج محيط الأسرة مقارنة بالأطفال الإناث، وهو ما يتوافق مع نتائج المسح الميداني لعمل الأطفال في الأردن سنة 2008، حيث بلغت نسبة الذكور العاملين 96% مقابل 4% للإناث.

أظهرت نتائج الدراسة انتشار عمل الأطفال بشكل أكبر بين ذوي الفئة العمرية 9 و 11 عاما وكذلك من 10–14 سنة ماضية، وهي ما بينته نتائج الانحدار اللوجستي إذ تزيد احتمالات خروجهم لدى غرباء عن الأسرة بمقدار 1.47، 1.48 على التوالي مقارنة بالأصغر سنا (من 5 إلى 8 سنوات ماضية). وهي نتائج توافق معطيات دول عربية عديدة، ترتبط بالفئة العمرية 12–14 سنة. على سبيل المثال، عدد الأطفال العاملين في اليمن بين ذوي الأعمار 12–14 سنة (28.5%) مقابل (11%) للأطفال بين 5 و 11 سنة ماضية (منظمة العمل الدولية، 2013).

أظهرت نتائج الدراسة زيادة الظاهرة بين الأطفال الغير المتمدرسين، سواء تعلق الأمر بعمل الأطفال لدى الغير أو في المنازل أو لصالح العائلة في أعمال أخرى (5.3%، 41.4%، 4.8%) مقابل (3.9%، 32.8%، 2.8%) بالنسبة للمتمدرسين. كانت النتائج موافقة لنتائج دراسات أخرى (معاش فيصل). بينت الدراسة المشار إليها بأن أغلب الأطفال العاملين (58.2%) متسربين من المدرسة.

وجدنا أن المبحوثين ينتمون إلى أسر مستواها التعليمي منخفض، حيث بينت النتائج أن النسب الأكبر لدى الأمهات المتحصلات على التعليم الابتدائي (4.2%، 32.8%) بالنسبة لعمل الأطفال لدى الغير أو في المنازل تواليا، وهو ما ينطبق كذلك على الأباء (4.3%، 32.9%). وهي علاقة

توجتها كذلك دراسات سابقة، دلت نتائج سوالمية فريدة إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين وعمل الأطفال إذ لم يتجاوز المستوى التعليمي لهم المستوى المتوسط في كل الحالات مع غياب كلي للمستوى الثانوي والجامعي.

أشارت الدراسة أن حوالي (4.8%، 34.10%، 3.8%) من الأطفال العاملين لدى الغير أو في المنازل أو لصالح العائلة في أعمال أخرى على التوالي ينتمون لأسر يبلغ عدد أفرادها أكبر من 10، وهو ما توافق مع دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لعمل الأطفال في الأردن، إذ افصحت النتائج أن حوالي 76% من الأطفال العاملين ينتمون لأسر حجمها كبير (6–10) أفراد.

دلت النتائج المتحصل عليها أن النسبة الأعلى للأطفال العاملين لدى أسرهم ترتبط بالأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض والمتوسط (3.6%، 2.6% على التوالي) وهو كذلك بالنسبة للعاملين لدى الغير (3.8%، 4.2% على التوالي). وردت هذه الملاحظة في دراسات أخرى (سوالمية فريدة)، اذ بينت أن 45.5% و 30.6% من الأطفال العاملين ينحدرون من أسر مستواهم المعيشي متوسط ومنخفض على التوالي.

أظهرت نتائج الدراسة زيادة الظاهرة بين أطفال الأرياف، سواء تعلق الأمر بعمل الأطفال لدى الغير أو بعملهم في الإطار العائلي، وهي نتائج توافق معطيات دول أخرى. تسجل أرياف العراق على سبيل المثال نسبة قدرها 12.3% مقابل 2.5% في المناطق الحضرية سنة 2011. كما تعرف مستويات عمل الأطفال لدى الغير أو في المنازل أو لصالح العائلة في أعمال أخرى تباينا كبيرا بالنظر الى متغير منطقة الإقامة، بحيث تعيش مناطق الجنوب أكبر النسب (49.5%) بالنسبة لعمل الأطفال في إطار عائلي، بينما عمل الأطفال لدى الغير كان انتشارها أكبر (7.3%) في الوسط الشمالي.

ومن خلال تحليل نتائج الفرضية الأولى القاضية بمساهمة المستوى الاقتصادي الأسري المتدني في خروج الطفل للعمل، أظهرت النتائج مدى أهمية متغير مؤشر الثروة، فالأطفال الذين يعيشون في كنف أسر معيشية متوسطة وضعيفة مؤشر الثروة كانوا أكثر مشاركة من غيرهم (1.37 و1.07مرة) في العمل لدى الغير، كما أن الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية متوسطة وعالية المستوى هم على التوالي أقل مشاركة في العمل مع أسرهم بأجر أو دونه بنسبة 19% و57% مقارنة مع نظرائهم الذين يعيشون في أسر معيشية ضعيفة المستوى، وعليه يمكننا القول أن المستوى الاقتصادي المتدني للأسر دفع بالأطفال للعمل من أجل مساعدتهم في تحصيل لقمة العيش وتوفير متطلبات الحياة.

بالنسبة للفرضية الثانية أوضحت النتائج أن الأطفال الغير الملتحقين بالمدرسة أكثر عرضة للعمل مع أسرهم بحوالي 1.47 مرة مقارنة مع أقرانهم المتمدرسين، وهو كذلك بالنسبة لعمل الأطفال لدى شخص أخر 1.10 مرة أكثر من غيرهم. وبالتالي يدل أن الأطفال المتسربين من المدرسة أكثر عرضة للعمل لأنه لا توجد بدائل أخرى أمامهم، فإنهم يقبلون على ممارسة بعض النشاطات حتى يحققون جزءا من طموحاتهم.

كما يلعب مستوى تعليم الأبوين دورا كبيرا – غير مباشر–في خروج أطفالهم للعمل، حيث تبين أنه كلما ارتفع مستوى تعليم الآباء قلت مخاطر خروج الأطفال للعمل لدى غرباء. يقل احتمال خروج أطفال الآباء الحاصلين على التعليم المتوسط أو الثانوي والتعليم العالي بنسبة 10% و28% على التوالي عن أبناء غير المتعلمين. كما يقل احتمال خروج أطفال الامهات الحاصلين على مستوى عالي من التعليم عن أبناء غير المتعلمات بحوالي 5%، يترتب عموما عن هذه الوضعية تدني مستوى معيشة الأسر، ما يجعل الطفل يأخذ نظرة سلبية تجاه التعليم والمدرسة ويرتبط همه أكثر بالماديات والبحث عن المكانة الاجتماعية.

أوضحت النتائج أن لوسط الإقامة تأثير كبير على عمل الأطفال لدى أشخاص غرباء عن الأسرة وعلى عملهم لدى الأسرة، بحيث ظهر أن الأطفال الذين يعيشون في الريف أكثر عرضة للخروج للعمل (1.22 و 1.42 مرة على التوالي، مقارنة بنظرائهم في المدن). حيث ان انتشار عمل الأطفال في الأرياف يمكن ارجاعه إلى اعتماد أسر هذه المناطق السكنية على أبنائها في توفير بعض متطلبات الحياة.

الخاتمة

تعتبر ظاهرة عمالة الأطفال من الظواهر الاجتماعية الموجودة في المجتمع الجزائري نتيجة عوامل عديدة ومتداخلة، منها الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. استفحلت هذه الظاهرة وتغلغلت في أعماق المجتمع الجزائري بصورة متسارعة في الآونة الأخيرة، في ظل الاستهتار بتطبيق القوانين الساعية إلى الحد منها.

من هذا المنطلق جاءت دراستنا من أجل الوقوف على الجوانب الحقيقية لظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر من خلال قاعدة بيانات المسح العنقودي المتعدد المؤشرات الرابع (2012-2013) تسمح للجهات المختصة من وضع استراتيجية من شأنها الحد من الظاهرة، لذلك حاولنا المساهمة في إيجاد بعض العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري، والتي بدت متشابكة فيما بينها من تربوية إلى اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، حيث نجد الطفل الجزائري خرج للعمل في سن مبكرة نتيجة استعانة أسرهم بهم لتأمين لقمة العيش من خلال توريث أرباب الأسر مهنهم لأطفالهم وتحفيزهم على القيام بها منذ الصغر. إضافة إلى تدني المستوى التعليمي للأسر وجهلهم بعواقب عمل أطفالهم، وعدم مراقبتهم وتحفيزهم على مواصلة الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج التي نتمنى أن تكون قد ألمت وأعطت صورة واضحة على تنامي هذه الظاهرة التي تهدد الطفل في المجتمع الجزائري، و بناءا عليها يمكننا طرح بعض التوصيات لمكافحتها و الحد منها نحصرها في:

- أهمية نشر الوعي في صفوف الأسر بأهمية التعليم ومكانته ودوره في القيام بالنهضة والتقدم والتطور في حياة الأفراد والمجتمعات، وكذا ضرورة دفع الآباء والأمهات بضرورة دفع أبنائهم إلى محاضن التعليم.

- احترام السن القانونية للطفولة وعدم ايلاج الطفل عالم الكبار جنسيا وجسديا وذهنيا، مع وضع القوانين الرادعة و المتوعدة للذين يستغلون الأطفال ومعاقبتهم.
- التنفيذ الصارم للاتفاقيات الدولية والتوصيات الملحقة بها.
- تفعيل دور مفتشيات العمل وتطوير اساليبها لمكافحة ظاهرة عمالة الأطفال، ومتابعتها اليومي لتطبيق القوانين الخاصة بالقضاء عليها.

قائمة المصادر والمراجع

1- رابعة ن، إبراهيم القاعود، أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الحادي والأربعين، كانون الثاني، 2017.

2- رائد احمد محمود زيد، ظاهرة عمالة الأطفال في الضفة الغربية وسياسات مكافحتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس–فلسطين، 2002.

3- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4- أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان: بيروت، 1982.

5- راشد البراوي، تطور الفكر الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.

6- جورج فريدمان، وبيار نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ترجمة بولاند كمانو فيل، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.

7- المقدمة، دار القلم بيروت، 1976.

8- كمال محمد الزيات، العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001.

9- أميرة منصور يوسف علي، محاضرات في قضايا السكان والاسرة والطفل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.

10- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.

11- مكتب العمل الدولي؛ عمل الأطفال إساءة لكرامة الانسان وتبديد هائل للموارد البشرية، مجلة عالم العمل، العدد 4، 1993.

12- وزارة العمل الأردنية والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية الاجتماعية /مركز الدعم الاجتماعي، 2010.

13- الأطفال العاملون في الجمهورية اليمنية: نتائج المسح الوطني حول عمالة الأطفال للعام 2010، منظمة العمل الدولية، الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013.

14- الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موقم للنشر، الجزائر، 1993.

15- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.

16- ربيحة نبار، عمالة الأطفال – الأسباب والنتائج-، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 8، العدد 4، جامعة الوادي، 2019.

17- عباس راضية، محدودية دور مفتشية العمل في الحد من انتشار عمالة الأطفال في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد السادس، العدد 01/أفريل 2019، جامعة البليدة 2، الجزائر.

18- احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1993.

19- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1998.

20- عزالدين بوكربوط، التحليل السوسيو-اقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، العدد 02 جوان 2012.

21- عبد الحميد جفال: من سياسة التشغيل إلى عملية تسريح العمال في الجزائر، مجلة التواصل، عدد 6، جامعة عنابة، جوان 2000.

22- بوعلام مولاي، محمد سفير، أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة: 1970-2015، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، رقم 2018/08، جامعة ابن باديس مستغانم.

23- بوعلام عباسي، الفقر في الجزائر، المجاهد الأسبوعي، العدد 77-2 من 22 إلى 29-05-2000.

24- بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، عدد 2 مارس 2003.

25- رابح بن عيسى، عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي دراسة ميدانية لعينة من الأطفال العاملين المتسربين بمدينة زريبة الوادي- بسكرة-، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، الجلفة، المجلد 18، العدد 01 (2020).

26- وزارة التربية الوطنية، النظام التربوي الجزائري، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2002.

27- الديوان الوطني للأحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011.

28- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، دورة 19 نوفمبر 2001.

29- وزارة التضامن الوطني والعائلة، أطفالنا أمل المستقبل (قافلة الأطفال 199)، يونيسف 1-16 جوان 1999.

30- بلعنتر عائشة وحبيبة بوكرنوتة، التسرب المدرسي، المركز الوطني للوثائق التربوية، الجزائر،2001.

31- هاشمي بريقل، التحضر والأسرة الجزائرية، مجلة الخلدونية، المجلد7، العدد 1، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014.

32- سعداوي زهرة، زاوي فاطمة، التحولات السوسيوثقافية داخل الأسرة الجزائرية المعاصرة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 20-جوان 2018.

33- ثريا التركي، هدى رزيق، تغير القيم في العائلة العربية، نقلا عن مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 200، أكتوبر 1995.

34- لريد محمد أحمد، ظاهرة التفكك الأسري في المجتمع الجزائري، مجلة المعيار، المجلد5، العدد9، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، السنة 52، الأحد 3 شوال عام 1436 الموافق 19 يوليو 2015.

35- واعمر باية، إحياء اليوم العالمي ضد عمل الأطفال، مفتشية العمل، رقم 17، الجزائر، جوان 2007.

36- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المفتشية العامة للعمل، بطاقة صحفية، اليوم العالمي لمناهضة عمل الأطفال 12 جوان 2011، تحت شعار "تحذير! الأطفال في الأعمال الخطرة – الحدّ من عمل الأطفال"، الجزائر، جوان 2011.

37- شادي إسماعيل التلباني، دراسة مقارنة بين نموذج الانحدار اللوجستي ونموذج انحدار كوكس لدراسة أهم العوامل الاقتصادية والديموغرافية المؤثرة على معرفة واتجاهات الشباب نحو قضايا الصحة الإنجابية، رسالة دكتوراه في الإحصاء التطبيقي، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2011-2012.

38- زياد رشاد الراوي، طرق التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الطبعة الأولى، 2017.

39- ياسر عبد الله عابد، دراسة مقارنة بين الأساليب الإحصائية لدراسة العوامل المؤثرة على تعدد الزوجات في الأراضي الفلسطينية، جامعة الأزهر-غزة- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الإحصاء التطبيقي، رسالة مقدمة للحصول على رسالة الماجستير في الإحصاء، غزة، 2015.

40- بهاء عبد الرزاق قاسم، تحليل أثر المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 27، جامعة البصرة، العراق، 2011.

41- إطلالة تاريخية عن الأمية في الجزائر http://www.lakhdaria.net .

1- OIT، TRAVAIL DES ENFANTS ESTIMATIONS MONDIALES 2020, TENDANCES ET LE CHEMIN À SUIVRE, juin 2021.
2- Ministère de la solidarité nationale et de la famille, Le travail de l'enfant en Algérie, Unicef, 1999.
3- MAACHE Fayçal, Estimation du volume et des déterminants du travail des enfants en Algérie, Mémoire de magister en économie et statistique appliquée, prometteur M. HAMMOUDA N, INPS, Alger, 2007.
4- Unicef, Gender achievements and prospects in Education: The Gap report [Part 1], New York, 2005.
5- - George Friedmann, Pierre Naville, Traité de sociologie de travail, Armand Colin, Tome1, Paris 1961.
6- Kamel Boucheref, le travail des enfants en Algérie, Alger, 2004
7- Heidi Morrison, history of child labor in Algeria, the world of child labor ,2009.
8- Ministère de la solidarité nationale et de la famille : Guide des droits de l'enfant, Algérie, 1999.
9- Ministère de la Santé ,de la Population et de la Réforme Hospitalière Fonds des ations Unies pour l'enfance Fonds des Nations Unies pour la

populat Enquête nationale a indicateurs multiples, rapport principal Suivi de la situation des enfants et des femmes Algérie 2008**.**

10- Centre Nationale d'Etude et d'Analyse pour le Développement CENEAP, « Elément de réflexion Pour Une politique de population », La Revue Du CENEAP N°14: Analyse& Prospective, CENEAP. Alger.1999.

11- Piérre Bourdieu, Sociologie de l'Algérie , que sais je ? n 802, PUF ,1974, Paris.

12- Schlemmer (B) ; **L'enfant exploité**، Op. cit.

13- Boutefnouchet :La famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes, éd : S.N.E.D, Alger, 1980